www.kassioun.org

1103

الاثنين 02 كانون الثاني 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

4 مليون وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية في مطلع 2023

[12]

الافتتاحية

لقاء موسكو: المحتوى والغاية

تتواصل حتى اللحظة، زوبعة الآراء والبيانات والتصريحات المعادية للقاء موسكو، الذي جرى يوم 28 من الشهر الماضي، وجمع وزراء دفاع كل من روسيا وتركيا وسورية. وإذا كان مركز هذه الآراء كما بات واضحاً ومعلناً هو الموقف الرسمي الأمريكي الذي تمّ إعلانه على لسان وزارة الخارجية الأمريكية، فإنّ صدى ذلك الموقف قد بدا جلياً لدى كل من المتشددين في المعارضة وفي النظام على حدٍ سواء.

تأخُذ الآراء المعادية للقاء موسكو شكلين أساسيين؛ الشكل الأول وأبطاله المتشددون ضمن المعارضة، هو الهجوم السافر والمباشر الذي يعتبر اللقاء «خيانة» لدماء السوريين وتضحياتهم. والشكل الثاني الأكثر دهاءً، وأبطاله المتشددون ضمن النظام هو الهجوم على اللقاء من خلال المبالغة بالاحتفاء به والمترافقة مع اختراع الأكاذيب حول مضامينه ومعانيه، ضمن محاولة لتضليل الناس حوله على أمل دفعهم للوقوف ضده، وضد ما سيليه.

الأجواء في أوساط المتشددين من الطرفين في تفاعلها مع لقاء موسكو، تشبه إلى حد التطابق، تلك الأجواء التي سادت بينهم بعد إقرار 2254 نهاية عام 2015؛ ففي حينه رفضوه وهاجموه وخوّنوا من يوافق عليه، ليعودوا بعد ذلك بأشهر أو سنوات إلى الإقرار به. وطبعاً، اتضح لاحقاً أنّهم حتى حين أقروا به، فإنهم أقروا مرائين منافقين، وبهدف العمل ضد الحل السياسي من داخل أروقة الأمم المتحدة، ومن داخل أطر العملية السياسية المختلفة؛ شأنهم في ذلك شأن معلميهم الغربيين في التعامل مع اتفاقات مينسك... فهؤلاء وأولئك، لم تعد المسألة بالنسبة لهم محصورة بتجارة الحرب والتكسب منها، بل وبات الحل الحقيقي للأزمات تهديداً لمستقبلهم ووجودهم، ولا غرابة إذاً أن يستقتلوا في العمل ضد الحل.

ورغم زوبعة الهجوم، المحدودة في نهاية المطاف، فإنّ ما يمكن أن يرصده أي متابع موضوعي، هو أنّ أغلبيةً مهمة من السوريين، تنظر إلى هذا الاجتماع بقدرٍ من التفاؤل والأمل، الحذرَين بطبيعة الحال؛ ومصدر التفاؤل والأمل هو الحس العام السليم لعموم الناس، والذي يتلمّس- حتى دون براهين علمية قاطعة- أنّ هذا اللقاء يصب في المسار الذي يقود نحو الحل ونحو التغيير. وربما إحدى أدوات الناس في تلمس هذه المسألة هي معرفتهم العميقة بمواقف المتشددين من الطرفين، والذين لطالما عملوا ضد تسوية سورية- تركية، في السر وفي العلن... وأنّ عموم السوريين المنهوبين يمتلكون قناعة مطلقة بأنّ مصالحهم هي العكس تماماً من مصالح المتشددين في كل من النظام والمعارضة.

إنّ محتوى وجوهر لقاءً موسكو، وما سيليه من لقاءات في الفترة القادمة، يتركز في النقاط التالية:

أولاً: هذا اللقاء يعني أنّ مسار أستانا قد انتقل فعلياً إلى الطور الثالث والنهائي من تطوره؛ طوره الأول كان مهمة وقف إطلاق النار عبر مناطق خفض التصعيد. والثاني كان المحافظة على وقف إطلاق نار مع إطلاق مبادرات جزئية بخصوص الحل السياسي، كما كان الأمر مع اللجنة الدستورية. الطور الثالث والنهائي والذي يشكل لقاء موسكو انطلاقته العلنية، هو انتزاع المبادرة الكاملة في تنفيذ 2254 من يد الغرب الذي يتمسك بالقرار كلامياً فقط بغرض منع تنفيذه.

ثانياً: التسوية السورية التركية على أساس سيادة ووحدة أراضي كل من الدولتين، باتت باباً أساسياً لتجريد الغرب من أهم أدوات الابتزاز والتخريب في سورية، أي من أداة العقوبات الاقتصادية والحصار.

ثالثاً: التسوية بين سورية وتركيا، هي تسوية من نموذج مختلف كل الاختلاف عن عمليات «التطبيع» التي شجعها ويشجعها الغرب، بما في ذلك مع أنظمة عربية بعينها؛ فالأولى: تشكل مفتاحاً من مفاتيح الوصول إلى المرحلة الانتقالية، أي إلى التطبيق الفعلي للقرار 2254. والثانية: تشكل أداةً في تكريس الأمر الواقع، وفي تكريس تقسيم الأمر الواقع.

الطريق لن يكون معبّداً، ولن يكون سهلاً، وسيستمر المتشددون بمحاولات التخريب بشتى السبل الممكنة، بما فيها عبر محاولات وهمية لإحياء مسارات لم ولن تقدم شيئاً بتركيبتها الحالية. ورغم أنّه لن يكون سهلاً، إلّا أنّه الطريق الصحيح باتجاه الحل، وهذا هو المهم في المسألة!

شؤون عمالية

تفريط حكومي بمؤسسة التأمينات الاجتماعية

02

شؤون محلية

بعض الحقوق المستلبة هي أمنيات العام الجديد

05

ملف «سورية 2023»

«ماذا قلنا... ومتى» كيف يُقارب الغرب فكرة العملية السياسية؟

06

شؤون عربية ودولية

الملف الفلسطيني في 2022: تمهيدٌ لعواصف قادمة

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عام مضى من عمر الحركة العمالية

عام مضى من عمر الحركة العمالية ساده الفقر والظلم والحرمان، عام عصيب عاشه العمال في كل لحظة من لحظات حياتهم المليئة بالخوف من القادم، وهم يعيشون الحاضر بكل تفاصيله الكارثية.

ولكنهم يمضون سائرين في طريقهم الذي وضعوا فيه ليس بإرادتهم بل بحكم حاجتهم للحياة والاستمرار فيها، فهم يصارعون من أجل البقاء، من أجل حياة قادمة لهم وللأجيال القادمة قد تكون أفضل، إذا ما توفرت الظروف، ولكي تكون أفضل، أي ظروفاً أفضل، لا بد من انتفاء الشروط التي وضعتهم بها قوانين الاستغلال والاستبداد لتجعل منهم عبيداً لرأس المال وسوقه المتوحشة التي التهمت منهم زهرة شبابهم وقواهم التي لا يستطيعون تجديدها إلا بشق الأنفس، ليعيدوا كرة الحياة اليومية الكريهة.

عام قادم جديد قد يكون صعباً، سيعيشه العمال ومؤشراته أمامهم، ولكنها لا تسرُّ الخاطر، لأن الفقر يتعزز، والحرمان من أهم الضروريات يشتد، والظلم بأشكاله المختلفة يسود، وهذا الواقع يجعل الخيارات أمامهم محدودة، إما الاستسلام لهذا الواقع بما يحمله من فواجع، أو المقاومة للشروط التي وضعوا فيها خارج إرادتهم، الخيار الأول يعني الموت المتدرج بكل معانيه البيولوجية والحقوقية وهذا الأمر لم يحدث تاريخياً لأن الطبقة العاملة عبر ممارستها اليومية لأشكال مختلفة من المقاومة لآليات النهب والاستغلال وهي عالمة بأشكالها وألوانها عبر سيرورة الإنتاج، تتكون لديها روح المقاومة الجماعية والرد الجماعي على مستغليها، حيث تصنع أدواتها وتحدد أهدافها وفقاً للمعطيات والظروف المحيطة بها بالرغم من الضغوط التي تتعرض لها من داخل العمل أو من خارجه، وهذا الأمر سيرفع من مستوى وعيها بمصالحها وحقوقها وهي على أساس المصالح والحقوق ستصنع مقاومتها.

قاسيون، بما تحمله من منهج وعمق في الموقف الطبقي المنحاز كلياً ليس لحقوق الطبقة العاملة السورية الاقتصادية فحسب، بل لحقوقها السياسية والديمقراطية وترى فيها إحدى أدوات التغيير الحقيقي المنشود كون مصلحتها العميقة تكمن في التغيير الحقيقي، ولهذا الموقف الأصيل تصدت «قاسيون» لهذا الدور الوطني والطبقي في البحث الدائم عن مكمن القوة في حراك العمال وأشكال تجليه، وعبرت عن ذلك فيما نشرته من مواقف ومتابعات لواقع الطبقة العاملة، وألقت الضوء على حراكها بكل أشكاله من الإضراب ولو كان محدوداً، إلى واقع وشروط العمل القاسية والمجحفة بحق العمال التي تسببت بإصابات أحياناً تكون قاتلة.

تابعت قاسيون مفصلاً هاماً من مفاصل العمل النقابي وانعكاساته على واقع الطبقة العاملة، من حيث مواجهتها لمستغليها ألا وهي المؤتمرات والمجالس النقابية التي جرت وكيف رُتِّبت بما يفقد الطبقة العاملة عنصراً هاماً من عناصر المواجهة، كون الترتيبات جاءت على هوى من رتبها وليست بخيارات العمال وإرادتهم.

قاسيون، مستمرة بنضالها وموقفها إلى جانب ومع الطبقة العاملة إلى أنْ تنتزع حقوقها الاقتصادية والسياسية والديمقراطية، فطريقنا واحد سنكمله بإصرار.

تفريط حكومي بمؤسسة التأمينات الاجتماعية

لكل فرد باعتباره عضواً بالمجتمع الحق بالشمول في الضمان الاجتماعي «المادة /22/ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948».

■ ميلاد شوقي

ومن خلال التجربة العملية والواقع نرى بأن فكرة الضمان الاجتماعي غائبة عن مجتمعاتنا في بلدان العالم الثالث ولو بشكل مبسط حيث هناك ضعف في نشر الوعي ولا سيما الإعلام التأميني بشكل خاص وعادة ما يعتقد رب العمل أو العامل أن الاشتراك في التأمينات هو ضريبة تفرض على الطرفين للدولة ومن الأفضل التهرب منها أو تخفيض الأجور أثناء الاشتراك فيها، مع أن الضمان الاجتماعي هو أساس تقدم المجتمعات وتطورها ومقياس التقدم والرفاه الذي يتم تحقيقه في الدول.

ويعد الضمان الاجتماعي في غالبية بلدان العالم هو حق مقدس يشترك فيه كافة أفراد المجتمع من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو العدالة الاجتماعية، والدستور السوري لعام 2012 نص على أن الهدف من السياسات الاقتصادية هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفقاً لأحكام القانون رقم /92/ لعام /1959/ وتعديلاته ومن المبادئ الأساسية الهامة التي تحكم عمل المؤسسة أن التأمين إلزامي وليس اختيارياً، والمواد القانونية الناظمة تعتبر من النظام العام ولا يجوز مخالفتها لأن ذلك يعتبر باطلاً.

وأهم ميزات التأمينات الاجتماعية يمكن اختصارها بأنها طبقت على العمال والمستخدمين زراعة– صناعة– تجارة وأصحاب الأجور المتدنية، كما شملت ضمان المرض والأمومة والشيخوخة والوفاة والعجز.

دور مؤسسة التأمينات الاجتماعية والواقع

من المؤكد أن الحديث عن دور التأمينات الاجتماعية في المجتمع وخاصة في هذه الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد يعد من حيث القيمة أو الفائدة المرجوة غير متحققة أو تكاد لا تذكر، بسبب ارتفاع أسعار الصرف وانخفاض مستوى المعيشة واتباع سياسة تجميد الأجور والرواتب والتي أدت إلى نتائج كارثية على المجتمع وخاصة على الطبقة العاملة وعلى المتقاعدين منهم بالذات، وبالتالي يعود إفشال الهدف من إنشاء أو تطوير مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتنشيط دورها في ضمان حياة كريمة للعامل بعد تعرضه للإصابة أو بعد تقاعده عن العمل إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تعمدت خفض مستوى المعيشة إلى أدنى مستوياته مع تحرير الأسعار ورفع الدعم إضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف كل ذلك أدى إلى إضعاف دور مؤسسة التأمينات الاجتماعية وبات المتقاعدون يعيشون ظروفاً أسوأ حيث لا تؤمن اليوم رواتب التأمينات سوى الخبز للعائلة فقط وهو ما اضطر غالبية المتقاعدين للبحث عن عمل آخر بعد التقاعد وهم الذي من المفترض أنهم تقاعدوا ليستريحوا بعد سنوات شاقة من العمل، ورغم كل ما يعانونه من أمراض مزمنة.

تصرف الحكومة مع أموال العمال

ناهيك عن تصرف الدولة بأموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية واستهتارها في تسديد الديون المستحقة عليها للمؤسسة قبل الأزمة وبعدها، بالرغم من تسديد وزارة المالية لجزء من أموال المؤسسة إلا أنه تبقى المؤسسة هي الخاسر الوحيد بسبب انخفاض قيمة النقد.

ومع أنه لا يوجد نص دستوري ولا قانوني يذكر أن وزارة المالية أو أي وزارة أخرى مسؤولة عن أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية والتي تسمى تجاوزاً مؤسسة عامة، والتي يتم تعيين مديرها العام تجاوزاً أيضاً من قبل رئيس مجلس الوزراء دون استشارة نقابات العمال أو أرباب العمل، ومع ذلك صرح وزير المالية مجدداً وأمام مجلس الشعب خلال سؤاله عن تساؤلات أعضائه عن مشروع الموازنة العامة أنه الوكيل الحصري وبالإكراه ومن دون منازع على أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ولقد أرغمت وزارة المالية المؤسسة وطيلة ثلاثة عقود على تحويل مليارات من أموال الطبقة العاملة إلى صندوق الدين العام واستخدمتها رغماً عن العمال بتمويل مشاريع تنموية مختلفة.

ولم تكتف الوزارة بشفط أموال المؤسسة بل شطبت 60 ملياراً وأطفأتها في إحدى الموازنات العامة وكأنها لم تكن وعندما كان أحد من أعضاء نقابات العمال يسأل وزير المالية السابق عن هذه الأموال يقول انسوها، ولقد سبق لمدير التأمينات الاجتماعية أن أكد أنه لا توجد مشكلة في ديون القطاع الخاص لأنها بسيطة جداً، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتأخرين لكن المشكلة هي في ديون القطاع العام حيث لا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني إزاء هذه الجهات العامة كما لا يوجد نص قانوني يعفي الجهات العامة من تسديد اشتراكاتها عن العمال أسوة بالقطاع الخاص.

لم تكتف الوزارة بشفط أموال المؤسسة بل شطبت 60 ملياراً وأطفأتها في إحدى الموازنات العامة وكأنها لم تكن

الأحوال العمّالية في العام 2022

يصادف صدور هذا العدد مع استعداد الطبقة العاملة لبدء عام جديد من معاناتها اليومية على مختلف الصعد المهنية والأجرية وحرياتها النقابية التي تمكنها من الدفاع عن حقوقها ومصالحها.

رصدت قاسيون خلال العام المنصرم العديد من القضايا والمطالب العمالية كالأجور والصحة والسلامة المهنية والتأمينات الاجتماعية والتشريعية والمؤتمرات النقابية السنوية.

بوصلة العمل النقابي 1054

نقاباتنا مازالت مطواعة ولطيفة؟؟ تصمت عندما يتم تهميشها وتجاهلها أو إقصاؤها، وتركض فرحة، وتبدأ بكيل الثناء والمديح عندما يقدم لها بعض الفتات من مطالبها أو حقوقها المشروعة والتي لا تسمن أو تغني من جوع من قبل السلطات التنفيذية. وهذا ما نلاحظه في كافة الاجتماعات النقابية من مؤتمرات سنوية وغيرها منذ عدة عقود. لتجاوز الوضع الحالي الذي تعيشه الحركة النقابية؟ لا بد من تصحيح مسار الحركة النقابية وإعادة بنائها الكفاحي التي وجدت من أجله بالدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مصالحهم، التي فقدتها خلال المراحل السابقة وخاصة الأجر العادل الذي يحقق تلك الحياة الكريمة للعمال وكافة الكادحين. وذلك بالابتعاد عن أساليب الاستجداء والترجي أو التفضل والإحسان...

ليش نحنا عنا نقابات 1058

شهدت الفترة الماضية انعقاد المؤتمرات النقابية على مستوى البلاد من شرقها إلى غربها وبجميع النقابات ومنها نقابات دمشق وريفها التي تعتبر الأكبر والأوسع وتابعنا باهتمام طروحاتها وقضاياها ما نحاول تناوله هنا مدى وصول صدى هذه المؤتمرات إلى العمال المنغمسين في أعمالهم ونضالهم الطبقي والمعيشي، وحقيقة علاقتهم بنقاباتهم.

في لقائنا بعشرات العمال والعاملات وصلنا إلى نتيجة مفادها بأن أكثر من 59% من العمال الذين قابلناهم لم يسمعوا بالنقابات لا من قريب ولا من بعيد، وكان السؤال الأكثر شيوعاً «شو يعني نقابات؟» في حين جاء في المرتبة الثانية «ليش نحنا عنا نقابات؟» أما الأسئلة الأخرى فكانت «شو تعمل هي النقابات؟ شو نستفيد منها» وهلم جرى... وكأن هذا المبنى الكبير في ساحة المحافظة بطوابقه ومكاتبه واستثماراته الرابحة، مغترب عن عمّاله بقدر اغتراب العمال عنه، وليس من الصائب انتظار العمال كي يأتوا للنقابات وهم لا يعلمون بها، بل إن واجب النقابات أن تكون حاضرة أينما حضروا وهي المعنية بذلك، لتستعيد دورها وترتقي بعملها وتمثل العمال ومعاناتهم ونضالاتهم، ولا معنى لوجودها إن لم تكن كذلك.

تمخّض الجبل فولد فأراً 1060

بعد كل ما يعانيه العمّال والموظفون من انخفاض للأجور فاجأتنا الحكومة ومعها للأسف الاتحاد العام لنقابات العمال صاحب شعار نحن والحكومة شركاء، وبعد صمت طويل ومطبق تحدثت الحكومة عن رفع الأجور ولكن من خلال رفع متممات الأجور والحوافز والمكافآت أو رفع الضريبة عن الرواتب والأجور عند حد 29 ألفاً....لماذا الالتفاف على المشكلة الحقيقية وهي مستوى الأجور المتدني جداً قياساً بمستوى المعيشة والبحث عن مخارج وهمية لحلها، فمشكلة الأجور معضلة حقيقية تهدد حياة ومستقبل 09% من الشعب السوري وحلّها يتطلب إرادة سياسية جدّية فهي معركة وطنية بامتياز لا تقل أهمية عن الدفاع عن الوطن لأن الفقر هو العدو الأول للشعب بات يهدد الملايين بالجوع.

بصراحة... حتى النبش بالقمامة عليه ضريبة 1061

صرح مصدر مسؤول في محافظة دمشق أن مهنة النبش ليست من المهن المصنفة وأن العمل بها يعرض العامل لغرامة تقدر بثلاثة آلاف ليرة سورية أي جباية جديدة تفرض على الفقراء الذين دفعتهم ظروفهم للعمل في هذه المهنة ولا ندري إن كان يعي هذا المسؤول أو من اتخذ هكذا قرار المسببات التي تدفع بالأهل لرمي أطفالهم للنبش بالقمامة... يبحثون فيها عن النفايات المختلفة.... لبيعها في مراكز التجميع لهذه النفايات... مقابل ثمن بخس لا يساوي ما يتعرض له الأطفال من أمراض وتحرش وتسرب من المدارس لقيامهم بهذه الأعمال... عمال التنظيفات هل ستفرض عليهم نفس الضريبة أو المخالفة وهم يقومون بنفس الأعمال السابقة.. وهم محقون في عملهم الإضافي هذا كون أجر العامل في شركات التنظيف الخاصة لا يتجاوز الـ 001 ل س عن كل ساعة عمل وهذه الأجرة قد لا تكفي قوت يوم واحد لعائلته.. مع العلم بأن هذا العامل محروم من كل أشكال وأنواع الضمان إذا ما أصيب بمرض أو إصابة عمل..

الموقف الوطني وطريقة توزيع الثروة 5601

قضية الأجور والرواتب ومعدل توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية لم تكن في يوم من الأيام مسائل ثانوية، وإنْ كان هنالك من يطالب دائماً بـ«تأجيلها» تحت شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة! المعركة المستمرة منذ عقود... وهذه القضية العميقة والجوهرية باتت تظهر... خفايا البرامج السياسية والاقتصادية للقوى السياسية ومصلحة أية طبقة تخدم بالنهاية... يتحدث النظام عن عدم قدرته على زيادة الأجور والرواتب بسبب عدم توفر الموارد حسب زعمه، ولكنه يعلم أن رفع الأجور يتطلب تغيير توزيع الثروة لمصلحة الأغلبية وهو ما لا يريده كما توضح الممارسة؛ فالموارد موجودة ولكن ممنوع الاقتراب منها، وهي حكرٌ على فئة معينة لا تمثل سوى أقل من 01% من السوريين، حيث تتماشى الحكومة مع عملية مركزة الفساد أكثر فأكثر... فيما توزع عبر النقابات المهنية والعمالية التي تسيطر عليها خطابات تحمل شعارات وطنية للفقراء.

بصراحة... الوضع المعيشي في جحيم الأسعار 1073

أغلبية الشعب السوري بمن فيهم العاملون بأجر يعيشون بحالة عوز وفقر شديدين، كون الأجور التي يتقاضونها تعادل من الجمل أذنه قياساً بتكاليف المعيشة التي تحلّق عالياً ولا تطالها حاجاتهم الأساسية، تتحفنا الحكومة إزاء هذه الأوضاع ببياناتها وأرقامها المعلنة عن حجم الدعم... فهي بقراراتها وإجراءاتها تقوم بسحب الدعم الذي كان موجوداً، والذي كان يخفف بعض العبء عن كاهل الفقراء حيث تقول لنا فيها إنها تدعم المواد الضرورية والأساسية وأنها تحارب الاحتكار والفساد الكبير، ولكنّ العبرة.. بالنتائج التي سيلمسها الفقراء بمستوى معيشتهم والنتائج يعلمها القاصي والداني، وكذلك.. جهابذة الاقتصاد الحكومي يعلمون أن المستوى المعيشي لم يتحسن بالرغم من كل ما يقال إعلامياً، ولن يتحسن طالما مصادر عيشنا ممسوكة من قبل حفنة صغيرة ترعاها الحكومة، وتمدها بكل أسباب التحكم في مفاتيح ما يحتاجه الناس في معيشتهم.

خطوة ملموسة خير من دزينة تقارير 1086

إن التوصيف العام لواقع الحال الذي يقدم في التقارير النقابية للواقع العمالي وواقع العمل ضروري، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيئاً طالما أن المسببات الأساسية لتدهور أحوال العباد لم يشر إليها.. حيث يبنى عليها شكل ومضمون القرار المفترض اتخاذه لمواجهة ما يجري بحق الشعب السوري والطبقة العاملة، أي عندما تقول النقابات إن المسبب الرئيسي للكارثة الإنسانية والمعيشية للطبقة العاملة سببها قوى الفساد والنهب الكبيرين المستحوذين على الثروة التي ينتجها العمال، وأن الحكومة بسياساتها ونهجها المنحاز إلى جهة هاتين الشريحتين تكون قد حددت العدو الطبقي الذي يقوم بعملية

النهب، وكذلك ستحدد شكل وأدوات المواجهة المفترضة مع هذا العدو دفاعاً عن المصالح الوطنية والطبقية للطبقة العاملة، وتكون التعبئة للعمال بهذا الاتجاه هي الطريق الأقصر لحصول العمال على حقوقهم المختلفة، ولكن البقاء ضمن الحدود التي تأتي على ذكرها التقارير النقابية عادةً، يعني أن النقابات متصالحة مع الأمر الواقع وهي ترى بعين واحدة، ولن يحصل العمال... على شيء سوى على الفتات الذي سيرمى لهم، وهذا يضر ضرراً كبيراً بمن تمثلهم النقابات....

عن ربط الأجور بالإنتاج شعار قديم يتجدد 1088

تتحدث الحكومة دائماً خلال اجتماعاتها مع النقابات أن زيادة الأجور والرواتب موضوعة ضمن الخطط الحكومية، ولكنها تربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج وهي تعمل حسب زعمها على دعم مستلزمات عملية الإنتاج لزيادة الأجور... كلام الحكومة عن ربطها زيادة الأجور بزيادة الإنتاج يعتبر عملاً غير دستوري، فربط الأجور بالإنتاج فيه مخالفة واضحة للدستور الذي نص في المادة الثالثة عشرة منه على «أن السياسة الاقتصادية للدولة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية» ومن متطلبات العدالة الاجتماعية أن تؤمّن الحد الأدنى للأجر متطلبات المعيشة للمواطن بغض النظر عن الإنتاج... فإذا كان وسطي المعيشة للأسرة المكونة من خمسة أفراد أكثر من مليونين ليرة فهل الحد الأدنى للأجور اليوم يؤمن حياة كريمة للعامل ويتوافق والدستور؟؟

بصراحة... الأجور بين الناهبين والمنهوبين 1091

إنّ قضية الأجور قضية سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية موارد، حيث تعني: الموقف من الناهبين، فبقاء الأجور على ما هي دون زيادة حقيقية من جيوب الناهبين، حيث الموارد التي تُمكّن من زيادة حقيقية، يعني انحيازاً واضحاً للناهبين على حساب المنهوبين، وهذا الواقع يدركه العمال تماماً بحسهم الطبقي، وبعملهم الفعلي خلف الآلات، ويعرفون أن طريق حصولهم على حقوقهم ليس بالتصريحات والخطب...

القطاع الصناعي.. بين أخذ ورد 1093

القطاع العام والخاص الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً... كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى ويجري تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة، وذلك عبر إجراءات اتخذتها بحقه الحكومات السابقة والحالية.. إن الحركة النقابية.. تتحمل المسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخططها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي دفاعاً حقيقياً، وهي تعبر عن شراكتها مع الحكومة في كل قراراتها ومسؤولة مثلها عن النتائج المترتبة عن تلك القرارات، فلماذا الموافقة على إجراءات الحكومة بما يخص الواقع الصناعي بدلاً من مواجهة تلك المشاريع، وطرح بدائل حقيقية تعبّر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري... الذي يريد أن يعيش بكرامته وحريته في وطنه.

الإضراب ضرورة للسلام الاجتماعي 1094

إن الهدف من الإضراب لا بد أن يتسق مع الهدف من تكوين المنظمة نفسها، ويعنى ذلك أن الإضراب الذي يجيز لمنظمات العمال الدعوة إليه، هو الإضراب الذي يهدف للدفاع عن حقوق عضويتهم المتصلة بشروط خدمتهم. ومصالح عضوية منظمات العاملين المتصلة بظروفها المعيشية... إذ إن السياسات الاقتصادية العامة كرفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة تؤثر سلباً على المستوى المعيشي للعاملين... إذ يتوجب عليها أن تبحث عن حلول للمشكلات التي تتسبب فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة.. تبعاً لذلك يجب من حيث المبدأ أن تكون قادرة على استخدام سلاح الإضراب لتحقيق حلول لصعوبات سببتها اتجاهات رئيسية لسياسات اجتماعية واقتصادية لها أثر مباشر.. على العمال بصفة عامة، فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية ومستوى المعيشة.

بصراحة... فوق الموتة عصة قبر 1096

في كل يوم تقريباً تعلن الحكومة عن جملة قرارات مفادها ألّا تبقي في جيوب الشعب السوري قرشاً واحداً ومن ضمنهم أصحاب المعامل والفعاليات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج حيث عملت الحكومة على طرح حلول خلبية في تأمين الطاقة، منها الخطوط الذهبية «الكهرباء»، ورفع أسعار المشتقات النفطية الصناعية المازوت والفيول واستتبعتها بشعار الإصلاح الضريبي وهو فرض إتاوات باهظة يصل بعضها للمليارات من الليرات السورية وهذه الضرائب الباهظة جعلت أصحاب المعامل يفكرون بطريقة أهون الشرّين وهو إغلاق المعمل وتسريح العمال.

ترف اختيار المهنة

كان وما زال اختيار المهنة لأي منّا– في ظل سيادة النظام الرأسمالي– ترفاً، قلة قليلة قادرة على ممارسته. وذلك لعدة أسباب منها مادية اقتصادية محضة، ومنها لأسباب اجتماعية واعتبارية، إضافة إلى أسباب فرعية أخرى. ولكن في كل الأحوال، إن هذا الحق الطبيعي لأي منا أصبح ترفاً بسبب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة منذ بدايات نشوء المجتمعات الطبقية، وعملت المنظومة الرأسمالية على تعزيزها أكثر وأكثر بما يخدم مصالحها الاستغلالية والربحية.

■ مراسل قاسيون

نذكر اقتباساً لكارل ماركس من أحد مقالاته أيام كان طالباً جامعياً تحت عنوان «أفكار شاب قبل اختياره مهنته» يقول ماركس: «إننا لا نستطيع دائماً أن نتخذ لأنفسنا المهنة التي نشعر أنها تناسبنا، فعلاقاتنا في المجتمع تبدأ في التبلور بهذا القدر أو ذاك قبل أن نكون في موقف يمكننا من تقرير هذه العلاقات» هكذا تبدو اللمحة الأولى لأفكار ماركس وانتمائه للطبقة العاملة، وكأن هذه الأفكار تشبه شعلة نار متوهجة ومشتعلة في عمق البحر، هذه الأفكار التي كان تطويرها وإتمامها واستكمالها خدمة أبدية أداها ماركس للإنسانية.

وبما أن الطبقة العاملة السورية تعيش في ظل سيادة أكثر نماذج الرأسمالية تشوهاً، والتي يصبح فيها الحصول على أية مهنة سواء تناسبنا أولا تناسبنا بحد ذاته ترفاً أيضاً، نحاول في هذا المقال إسقاط ما قاله ماركس قبل ما يقارب 200 عام على واقع الشباب السوري وما يتعرض له من ضغوط اقتصادية واجتماعية تقف بينه– كسد منيع أوله في الأرض آخره في السماء– وبين المهنة التي تناسبه وتتوافق مع قدراته وإمكاناته.

الطب أسمى المجالات المهنية

لا يختلف الأمر كثيراً بطريقة التعامل مع مهنة الطب في المجتمع عن طريقة التعامل مع الأرض، إلا أنه أكثر تطوراً ووعياً، علماً أن بعض الأطباء اضطروا لدراسة هذا الاختصاص والعمل به تلبية منهم لرغبات أهلهم بما يحققه هذا الاختصاص من مكانة اعتبارية في المجتمع إضافة إلى المردود المادي.

محمد من سكان مدينة زاكية التابعة لمنطقة الكسوة، وهو طالب مستنفد وصل إلى السنة الرابعة في كلية الطب البشري ولم يعد قادراً على الاستمرار في هذا الاختصاص فاستنفد فرصه في متابعة دراسته، وأصبح غير قادر على الخروج من مدينته بسبب انتهاء تأجيل الخدمة الإلزامية.

يقول محمد وهو أصغر إخوته إن جميع إخوته درسوا الطب بمختلف الاختصاصات وذلك تلبية لرغبة والدهم الصارم، الذي يجد في هذا الشيء فخراً أمام المجتمع، فهو أصبح يسمى بأبي الأطباء ضمن محيطه المجتمعي، إلا أن محمد لم يرغب في دراسة الطب، علماً أنه يجد نفسه بعيداً كل البعد عن هذه المهنة بمختلف اختصاصاتها، وكان يرغب بدراسة الهندسة المعلوماتية نظراً لقدراته الذهنية والفنية في هذا المجال، إلا أنه عند الإفصاح بهذه الرغبة بدأ يتعرض إلى كل أساليب القمع الناعمة والقاسية سواء عبر الإقناع أو الإجبار أو السخرية منه ومن رغبته، وفعلاً بدأ بدراسة الطب البشري رغماً عنه، إلى أن وصلت به الحال إلى الاستنفاد وفقدان أية فرصة في إتمامه الدراسي والتعليمي، وها هو الآن جالس في البيت يتخذ من حاسبه الشخصي ملجأ من كل التلميحات والتصريحات والهمسات واللمزات التي يمكن أن يتعرض لها من محيطه، فاقداً فرصة عمل قد يبدع بها على الصعيد الشخصي والجماعي.

من لم يجد بيئة داعمة له في اختيار مهنته المفترضة التي تحقق له مستقبله سيتعرض إلى ما هو أشد من ذلك وهو الضغط المادي والاقتصادي

المرأة والسلطة الأسرية

تتعرض المرأة في مجتمعنا– إلى الآن– من مجمل الضغوط والتحكم والسيطرة الأسرية بشتى وسائلها وأشكالها، فتوجد بعض الإناث غير قادرات حتى على الإفصاح عن رغباتهن خوفاً من عوائلهن، سواء كانت هذه الرغبة مهنية أو علمية أو أياً كانت هذه الرغبة، وحتى أنه في أحسن الأحوال يكاد يكون السماح لها بالدراسة والتعلم هو فضل كبير تقدمه العائلة لابنتهم. ولكن قصتنا فيما يخص هذه الفقرة أخف تأثيراً على حياة الآنسة ولاء. ولاء من سكان مدينة داريا، وهي أصغر إخوتها تدرس اختصاص الصيدلة علماً أنها انتهت من دراسة خمس السنوات ولكن مع الأسف رسبت في الامتحان الوطني. وتقول إنها رافضة لهذا الاختصاص كلياً إلا أنها وضعت أمام خيارين أحلاهما مرّ إما أن تدرس الصيدلة أو ألّا تدرس، ما اضطرها إلى دراسة اختصاص هي ليس فقط لا ترغبه، بل حتى أنها تكرهه فعلاً، ولكن السلطة الأسرية لها رأي آخر. ترغب ولاء على حد تعبيرها بالدراسة والعمل باختصاص إدارة الأعمال، إلا أن السلطة الأسرية حددت مسبقاً أنه لا عمل ولا دراسة إلا ضمن اختصاص الصيدلة، وهي الآن لا تعمل أبداً، وتهدر قوة عمل إضافية، يمكن الاستفادة منها بأقصى ما يمكن في ظل الأوضاع الوطنية الاقتصادية المؤسفة.

الخلاصة

ما تم ذكره سابقاً هو غيض من فيض ما يعاني منه الشباب السوري اليوم، فإضافة إلى كل ذلك فإن الحكومات تعزز كل هذه التناقضات التي تساهم في اغتراب الفرد عن عائلته، وتسعى إلى تفكيك كل ما يمكن تفكيكه بالمعنى الاجتماعي، سعياً منها لاستغلال هذه التناقضات بالمعنى الربحي والاستغلالي، فبدلاً من استثمار قوى العمل المهدورة في المطارح الإنتاجية، والاستفادة منها بما يخدم المصالح الوطنية وهي تطوير القوى العاملة علمياً ومهنياً، تعمل النخب الحاكمة على مضاعفة هذا الهدر بالقوى البشرية مما يؤدي إلى خسارتها، سواء بالهجرة نحو الخارج كما هو جار الآن أو بزيادة معدلات البطالة وارتفاعها إلى نسب مخيفة مما يجعل تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية وخيمة، وما يتبع ذلك من اختلال ظروف السوق بالضد من مصالح قوة العمل الجمعية بمختلف الاختصاصات، علماً أن معدلات استغلال الطبقة العاملة المتبقية في المطارح الإنتاجية وصلت إلى حدود لا يمكن تصورها فإن الحد الأدنى للأجور ما زال يقارب 92,000 ليرة في حين أن الحد الأدنى المطلوب للمعيشة تجاوز 2,000,000، وهذا ما يدفع معظم القوة العاملة للجوء إلى فرص عمل بعيدة عن رغباتهم وإمكاناتهم، فإضافة إلى الضغوط الخاصة التي يتعرض لها الشباب السوري، يتعرضون إلى ضغوط إضافية لها طابع اقتصادي تلعب دوراً أساسياً في اختيار المهنة المناسبة، فمن لم يجد بيئة داعمة له في اختيار مهنته المفترضة التي تحقق له مستقبله، حكماً سيتعرض إلى ما هو أشد من ذلك وهو الضغط المادي والاقتصادي، وذلك ما يدعم هجرة هذه العقول والقوى العاملة إلى الدول الغربية بحثاً منهم عن بيئة عمل يحققون ذاتهم من خلالها ويخدمون بها المجتمع وبذلك يكون الوطن قد خسر تلك القوى الضرورية لتطوره المادي والروحي.

تعويضات غير مجزية وغير مشجعة

صدر المرسوم رقم 341 تاريخ 2022/12/28 والمتضمن زيادة تعويضات العاملين المكلفين بأعمال الامتحانات العامة، لكنه لم يحقق الغاية المرجوة منه بالنسبة للمكلفين بهذه الأعمال.

■ سمير علي

فبحسب بعض المعلمين، إن مبلغ التعويض لا يغطي أجور المواصلات التي يتحملونها خلال تنفيذهم مهام الأعمال الامتحانية «مراقبة- تصحيح- إشراف..».

تعويضات هزيلة

التعويضات المنصوص عنها بموجب المرسوم أعلاه، شملت كافة المهام الموكلة من أجل العملية الامتحانية للشهادات العامة، والتي كان حدها الأدنى 400 ليرة عن كل ساعة، وسقفها الأعلى 1800 ليرة عن كل ساعة، بحسب طبيعة ونوع المهمة.

فقد نص المرسوم مثلاً على منح تعويض وقدره 1200 ليرة عن كل ساعة عمل في مراقبة امتحان المواد العملية والنظرية والشفهية للدورة الأولى، و/1600/ ل. س للدورة الثانية. ومبلغ 1200 ليرة عن كل ساعة عمل في مراقبة امتحان المواد المتممة، واختبار الترشح للثانوية العامة في كل دورة. وكذلك مبلغ 1400 ليرة عن كل ساعة عمل لرؤساء المراكز الامتحانية، وأمناء السر ومندوبي التربية ومندوبي الجهات العامة الأخرى إلى مدارس التعليم المهني لديها، في الامتحانات العامة للدورة الأولى، و/1800/ ل.س ألف وثمانمئة ليرة سورية للدورة الثانية.

كما تم إقرار منح تعويضات مقطوعة لقاء تنفيذ بعض المهام بسقف 200 ألف ليرة، والكثير غيرها من مبالغ التعويضات لقاء تنفيذ بعض المهام.

التعويضات غير منصفة والأجور أهم!

30 ألف ليرة مو جايبة همها!

استبشر أصحاب العلاقة، من المعلمين والإداريين وغيرهم خيراً بالمرسوم، فبعد طول انتظار، وبعد الكثير من الوعود بما يخص التعويضات لقاء تنفيذ بعض المهام الامتحانية على أن تكون مجزية، صدر المرسوم الذي شمل فعلاً كافة المهام الموكلة من أجل العملية الامتحانية من ألفها إلى يائها، لكنه كمضمون على مستوى المبالغ المقرة بمتنه كان دون حجم التوقعات بكثير، بل اعتبرها بعضهم غير مجزية وغير مشجعة!

وقد عقب أحد المعلمين بالقول: «إذا كان تعويض ساعة المراقبة لامتحان الثانوية العامة 1200 ليرة، فهذا يعني أن اجمالي التعويض سيكون بحدود 33 ألف ليرة، لقاء 28 ساعة مراقبة تقريباً، وطبعاً هذا المبلغ يخضع للضريبة، ويعني بالمحصلة، أن التعويض الذي سأتقاضاه لن يصل إلى 30 ألف ليرة، غير انتظار عمليات الصرف التي قد تمتد إلى عدة أشهر.. والخلاصة، إن هذا المبلغ «مو جايب همو» لأنه لا يغطي أجور المواصلات إلى المركز الامتحاني.. عدا مشاق انتظار وسائل المواصلات إن وجدت»!

أحد المعلمين عقب بالتالي: «مسامحين بالتعويضات التي تعتبر وقلتها سواء.. المهم ألا يتم إرسال كتب تكليف، ولنحاسب بالتالي بحال تخلفنا عن تنفيذ المهمة.. فمن غير المعقول أن أخسر من جيبتي وعلى حساب ضرورات بيتي وفوق ذلك تعب وشقاء ومسؤولية وحساب وعقاب»!

بينما قال آخر: «لو كنا نعمل بالسخرة لما كان الوضع كذلك.. هل يعقل بعد كل الوعود بالتعويضات بأنها ستكون منصفة بالنسبة لنا، تكون النتيجة بمبالغ هزيلة»!

ونختم بتعقيب أحد المعلمين: «نحن لا نريد التعويضات بهذا الشكل.. ولدينا الاستعداد للقيام بعمليات المراقبة والتصحيح، وأية مهمة أخرى بما يتعلق بالعمليات الامتحانية.. لكن الأهم أن يكون أجرنا الشهري كافينا.. أما والحال كما هو عليه الآن لا أجر يكفي، ولا تعويضات منصفة، فهو الظلم بعينه»!

بعض الحقوق المستلبة هي أمنيات العام الجديد

تقزّمت أمنيات العام الجديد بالنسبة للسوريين، لدرجة اقتصارها على بعض الحقوق المستلبة ليس إلا!

■ عاصي اسماعيل

فالسياسات الليبرالية المتبعة رسمياً، والتي وصلت إلى درجة التوحش، كانت قد قضمت الحقوق وابتلعتها تباعاً، واستكملت مهامها على مستوى وأد الأحلام وقتل الآمال أيضاً!

بعض الأمنيات البسيطة

فمن الأمنيات العامة البسيطة للغالبية المفقرة مثلاً:

أن يمر شهر دون الاضطرار للاستدانة، ودون مرض.

القدرة على توفير ثلاث وجبات مشبعة يومياً.

تأمين اللباس للوقاية من برد الشتاء وحر الصيف.

الحصول على ساعة وصل كهرباء دون تقطع.

أو بضع ليترات من المازوت للتدفئة.

وأن يمد الله بعمر أسطوانة الغاز.

الحصول على المخصصات «المدعومة» دون إذلال.

أن تتوفر وسائل المواصلات دون ازدحام وتدافع.

التمكن من توفير الظروف المناسبة للأبناء من أجل تعليمهم، دون الاضطرار لزجهم في سوق العمل مبكراً للمساعدة في تغطية تكاليف المعيشة المرتفعة.

والكثير الكثير من مثل هذه الأمنيات البسيطة، التي يفترض أنها من الحقوق الطبيعية، ولكن تم سلبها رسمياً عبر جملة السياسات الليبرالية المتوحشة المسخرة لخدمة ومصلحة كبار أصحاب الأرباح، على حساب الغالبية المفقرة، وعلى حساب المصلحة الوطنية.

وأد الأحلام وقتل الطموح

استمرار سياسات التوحش الليبرالي، مع مساعي تكريس حال اليأس والإحباط المستمرة من قبل الرسميين والنافذين، قتلت الأحلام والطموحات المشروعة، وصولاً إلى سد الأفق أمام الغالبية المفقرة من السوريين، وخاصة للفئات الشابة والمؤهلة، حيث باتت قمة الآمال بالنسبة لهؤلاء معلقة بالخروج من البلد هرباً نحو حياة أفضل، ولو كان في ذلك مغامرة غير مضمونة النتائج!

فتجريف البلد لم يعد مقتصراً على نهب مقدراتها وإمكاناتها فقط، بل يجري العمل الحثيث على تطفيش أبنائها منها أيضاً، وخاصة الفئات الشابة والكادرات المؤهلة، بل وحتى الصناعيين والتجار والحرفيين!

قضم الأعمار أيضاً

وقد أتى التوحش الليبرالي على كل الحقوق وصولاً إلى استهلاك الاعمار أيضاً، فكل مقومات الحياة المعيشية والخدمية تم القضاء عليها تباعاً، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث أصبح أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، والغالبية من هؤلاء باتوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أي تكامل الجوع مع المرض، وبالتالي انخفاض متوسط العمر الافتراضي للغالبية المفقرة من السوريين!

الممر الوحيد

إن استعادة الحقوق المستلبة، وصولاً إلى إحياء الأحلام والطموحات المشروعة للسوريين، بما في ذلك أمنيات العام الجديد، يمر بداية عبر إنهاء جملة السياسات الظالمة والمتوحشة، والتخلص من شريحة الناهبين والنافذين والفاسدين المستفيدين منها، وصولاً إلى التغيير الجذري والعميق والشامل، لكل البنى القائمة، وعلى كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والممر الوحيد المتاح لذلك هو الحل السياسي، عبر تنفيذ القرار 2254 كاملاً غير منقوص، الذي يؤمن للسوريين إمكانية تقرير مصيرهم، ويضمن للبلد وحدتها وسيادتها.

وكل ما عدا ذلك من طروحات، أياً كان مصدرها، ما هي إلا مزيد من زرع الأوهام لحصاد السراب، في مسعى يائس لتأبيد الوضع القائم والمستفيدين منه!

بانوراما 2022

«ماذا قلنا... ومتى»

مع مطلع عام 2023 تكون قد مرّت قرابة اثنتي عشرة سنة منذ انفجرت الأزمة في سورية، والتي كانت قد تراكمت عوامل انفجارها عبر عقودٍ قبل ذلك التاريخ.

■ قاسيون

و12 سنة ليست بالأمر القليل؛ إذ يُمكن للأفراد وللجماعات حتى أنْ تنسى أو تهمل أجزاء بحالها من تلك الفترة؛ ونقصد على وجه الخصوص المواقف السياسية التي اتخذتها أطراف الأزمة الداخلية والخارجية طوال هذه السنوات.

ولسنا هنا في وارد استعراض كل هذه المواقف «وضمناً التقلبات والبهلوانيات التي دائماً ما عبّرت عن نفاقٍ عميق لعدد غير قليل من القوى، بين ما تعلنه من حرصها على الحل وعلى حياة السوريين، وبين معاداتها لهما في حقيقة الأمر». ولكن من الضروري على الأقل أنْ نستذكر من الأمور التي ما تزال حاضرةً بقوة حتى اللحظة، ومؤثرةً بالتالي على المسار اللاحق. خاصةً وأنّ صوت السوريين إذا كان مغيباً ومقموعاً اليوم، وتأثيره المباشر في مصير سورية منخفض، فإنه لن يكون كذلك متى بدأ الحل السياسي الفعلي... ولذا ينبغي التذكير دائماً بـ: «من قال ماذا ومتى».

ربما من المفيد بداية التذكير بمفهوم الحل السياسي ببعده السوري، كما كررته قاسيون في مواد وتصريحات عديدة وبطرق مختلفة: «إن قبول الحل السياسي، يعني التراجع عن الخيار العسكري، والتراجع عن الخيار العسكري يعني قبول التوافق، والتوافق يعني تقديم تنازلات متبادلة، والتنازلات المتبادلة تتطلب إطاراً متفقاً عليه، والإطار الدولي القانوني للتوافق، هو القرار 2254، وعليه فإن قبول الحل السياسي يعني تنفيذ هذا القرار، كما هو، ودون اجتهادات وتأويلات» «جنيف وجدول الأولويات، 24 شباط 2017».

مقاربة الغرب والأمريكان للقرار 2254 والحل السياسي

منذ أن بدأ الكلام عن حل سياسي للأزمة السورية، وبالأخص، منذ أن صدر القرار 2254 قبل سبع سنوات، بدأت تتجلى بشكل أوضح مواقف الدول المعنية بالملف السوري من القرار، وضمناً من الحل السياسي ككل، وكان ذلك من خلال الممارسات الفعلية والتصريحات والكثير من التناقضات. بالتحديد، كان واضحاً منذ البداية، وبالرغم من أن تصريحات الغربيين كانت عكس ذلك، إلى أنّ جهودهم، كانت وما زالت تصب في تعطيل الحل السياسي، وتعطيل تنفيذ القرار 2254.

وعلى مدى ما يقارب السنوات الاثنتي عشرة الماضية، لم يدّخر الغرب– وبالأخص أمريكا– جهداً أو أداةً لتعطيل إحراز أي تقدم باتجاه الحل السياسي في سورية، سواء بشكل مباشر، وبالأخص بشكل غير مباشر، بما في ذلك من خلال «حلفائهم» الإقليميين. أكثر من أبدع في هذا الجانب كان الأمريكي، الذي ذهب إلى أقصى الحدود في استخدام سطوته وأدواته العسكرية والاقتصادية والسياسية، مع دول مثل: تركيا والدول العربية الأساسية للمساعدة بالدفع بسورية إلى الهاوية. ما لم تعوّل واشنطن على تغيّره كما شهدنا خلال السنوات الماضية، كان خروج هذه الدول من تحت العباءة الأمريكية، والغربية بشكل عام، والعمل ضمن أطر خارج الهيمنة الغربية– الأمريكية، وباتت بعض الدول التي كانت تاريخياً حليفة للغرب وأمريكا وخاضعة لتوجيهاتها، تتجه بشكل متسارع إلى استقلالية أكثر في القرار، ومد جسور أكثر مع القوى الصاعدة في عدة ملفات، بما في ذلك الملف السوري. كل هذا أدى إلى تصعيد غربي– أمريكي على عدة جبهات، ومنها: الملف السوري من خلال محاولات تعطيل الحل السياسي، وبالأخص التنفيذ الكامل للقرار 2254.

منذ أن بدأ الكلام عن حل سياسي للأزمة السورية وبالأخص منذ أن صدر القرار 2254 قبل سبع سنوات بدأت تتجلى بشكل أوضح مواقف الدول المعنية بالملف السوري

أتت أستانا كردّ على هذه الجهود الغربية للتعطيل، الأمر الذي غطته قاسيون وبشكل مكثف على الأقل منذ انطلاق مسار أستانا، وفعلياً قبل انطلاقها رسمياً. على سبيل المثال: في مادة بعنوان «العصا «الأستانية» الغليظة...!» «24 كانون الأول 2016»، نظرت قاسيون في الإحداثيات حول عقد مؤتمر أستانا، ومنها إصرار «واشنطن وحلفاؤها على الاستمرار في تعطيل تنفيذ القرار الدولي 2254»، ما يعني أنه «بالمحصلة، أن مؤتمر أستانا، هو عصا غليظة في وجه الغرب، هدفها تنفيذ 2254».

وفي لقاء صحفي أجراه د. قدري جميل في 21 كانون الأول 2016، قال حول لقاء وزراء الخارجية لثلاثي أستانا في المراحل التحضيرية: «إن لقاء وزراء خارجية– روسيا، ايران، تركيا– أظهر للغرب أنه يمكن استبدالهم أو الاستغناء عنهم وتجاوزهم، في حل الأزمة السورية» وأضاف «هؤلاء لاعبون حقيقيون وواقعيين، ولهم تأثير مباشر على الأرض، وإذا اتفق هؤلاء الثلاثة، عندئذ يمكن إزالة أكثر العقبات من طريق الحل، لاسيما وأن الدول الغربية مارست الكثير من النفاق، واتسمت بعدم النزاهة... الحالة المثلى لحل الأزمة السورية تتطلب مشاركة الأطراف كلها ذات العلاقة، لكن إذا كان الغربيون سيستمرون بالإعاقة، يمكن عندئذ السير للأمام دونهم».

وفي لقاءات صحفية أجراها في نهاية شهر كانون الأول 2016 بعد بضعة أيام الرفيق علاء عرفات حول الموضوع نفسه، وبالتحديد حول غياب الأمريكان والأوروبيين عن الاتفاقات التي نتجت عن الاجتماعات الأولية حول وقف إطلاق النار، قال عرفات: «سيصمد الاتفاق تحديداً بسبب غياب الولايات المتحدة والأوربيين عنه، فهؤلاء كانوا وراء إفشال الاتفاقات السابقة، سواء بشكل مباشر من قبلهم، أو من خلال وكلائهم. أنا متفائل، لأن غياب الولايات المتحدة يمنح فرصة أكبر

بانوراما 2022

كيف يُقارب الغرب فكرة العملية السياسية؟

لنجاح الاتفاق [على وقف إطلاق النار]، وما سيليه». وقال أيضاً: «هناك تركيا التي كانت تقف في المعسكر الأمريكي، وقد نقلت عملياً تواجدها فيه، وإن لم نكن نريد القول بأنها قد ذهبت إلى المعسكر الآخر، إلا أنها قد خرجت من المعسكر المسؤول عن توتير الوضع في سورية».

وسلّطت قاسيون الضوء على أهمية مسار أستانا، ليس بأبعاده السورية فحسب، بل وأيضاً بأبعاده الإقليمية والدولية، كوسيلة لتذليل ما قامت به أمريكا والغرب معها لتعطيل الحل السياسي، وأهمية أستانا «كبداية اختراق استراتيجي جاء بالضد من «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، بأهدافها ومراميها المعروفة، على امتداد مساحة الإقليم، حيث كانت إحدى أدواتها استمرار حالة الاستنزاف، وإنهاك الجميع، عبر سياسة ضرب الكل بالكل، وتخريب بنى مجتمعات ودول المنطقة دون استثناء، والاشتغال على القضايا المعلقة والمزمنة، والتناقضات البينية، واختلاق الجديد منها إذا تطلب الأمر» «أستانا والبعد الإقليمي، 21 كانون الثاني 2017». ناهيك عن استخدام أمريكا لـ «داعش» كإحدى أدواتها لعرقلة الجهود الرامية لإنهاء الأزمة السورية «داعش» أداة فاشيي الإدارة الأمريكية، 28 كانون الثاني 2017».

كان لأستانا دورٌ مهمٌ في تقليص نطاق العمليات العسكرية، من خلال اتفاقات خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في مناطق مختلفة في سورية، من منطلق أن الحل السياسي بالضرورة يتطلب تراجعاً في العمل العسكري. ويمكن فهم هذا الجانب أكثر من خلال بعض التصريحات واللقاءات الصحفية، ومنها للرفيق علاء عرفات في 23 كانون الثاني 2017، حيث قال في أحد اللقاءات الصحفية: «إن وقف إطلاق النار، وتثبيته هو قضية لا بد منها من أجل بدء عملية سياسية». وأضاف عرفات: «إضعاف العمل المسلح ووقفه الآن، هو أحد أهم العناصر لوقف التدخل الخارجي، لأن أحد أشكال التدخل الخارجي الأساسية هو التمويل والتسليح، وبالتالي في حال توقف القتال، لن يكون هناك حاجة للتمويل والتسليح، وعلى الأقل في هذه النقطة، سيبدأ مستوى التدخل الخارجي بالانخفاض، لذلك، وفضلاً عن مسألة وقف إطلاق النار، فإنْ نظرنا إلى مخرجات «أستانا» من الجانب السياسي، نرى أن واحدة من أهم نتائجها هي بدء انخفاض مستوى التدخل الخارجي».

ويمكن للدور الإيجابي لأستانا فيما يتعلق بالجانب العسكري، أن يفسّر المحاولات الأمريكية في مراحل مختلفة لإعادة تأجيج الجانب العسكري، وإن كان ذلك محدوداً بحكم تراجع العمل العسكري، نتيجة توافقات واتفاقات أستانا. وقامت أمريكا بهذا من خلال ضربات عسكرية نفذتها بذريعة ما، مثل تلك في نيسان 2017 على مطار الشعيرات، بذريعة الرد على الكيماوي في خان شيخون. وفعلاً، «كانت الضربة الصاروخية الأمريكية على مطار الشعيرات، والحملة الإعلامية الدعائية المرافقة لها، مناسبة جديدة لإشاعة أجواء الإحباط والتيئيس، والتشكيك بإمكانية الحل السياسي، وسارع البعض على هذا الأساس، إلى نعي جنيف، والقرار2254 كأداة للحل» «ما بعد الشعيرات؟، 16 نيسان 2017».

كما قامت أمريكا بشكل مباشر– أو غير مباشر– بمحاولة تغيير الوضع على الأرض، لتستمر بوجودها العسكري في سورية، لأن تنفيذ القرار 2254 «يعني إيقاف كل تدخل خارجي بالشؤون السورية. وهذا يعني في نهاية المطاف انسحاب كل القوى العسكرية الأجنبية من سورية» «من مؤتمر صحفي نهاية أيار 2017، د. قدري جميل»، ما يعني أن خلق الأسباب لاستمرار الوجود العسكري في سورية، هو أحد الأدوات لتعطيل وتأخير تنفيذ القرار والمضي قدماً في الحل السياسي. وهذا يفسّر وبالرغم من القضاء على «داعش»، استمرار ظهور خلاياها وعمليات لها بين آونة وأخرى، الأمر الذي استخدمته أمريكا كذريعة لتمديد وجودها العسكري في سورية. وهذا يمكن أن يفسّر أيضاً استمرار الوضع المتوتر في الشمال الشرقي، حيث الوجود العسكري الأمريكي، وقدرة واشنطن على تعقيد الأمور، من خلال اللعب ضمن هامش التناقضات لعرقلة حل ملف الشمال الشرقي بما يضمن عرقلة الحل الشامل... وكذا الأمر إلى هذا الحد أو ذاك مع الجنوب الغربي انطلاقاً من التنف...

كما استمرت– خلال السنوات الماضية– محاولات الغرب والأمريكان حرف مسار الملف السوري، وتقويض الحل السياسي من خلال أدوات سوريّة، سواء بالتأثير على بعض الأطراف السورية، أو دعم استمرار المجموعات التي يقف وجودها عائقاً أمام تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ الحل السياسي. أوضح مثال على ذلك هو: الدور الأمريكي في استمرار وجود وسيطرة جبهة النصرة على جزء من الجغرافية السورية، الأمر الذي سلطت قاسيون الضوء عليه في عدد كبير من المواد، والتي يمكن العودة إلى الكثير منها من خلال آخر مادة تفصيلية حول الموضوع، بعنوان «كيف تطور دور النصرة عبر السنوات الخمس الماضية من عمر الأزمة؟ ما هو دورها اليوم وأية خطة رسمتها واشنطن لها؟» «28 آب 2022».

وكان هذا ضمن سياسة أمريكا المعلنة في سورية من قبل المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري، والتي تتمثل بتحويل سورية إلى مستنقع، بالإضافة إلى السياسة التي تحدث عنها جيفري بعد فترة وجيزة من تركه لمنصبه، وهي «الجمود هو الاستقرار».

ومع استمرار مسار أستانا بالتقدم وتحقيق المزيد من النتائج الإيجابية الملموسة على الأرض، زادت وتيرة محاولات الغرب، لا سيما أمريكا، لتقويض هذا المسار واللعب على التناقضات بين ثلاثي مسار أستانا، كطريقة لعرقلة أية جهود تصب في الوصول إلى حل سياسي في سورية. وكان تشكيل «المجموعة المصغرة» الغربية إحدى هذه المحاولات، وكذلك المبادرات الجزئية، كتلك التي تحدثت عنها مؤسسة «راند» في كانون الأول 2017 وكذلك مبادرات من نموذج لا ورقة تيلرسون أو لا ورقة مجموعة الخمسة، والتي كانت فعلياً أول بوادر تشكيل «المجموعة المصغرة» الغربية، والهدف الأساسي منها كان دائماً العمل بالضد من القرار 2254. وتوقيت هذه المبادرات كان أكبر دليل على هدفها، حيث جاءت لا ورقة تيلرسون في نفس الوقت الذي تم فيه عقد مؤتمر سوتشي في نهاية كانون الثاني 2018 والذي كان أحد نتائج مسار أستانا، والذي أيضاً نتج عنه تشكيل اللجنة الدستورية، التي انطلقت أعمالها في جنيف في نهاية تشرين الأول 2019. كما ظهرت لاحقاً ورقة للمجموعة المصغرة في تشرين الأول 2018، والتي صبت في الاتجاه ذاته.

هذا الأمر ليس متعلقاً فقط بجهود مسار أستانا ونجاحاته، ولا بالأزمة السورية برمتها، ولكن ما يعنيه ذلك متعلق أيضاً بمجمل التغييرات في التوازنات الدولية، وانتهاء هيمنة القطب الواحد بتمظهراتها الإقليمية. بكلام آخر، المقاربة الغربية– الأمريكية للملف السوري، وما يرافقها من محاولات مستمرة لتقويض الحل السياسي، هي أحد التعبيرات عن محاولات تأخير أو إبطاء– حيث بات واضحاً أنه من المستحيل إيقاف– التغيير الجاري في ميزان القوى الدولي. ولذلك وكما سنرى، تم استخدام الأساليب ذاتها في أزمات وملفات دولية أخرى.

هذا كلّه، جعل من المنطقي أنْ ترتفع مسؤوليات مسار أستانا من المساهمة بالحل عبر وقف إطلاق النار وعبر بعض المبادرات السياسية الجزئية، إلى مستوى التولي الكامل لمسؤولية الحل السياسي وتنفيذ 2254 سواء رغب الغرب في ذلك أم رفض. وهذا ما بات المراقبون متفقين على أنه جوهر ما تم اعتماده بشكل مشترك في قمة طهران الأخيرة لزعماء روسيا وتركيا وإيران، والتي عقدت يوم 19 تموز الماضي.

قبل القمة بشهر تقريباً، وتحديداً في 24 حزيران، وفي مؤتمر صحفي له، قال أمين حزب الإرادة الشعبية د. قدري جميل: «في ظل دور الغرب المنافق في الأزمة السورية، فنحن نطالب دول أستانا التي لها تواجد فعلي على الأرض في سورية، وهي الوحيدة الموجودة على الأرض فعلياً، والتي أخذت على عاتقها إيقاف المرحلة العسكرية من الصراع السوري، ونجحت في ذلك، **يجب أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تولي الحل السياسي وقيادته، وهي تستطيع ذلك في ظل المتغيرات الجارية اليوم ومن طرف واحد. أراد الغرب أن يلتحق أهلاً وسهلاً، لم يُرِد أن يلتحق مع السلامة ليس ضرورياً**».

عرقلة الغرب للحل السياسي نموذج قديم متكرر

ما زال البعض، وهم أقلية تتقلص أكثر فأكثر، متوهمين أنه من المستحيل أن تحاول أمريكا ومعها الغرب عرقلة الحل السياسي، وعرقلة تنفيذ القرار 2254، لأنهم في تصريحاتهم الرسمية يؤكدون دائماً على أن الحل في سورية سياسي وفق القرار 2254، ناهيك عن أنهم جزء من مجلس الأمن الذي صدر عنه ذلك القرار بالإجماع.

ما يجعل القرار 2254 مختلفاً عن قرارات سابقة، ويوضح سبب محاولات تقويضه من قبل مجموعة تشمل دولاً وافقت عليه، ربما يكون أحد أسبابه هو ذلك الذي أشار إليه د. جميل في تصريح له في أوائل آذار 2017، حيث قال: «الناس معتادة أن قرارات مجلس الأمن تصاغ وتقر وتوضع على الرف... لماذا 2254 مصيره يجب أن يكون غير مصير

بانوراما 2022

ما هو نموذجهم ونموذج أستانا وما التناقض؟

القرارات الأخرى؟ ببساطة لأن المبادر لهذا القرار هو قوى صاعدة في مجلس الأمن، هي الصين وروسيا، وإقرار هذا القرار وتنفيذه يعني تغييراً جذرياً في نمط العلاقات الدولية الذي كان سائداً حتى الآن، منذ إنشاء الأمم المتحدة، فالتوازنات والأوضاع كانت تجعل الغرب هو الذي يبادر لأخذ القرارات ووضعها على الرف، ويجري بهذه العملية ضحك على الشعوب، وتأجيل حل كل القضايا المطروحة للحل».

التاريخ القريب ناهيك عن البعيد، يفضح الغرب في استخدامه النموذج المنافق ذاته في التعامل مع أزمات دولية أخرى، وأبرزها طريقة تعامله مع اتفاقات مينسك الخاصة بأوكرانيا، وبالتحديد لأن «الصراع في سورية وعليها، هو في أحد جوانبه، إحدى النقاط الساخنة للصراع الدولي بين الجهتين نفسهما، اللتان تتصارعان في أوكرانيا؛ ولذا فمن المنطقي، ورغم عدم التطابق بين الحالتين، أنّ فهم آليات إدارة الصراع في أوكرانيا من شأنه، إلقاء ضوء كاشف على آليات الصراع في سورية أيضاً» «الدرس السوري من «اعترافات» ميركل!، 11 كانون الأول 2022».

وهذا ليس فقط من باب التحليل أو التخمين، ولكن من خلال التصريحات الواضحة الفاضحة الأخيرة للمستشارة الألمانية السابقة، أنجيلا ميركل. حيث غطت قاسيون هذا الموضوع خلال الأسابيع الماضية، مشيرة في إحدى المواد: «تفضح تصريحات ميركل الأخيرة حول الطريقة الاحتيالية والانتهازية التي تعاملت بها أوروبا وأمريكا مع اتفاقات مينسك الخاصة بأوكرانيا، منهج العمل الغربي بما يخص سورية أيضاً والقرار 2254 ضمناً؛ أي عدم وجود أية مصلحة غربية في الوصول إلى حل واستقرار حقيقي في سورية» «افتتاحية قاسيون 1100: لماذا نحتاج تسوية سورية–تركية؟، 11 كانون الأول 2022».

وكان ذلك على أساس ما ورد في مقابلة أجرتها صحيفة ألمانية مع ميركل، والتي من خلالها تبيّن «أنّ الأوروبيين والغربيين، كانوا كاذبين على طول الخط، بما يخص محاولة الوصول إلى اتفاق حقيقي في أوكرانيا ومع روسيا، وهذا يفسر غض النظر الذي مارسوه عن إجراءات الحكومة الأوكرانية طوال ثماني سنوات، بما في ذلك الأعمال الإجرامية المادية والثقافية اتجاه ذوي الأصول الروسية في أوكرانيا» وعلى أساس ذلك كان الاستنتاج الأساسي «هو أنّ الغرب بأسره، أمريكا وأوروبا وكل من يتبع لهما، ليس معنياً بتطبيق القرار 2254، كما هو شأنه مع اتفاقات مينسك، وتالياً، ليس معنياً بدفع سورية نحو الاستقرار ونحو الحل، بل معنيٌ بإبقائها ساحة دمار وصراع واستنزاف للخصوم الاستراتيجيين... وإحدى أدوات ذلك الاستنزاف هي حشر أنفه في الحل لا لدفعه قدماً بل لمنعه من التقدم» «الدرس السوري من «اعترافات» ميركل!، 11 كانون الأول 2022».

وبناء على ذلك، قلنا: إنه «لم يعد سراً أنّ الغرب يتعامل مع 2254 تعامله مع اتفاقية مينسك، أي بوصفه اتفاقية، الغرض منها لا التنفيذ، بل استنزاف الخصوم والتحضير لمعركة كبرى معهم. وكنا قد قلنا ذلك قبل سنوات من اعترافات ميركل الأخيرة. وأما وقد أفصحت من كان يعتبرها البعض رمزاً للاستقلالية الأوروبية عن الأمريكان، فلم يعد من مجال للجدال بأنّ الغرب بأسره لا يريد حلاً في سورية، بل ويريد دمارها الكامل والشامل، ولا يُعوِّلُ على اتفاق معه على الحل سوى أخرق، أو صاحب مصلحة أنانية ضيقة لا علاقة لها بمصالح الشعب السوري... المشروع الذي يرتكز إلى منع الحل، هو المشروع الغربي الصهيوني، محمولاً على الدمار المتعاظم في سورية، وعلى تهجير أهلها وتعميق التوحش الليبرالي فيها، واستنزاف كل ما هو حي» «افتتاحية قاسيون 1102: نهاية سنة وبداية عام، 25 كانون الأول 2022».

وفي نهاية كانون الأول 2022، أي قبل أيام، أكد الرئيس الفرنسي السابق، فرانسوا هولاند خلال لقاء صحفي كلام المستشارة الألمانية السابقة، بأنه تم استخدام اتفاقيات مينسك لمنح كييف والدول الغربية المزيد من الوقت ولتعزيز الجيش الأوكراني لقدراته مما كانت عليه في 2014.

خطوات ومبادرات غربية أخرى كأدوات عرقلة الحل

مع استمرار الأزمة، وبالرغم من الاستعصاء في العملية السياسية، إلا بعض العوامل الداخلية بالإضافة إلى الخارجية، وبالتحديد استمرار مسار أستانا بالعمل، وتحقيق نتائج إيجابية في عدد من الملفات، أمريكا ومعها الغرب غير الراغبين بحل سياسي حقيقي في سورية، وعلى أساس التطبيق الكامل للقرار 2254، استمروا بوضع العراقيل، واختلاق أدوات مختلفة لتعطيل الحل. وكانت أبرز تلك الأدوات في السنوات القليلة الماضية، العقوبات الغربية والحصار الاقتصادي وعلى رأسها «قانون قيصر»، شعار «تغيير السلوك» «(أيضاً: أين وصلت عملية «تغيير سلوك النظام»؟ سياق... أدوات... نتائج، 19 كانون الأول 2021» ومبادرة الـ «خطوة مقابل خطوة» ومشاريع من نوع ما يسمى بـ «خط الغاز العربي» وغيرها. وفي جوهرها كانت هذه المبادرات الشق الخارجي لعمل جارٍ داخلياً بالتوازي، يؤدي بالمحصلة إلى ربطٍ أكبر بالغرب والدولار، ما يضمن استمرار الارتباط الاقتصادي، وبالمحصلة السياسي، بالغرب وأمريكا، ما يعني قدرة أكبر على التحكم بمسار الأمور سياسياً، وفي هذا المعنى بعيداً عن الوصول إلى حل سياسي

لم يعد سراً أنّ الغرب يتعامل مع 2254 تعامله مع اتفاقية مينسك أي بوصفه اتفاقية الغرض منها لا التنفيذ بل استنزاف الخصوم والتحضير لمعركة كبرى معهم

بانوراما 2022

التسوية السورية- التركية...

شامل في سورية.

وما زالت أمريكا تحاول استخدام الـ «خطوة مقابل خطوة» للتلاعب والالتفاف على الحل السياسي الشامل، من خلال استخدام خطوات ابتزازية ضمن نطاق ضيق، يهدف في جوهره إلى إطالة أمد الأزمة، وليس إلى حلها، وهذا ما يمكن استشفافه من آخر المقترحات حول الموضوع، والذي تطرقت إليه مادة «تحليلية» نشرها قبل أيام في 22 كانون الأول 2022، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بعنوان «على الأسد العودة إلى طاولة المفاوضات للتخفيف من أزمة الطاقة في سوريا»، ويمكن لأي قارئ لديه أدنى الحدود من الاطلاع بالملف السوري، أن يفهم أن ما يتم اقتراحه هو تماماً ضمن مفهوم الـ «خطوة مقابل خطوة» وبطريقة لا تصب أبداً بالدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، بل على العكس تماماً، وبالأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار الخطوات الاقتصادية التي تتخذها قوى الفساد في النظام في الفترة الأخيرة. وهذا ما تطرقنا إليه قبل أسبوعين عندما قلنا: «تشكل خصخصة قطاع توزيع المحروقات، خطوة إضافية ضمن التنفيذ المتواصل لبرامج صندوق النقد والبنك الدوليين، وضمن اللبرلة الكاملة للاقتصاد السوري، وربما يكون المعنى السياسي لهكذا إجراء، أنه خطوة في إطار الـ «خطوة مقابل خطوة» بوصفه المشروع الأمريكي والغربي المعلن في سورية» «افتتاحية قاسيون 1101: خصخصة المحروقات والـ «خطوة مقابل خطوة»!، 18 كانون الأول 2022».

خطوات أستانا لمواجهة عرقلة الغرب للحل: تسوية العلاقات السوريّة- التركية مثالاً

منذ انطلاق مسار أستانا لمواجهة التعطيل الغربي للحل السياسي، كانت التسوية السورية- التركية أحد المعالم الأساسية التي ينبغي العمل على تحقيقها. وبالرغم من أن موضوع التسوية بين دمشق وأنقرة لم يكن على الطاولة بالشكل الواضح الذي ظهر عليه خلال الفترة الماضية، إلا أنه ضمناً كان جزءاً لا يتجزأ من صيغة أستانا، من خلال الاعتراف المتبادل بأهمية وجود الطرفين، وكل الأطراف المعنية في أستانا. وكما أشرنا منذ سنوات، فإن وجود تركيا في مسار أستانا، كان مؤشراً منذ البداية على بدء الاستدارة التركية، التي ما زالت جارية، وخروج تركيا من دورها كورقة مضمونة في يد الغرب والأمريكان، الدور الذي بدأ فعلياً بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد منذ انضمام تركيا إلى حلف الناتو في عام 1952.

وكما قلنا لاحقاً «من الصحيح أن الانعطاف التركي من شأنه أن يحمل مخاطر جمة لأنقرة، لكن بقاءها في الدائرة الغربية ينطوي على مخاطر أكثر وضوحاً، تصل إلى حد تفتيت البلاد وتهديد وحدتها» وكان هذا أحد العوامل التي دفعت بتركيا إلى الانضمام إلى مسار أستانا، والذي كان انتقالاً لتركيا إلى إطار التعاون للعمل على تسوية وحل الأزمة السورية، والذي رأينا أنه يعني «أن هذه الدول قد وجدت صيغة فيما بينها لحل التباينات الموجودة، أو التفاهم على إدارتها بالحد الأدنى. ولدى هذا الثلاثي عدد واسع من الملفات التي يحتاج حلها إلى تنسيق الجهود المشتركة، ولا سيما أننا أمام طورٍ جديد من تشكيل منظومة إقليمية جديدة تتناسب مع تغيرات موازين القوى الدولية» «تركيا والموقف منها... بين الأحلام والاستحقاقات!، 30 كانون الأول 2019».

على أساس ضرورة حل التباينات القائمة بين دول المنطقة يتخذ مسار آستانا نهج الحوار وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمين

تطرقت قاسيون منذ بداية مسار أستانا إلى أهمية التسوية السورية- التركية ضمن الخطوات اللازمة في التهيئة للظروف الملائمة لتنفيذ القرار 2254. «لقد جاء بيان موسكو، والاتفاق الثلاثي «الروسي- الإيراني- التركي» وتدحرج المواقف، وتسارعها... سواء كان من الناحية الميدانية على الأرض، والتسوية مع الجانب التركي... أو من ناحية بذل الجهود، واستكمالها لإحياء المسار التفاوضي، والنشاط الرامي لعقد لقاء الأستانا، كمحطة على طريق جنيف، وتحجيم دور قوى العرقلة، دولياً وإقليمياً، وداخلياً، ووضع إمكانية إخراجها من العملية في حال استمرار عرقلتها، وضمانة الأطراف الثلاثة بتنفيذ الاتفاق، تفتح الطريق عريضاً، على استئناف التفاوض، وبالتالي، تضع الأساس المادي لتسريع استعادة الشعب السوري لسيادته على أرضه ووطنه» «الحل السياسي والسيادة الوطنية، 24 كانون الأول 2016».

كما قلنا أنه «على أساس ضرورة حل التباينات القائمة بين دول المنطقة، يتخذ مسار أستانا نهج الحوار وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمين، ومن هنا يمكن فهم المحاولات الروسية والإيرانية التي جرت بهدف تطبيع العلاقات بين سورية وتركيا، هذا التطبيع الذي لا يهدف إلى حل الملف السوري فحسب، بل إلى انتشال المنطقة من الرسمة الإقليمية القديمة، التي سمحت للأمريكي بأدوات تحكم عالية فيها، والدفع في اتجاه واقع إقليمي جديد يقوم على التكامل بين دول المنطقة، والذي لا بد له أن يمر أولاً بمرحلة تطبيع العلاقات وحلحلة الخلافات الحاضرة. في مقابل هذا الواقع، لا يزال هنالك بين الأطراف السورية المتشددة، وعلى طرفي المتراس، من يراهن على العداء مع تركيا كوسيلة لتعطيل حلّ الملف السوري» «تركيا والموقف منها... بين الأحلام والاستحقاقات!، 30 كانون الأول 2019».

ومنذ بدأ موضوع التسوية السورية- التركية بالظهور بشكل أوضح، أشرنا إلى أن ذلك لم يكن مفاجئاً ولم يكن أحادي الجانب، وإنما تطور طبيعي ضمن المعطيات في الملف السوري وفي الوضع الدولي، حيث قلنا: إنه «ما ينبغي أن يتأسس عليه فهم التطور في الموقف التركي، هو طبيعة الصراع العالمي الجاري، وما ينتجه من تحولات كبرى في موازين القوى، وفي تموضع الدول والتيارات المختلفة على مختلف المستويات»، وأن التصريحات التركية لم تكن «مبادرة تركية منفردة، بل عمل منسق ضمن ثلاثي أستانا... سُبقت بتصريحات وإشارات روسية متعددة في الاتجاه نفسه، وكذلك بتصريحات وزير الخارجية الإيراني خلال زيارته الأخيرة لدمشق»، وأهمية خطوة كهذه في حل الأزمة السورية «افتتاحية قاسيون 1083: سورية تركيا إلى أين؟، 14 آب 2022».

وأوضحنا أهمية هذه التسوية في عدة جوانب باتجاه حل الأزمة السورية وتطبيق القرار 2254: «من الواضح أن تسوية بين سورية وتركيا، باتت ضرورية للدفع الفعلي باتجاه إنهاء الكارثة السورية، والبدء الحقيقي بالحل السياسي الشامل وفق القرار 2254، وذلك لأن هذه التسوية: تقلّص إلى حد كبير من إمكانيات المجموعة المصغرة الغربية في إعاقة الحل السياسي السوري؛ تقلّص قدرة الغرب وبالأخص أمريكا على التأثير التدميري على سورية، من خلال العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي؛ تقلّل إمكانيات التخريب الأمني والعسكري عبر ملفات الشمال الغربي والشمال الشرقي؛ تسمح باستكمال تهيئة الحاضن الإقليمي والدولي المناسب وصاحب المصلحة بتحقيق الحل في سورية، أي أستانا والصين والهند والدول العربية الأساسية؛ تفتح الباب أمام بناء نموذج اقتصادي جديد في سورية يتميز بإنهاء التبعية الاقتصادية، وبالتالي السياسية، وتطوير القاعدة المادية الحقيقية للنمو الحقيقي اللاحق» «أبعاد «تسوية» سورية- تركية أكبر بكثير من 900 كم... لماذا من مصلحتنا كسوريين الدفع نحو الوصول إلى «تسوية»؟، 11 كانون الأول 2022».

تراجع قطاع الزراعة والثروة

ودع السوريون العام 2022، لتحمل نهاية هذا السنة الرقم 12 بتقويم الآلام السورية... تقويم الذاكرة السورية الممزوج بطعم الفقر والجوع والتراجع الأكثر حدة على الإطلاق منذ انفجار الأزمة...

■ نادين عيد

تعبّر أرقام الجوع ومن انضم إلى عداد المعدمين غذائياً خلال العام المنصرم عن مأساة وبؤس السواد الأعظم من السوريين، نتيجة أفعال وسياسات مافيات الفساد الحكومي...

ومع ذلك يستقبل السوريون العام الجديد 2023 بكثير من الأمل والرجاء أن يكون ما بعد كل هذا الضيق فرج قريب، يستأصل الفساد من جذوره ويعيد حقهم بالعيش كريم...

فقد تميز العام المنصرم بتسارع وتيرة التراجع حتى باتت عجلة الحياة في البلاد شبه متوقفة، وسنتطرق خلال هذه المادة إلى استعراض أهم القرارات والنتائج على مستوى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال العام 2022...

الزراعات الإستراتيجية

إن السمة العامة على الإنتاج الزراعي الحيواني، كان يغلب عليها التراجع، كحال كافة القطاعات الإنتاجية، وسنستعرض بدايةً أهم الأرقام والقرارات التي مست الزراعات الإستراتيجية...

القطن:

بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن هذا العام 24،211 هكتار، من أصل الخطة الزراعية المقدرة بـ 57،365 هكتاراً، كما يقدر حجم الإنتاج بـ 66،775 طناً، وحدد سعر شراء الكيلو من المزارع بـ 4000 ليرة، تراجع حجم الأراضي المزروعة واضحاً، إذا ما قارناها بمساحة الأراضي التي كانت تزرع قبل سنوات انفجار الأزمة المقدرة بـ 200 ألف هكتار، أو حتى بحجم الأراضي التي زرعت في خضم سنوات الاقتتال تحديداً سنة 2014 والبالغة حينها 20 ألف هكتار!

وهذا التراجع سواء بحجم الإنتاج أو بمساحة الأراضي المخطط لزراعتها مناف للإمكانات المتاحة اليوم مقارنة بالسابق، ولنكتشف أن امتداد تراجع الإنتاج ما بعد سنوات احتدام المعارك لم يكن نتيجة للظروف الاستثنائية المتعلقة بالحرب فقط، إنما جاء نتيجة لاستكمال سياسات الإجهاز على الإنتاج المحلي بشقيه الزراعي والصناعي عبر استكمال سياسات رفع الدعم المعمول بها منذ سنوات سبقت انفجار الأزمة وتحويل سورية إلى بلد مستهلك لا منتج.

وهذا ما حدث خلال العام الحالي فقد وافقت رئاسة مجلس الوزراء خلال شهر تشرين الأول على اقتراح استيراد بذور القطن الصناعي «المخصص لاستخراج الزيت حصراً»، وحسب الوزارة، جاءت الموافقة بسبب حاجة القطر للمادة اللازمة لإنتاج الزيت والكسبة، مع ما لاستيراد بذور القطن من مخاطر تسربها إلى الأسواق واستخدامها في عمليات الزراعة، في ظل غياب الرقابة الحقيقية وانتشار الفساد الكبير، وما لها من نتائج في نهاية المطاف على العملية الإنتاجية...

القمح:

لم تتجاوز كمية القمح المسلمة لمؤسسة الحبوب 600 ألف طن، وكان ذلك بسبب سعر شراء القمح غير المجزي مقارنة بتكاليف الإنتاج التي سددها المزارع من جيبه بعد توقف الشبه الكامل لأية عملية دعم حكومي للزراعة.

فبحسب الاتحاد العام للفلاحين، فقد أعلن مؤتمر الحبوب يوم 14 أيار من العام الفائت، عن رفع سعر شراء كغ القمح من الفلاح إلى 1700 ليرة سورية بدلاً من 1500 ليرة، بالإضافة إلى مكافأة قدارها 300 ليرة ضمن المناطق الآمنة، و400 ليرة خارج مناطق السيطرة.

أكد الاتحاد العام للفلاحين قبل صدور سعر الشراء المذكور أعلاه، أنه يجب ألا يقل عن 2500 ليرة وذلك بعد دراسة التكاليف الملقاة على الفلاح...

كما يتميز عام 2022 بسحب الدعم الزراعي عن القمح المروي وبشكل علني يختلف عن الأساليب السابقة بتحجج وتذرع بند المواد المدعومة نتيجة للحصار... إلخ، فقد أعلنت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بداية شهر نيسان عن توفر المازوت الزراعي لمزارعي القمح المروي فقط، وبالسعر الحر البالغ 1700 ليرة لليتر! يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل إلى المادة «القمح المروي مسحوب الدعم! العدد 1065».

وبعد كل تلك الأعمال التخريبية على مستوى سحب الدعم الزراعي، أطلت علينا وزارة الزراعة خلال شهر آب، بابتكار برنامج تقصّي ومراقبة سلوك محصول القمح في ظل التغيرات المناخية، متناسية أن الأهم وضع آلية لضبط ومراقبة سلوك تسليم المواد المدعومة حكومياً والمقدمة للمزارع، والتي تعد الأهم كونها تساعد في مواجهة أثر التغير المناخي. «برامج حكومية لمراقبة سلوك القمح؟! العدد 1080»..

لا بد من التذكير أنه تم إيقاف مبيع الأسمدة وفقاً للسعر المدعوم خلال شهر حزيران من العام 2021 ليباع وفقاً للسعر الرائج

الذرة الصفراء:

تمت زراعة 55 ألف هكتار من الذرة الصفراء لهذا العام، وقُدِّرَ حجم الإنتاج بنحو 500 ألف طن من حبوب الذرة الصفراء، بالإضافة إلى مجموع خضري يقدر بـ 1،5 مليون طن وهو إنتاج وفير.

وبعيداً عن تحديد سعر شراء الكيلو بـ 2000 ليرة، فقد تميزت الخطة الحكومية هذا العام بضرب زراعة الذرة مقابل فتح الاستيراد لصالح قوى الفساد، بوضع شروط تعجيزية، كتسليم الكميات مجففة حصراً مع العلم أن عدد المجففات لا يتجاوز عدده أصابع اليد الواحدة في كافة المحافظات، وترافق فترة التجفيف بموسم أمطار أيضاً مما صعب مهمة تجفيفه بالطرق التقليدية. «موسم الذرة.. عبرة وعِظة للمزارعين! العدد 1098».

الشوندر السكري:

قدر حجم الإنتاج من الشوندر السكري لموسم 2022 بـ160 ألف طن، وهذا الحجم في أحسن الأحوال سينتج 16 ألف طن من السكر، بينما في سنوات سابقة كانت تحتل فيها منطقة الغاب المركز الأول بإنتاج الشوندر على مستوى سورية بواقع 300 ألف إلى 400 ألف طن سنوياً لوحدها! وتقدر حاجة سورية من السكر بـ709 آلاف طن...

الأسمدة:

لا بد من التذكير بدايةً أنه تم إيقاف مبيع الأسمدة وفقاً للسعر المدعوم خلال شهر حزيران من العام 2021، ليباع وفقاً للسعر الرائج.

أما خلال العام 2022 فقد شهدت مادة الأسمدة عدة ارتفاعات سعرية، ففي شهر آب قد كشفت تصريحات لمصدر في قطاع الزراعة، عن رفع سعر سماد اليوريا بنسبة حوالي 85%، حيث بلغ سعر الطن 2،4 مليون ليرة، بعد أن كان بحدود 1،3 مليون.

كما تم تحديد خلال شهر تشرين الثاني سعر مبيع طن السماد سوبر فوسفات بـ 2 مليون و50 ألف ليرة، بينما تحدد سعر مبيع طن سماد نترات الأمونيوم 26% بمليون و650 ألف ليرة.

أما سماد يوريا 46% فحدد قرار المصرف سعر مبيع الطن الواحد منه بـ 3 ملايين ليرة.

لم تتوانَ الحكومة عن الدفاع عن السوق السوداء والقائمين على إدارتها، فبحسب الموقع الرسمي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتاريخ 2022/11/18،

الحيوانية بالأرقام للعام 2022

وتحت عنوان: «وزارة الزراعة: أولويات بيع السماد للمحاصيل الإستراتيجية والرئيسية حسب المتاح.. ولا يتم حرمان أي محصول.. والقطاع الخاص شريك في تأمين مستلزمات الإنتاج»، ورد التالي: «إن الأسمدة متاحة في الأسواق استيراداً نظامياً، وما يقال «سوق سوداء» غير صحيح لأن السوق السوداء تطلق على المواد المهربة، في حين السماد الموجود في السوق مستورد بشكل نظامي ويباع بسعر التكلفة مع هامش ربح».

التعريف الجديد للسوق السوداء أعلاه فيه دفاع عن هذه السوق بآلياتها الاستغلالية، مع مساعٍ لإسكات المتضررين من هذه الآليات، أي المزارعين، الذين يدفعون ضريبة تراجع الدولة وضريبة الاضطرار للجوء إلى السوق بآلياته الاستغلالية، ومنعاً من إدانة القائمين على هذه السوق! «وزارة الزراعة.. دفاعاً عن السوق ومحاباة للقائمين عليه! العدد 1097».

إجراءات حكومية متحيزة

وبعد كل ذلك الخنق ورمي الحمل الثقيل لتأمين المواد الأولية للعملية الإنتاجية على الفلاح من محروقات إلى سماد ومبيدات، وتحديد سعر غير مجزٍ، تختتم الحكومة أعمالها بإجراءات متحيزةً لصالح المصدرين على حساب المزارعين بما يخص التصدير، وهذا كان حال مزارعي البندورة والحمضيات والتفاح، لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على المواد التالية: «قرارات وتوصيات.. بجانبها الأسود العدد 1083، إجراءات حكومية تسويقية متحيزة العدد 1092، التفاح.. برنامج دعم للمصدرين وحملات توعية للمزارعين! العدد 1097»

الفائض البضاعي
باباً لنهب الجائعين

وافقت رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 5 كانون الأول على السماح بتصدير «الفائض» من البضائع والسلع الغذائية، الزراعية منها والصناعية، مع حرصها على تذليل الصعوبات والمعيقات أمام السادة المصدرين من أصحاب الأرباح، وتأكيدها على إتمام هذه العملية بأكثر الأشكال كمالاً ومهنيةً.

ولكن السؤال هل كانت الموافقة على الفائض البضاعي الحقيقي الزائد عن حاجة المواطن، أم أنه فائض بضاعي نتيجة عجز المواطن عن تأمين حاجاته الغذائية إلا بالحد الأدنى؟! «الفائض البضاعي رسمياً يعني مزيداً من النهب العدد 1100».

الاستيراد مقابل الوأد الزراعي

محاصيل العدس والحمص والفول كباقي المحاصيل الزراعية يجري وأدها بحملة من المسببات التي باتت معروفة، وذلك لصالح عمليات الاستيراد، وهذه ما يبرزه قرار رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2022/7/3، القاضي بتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق مع وزارتي الزراعة والصناعة، وذلك للسماح لمنشآت الصناعات الغذائية باستيراد احتياجاتها من «الحمص– العدس– الفول» للتعليب بموجب المخصصات الصناعية منها، شريطة أن يتم تصدير 50% من الكميات المستوردة «بذريعة الدعم الصناعي مزيد من الوأد الزراعي العدد 1083».

وأما استيراد الموز خلال موسم الحمضيات فبات من المعروف أنه أحد أبواب محاولة ضرب موسم الحمضيات، ولكن هذه المرة شروط استيراده التي تمت الموافقة عليها خلال شهر تشرين الثاني، طالت تسعيره بثلاثة أضعاف سعر كيلو الحمضيات لتجنب ضرب موسم الحمضيات على حد زعم الجهات الرسمية، ليتم ضرب قدرة المواطن على شرائه، بدلاً من توفيره ضمن موسمه الصيفي! «استيراد وتصدير على حساب خسارة المزارع! العدد 1097».

رفع الدعم
لصالح شركات التأمين

وافق مجلس الوزراء خلال شهر حزيران على إطلاق مشروع التأمين الزراعي، من خلال التأمين الإلزامي على الزراعات المحمية بهدف تغطية الخسائر الكلية أو الجزئية التي تتعرض لها الزراعات المحمية، بما فيها تكاليف إنشاء البيت البلاستيكي والمزروعات بداخله، كذلك تعويض الضرر الناتج عن «البرد والصقيع والعواصف والزوابع والزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية والفيضانات والتنين البحري».

ويعد التأمين الإلزامي على الزراعات المحمية أحد أدوات تخفيض الدعم الممنهجة الجديدة على الزراعة المحمية مرحلياً، وما سيتبعها من زراعات أخرى، بما في ذلك الزراعات الإستراتيجية لاحقاً، وهو خير مثال عمّا تخفيه الشعارات المعلنة حول دعم المزارعين والناتج المحلي، تارةً بالترويج عن دعم الإنتاج، وتارة أخرى بالتهليل لمبدأ عدم الربح، لكن خلف الستار يتم إنهاء الدعم تدريجياً لقطاع الزراعة، مع المزيد من الأرباح المضمونة لصالح حيتان الأرباح والفساد. «مصدر ربحي جديد ومضمون لصالح شركات التأمين العدد 1074».

قطاع الثروة الحيوانية

تتشابه حال قطاع الثروة الحيوانية وحال قطاع الزراعة، فلا يزال هذا القطاع يسجل المزيد من التراجع عبر خروج أعداد من مربي الثروة الحيوانية من حلقة الإنتاج، كما خسر قطاع الثروة الحيوانية خلال السنوات الماضية جزءاً هاماً من القطعان يقدر بـ 50%.

قطاع الدواجن:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج من محروقات وأعلاف، تسبب بخروج 70% من مربي الفروج في القطاع الخاص حتى الآن.

أسعار الأعلاف أصبحت مرتفعة، ووفقاً لتصريح عضو لجنة مربي الدواجن يوم 23 أذار الماضي، أصبح سعر كيلو الذرة الصفراء 2500 بعدما كانت تباع بـ 1500 وكذلك الأمر بالنسبة لكسبة فول الصويا التي أصبح سعرها 3500 بعدما كانت 1700 ل.س.

الحكومة أيضاً رفعت الأسعار لكل من الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا، بحيث أصبح سعر كيلو الذرة الصفراء 1500 بعدما كان بـ 1200 ل.س، أما كسبة فول الصويا بـ 2500 بدلاً من السعر السابق 2200 ل.س، بل وتتغنى بأنها تؤمن الأعلاف للمربي بأسعار أخفض من الأسواق بـ25%.

وبحسب التصريحات الرسمية لمؤسسة العامة لدواجن خلال شهر كانون الأول، فإن الصوص يُباع بسعر 500 ل.س بينما تقدّر كلفته الحقيقية أكثر من 2500 ليرة، مضيفاً، أن البيضة الواحدة تحتاج بمقدار 600 ليرة من الأعلاف، بينما تباع بـ 530 ليرة، وتربية الفروج تحتاج 4 كغ من الأعلاف بكلفة 20 ليرة، وليتراً واحداً من مادة المازوت بكلفة 700 ليرة، مع الأخذ بالاعتبار أنّ هذه التكلفة وفق السعر المدعوم، وأن آخر كمية محروقات سلمت لمربي القطاع بالسعر المدعوم منذ شهر ونصف. «مزيد من الانهيار لمصلحة حيتان الاستيراد العدد 1102».

القطاع العام ليس بأحسن حال، فقد كشفت المؤسسة العامة للدواجن– من خلال مذكرة تفصيلية هامة تقدمت بها إلى الحكومة خلال شهر نيسان عن حجم الاهتراء والتراجع الذي شهده هذا القطاع.

وطالبت بتمويل كافة احتياجاتها بمبلغ مالي قدره 38 مليار ل.س، وذلك لإعادة النهوض بدورها كقطاع إنتاجي رائد على مستوى البلاد، فقد وافق مجلس الوزراء على منح سلفة مالية قدرها مليار ليرة للمؤسسة، وذلك لتأمين المواد العلفية، وزيادة الإنتاج من مادتي البيض والفروج، ولم نعد نسمع شيئاً حتى اليوم عن إمكانية تمويل المؤسسة ببقية المبلغ المالي! «قطاع الدواجن نحو المزيد من الانهيار العدد 1067».

قطعان الأغنام:

خسر قطاع الأغنام نتيجة للبرد والصقيع والعديد من الأمراض في ظل غياب الدعم الحكومي جزءاً من تعداده، وبحسب الأرقام والتصريحات الرسمية المتوفرة، فإن عدد الأغنام النافقة منذ بداية العام 2022 وحتى 13 من شباط الماضي في القنيطرة ضمن قطاع «وحدة الكوم الإرشادية»، وصل إلى نحو 200 رأس، وخلال شهر آذار وصل عدد قطعان الأغنام النافقة إلى 150 رأساً من أصل 260 في طرطوس.

حسب الوقائع الراهنة وعمليات رفع الدعم الجارية على قدم وساق فلن تقدم الحكومة على تنفيذ سوى ما يزيد من أرباح حيتان الاستيراد

إن ما يتطلبه قطاع الثروة الحيوانية خطة إنقاذية جدية، بدءاً من الاهتمام بالمراعي إلى تثبيت سعر الأعلاف وإنتاجها محلياً ومنع تهريبها بالإضافة إلى تأمين الأدوية البيطرية، تحسين القدرة الشرائية لتحسين الطلب على المادة، ولكن مثل هذه الإجراءات تتطلب حكومة لا تحابي مصالح حيتان الاستيراد والفساد، بل تقف بالجانب من مصالح المواطنين...

وهذا حسب الوقائع الراهنة وعمليات رفع الدعم الجارية على قدم وساق، فلن تقدم الحكومة على تنفيذ سوى ما يزيد من أرباح حيتان الاستيراد ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال قرار وزارة الزراعة خلال شهر تموز عن اعتماد آلية جديدة لضبط عملية تعداد الثروة الحيوانية وتوزيع المقنن العلفي وتتمثل الآلية الجديدة بتركيب شريحة إلكترونية لكل رأس من رؤوس الثروة الحيوانية الموجودة في البلاد لمراقبتها إلكترونياً، سواء كانت أغناماً أو أبقاراً أو أي نوع آخر من الثروة الحيوانية لدى المربين! وذلك اعتباراً من 1 كانون الأول للعام 2023.

وهنا تدّعي وزارة الزراعة أن مشكلة الفساد المذكورة أعلاه ستغلق بلا رجعة حين يطبق نظام المراقبة الجديد، وكأنه سيتم حل المشكلة الأساسية ومن جذورها!

وفي حقيقة الأمر، سواء كان الإحصاء ورقياً أم إلكترونياً فلن يغير ذلك من واقع الحال شيئاً، فمكامن الفساد ممكن أن تعمل بكلا الجانبين!

وليتبين أن هذه الآلية لن تخرج من الإطار الربحي للمتنفذ على عملية الاستيراد هذه «شرائح إلكترونية من جيب المواطن والخزينة العدد 1077»

والخلاصة أن هذا العام تميز بجملة قرارات استكملت سيناريو الذكاء الإلكتروني الذي طال المواطن والمواصلات بالإضافة لقطعان الثروة الحيوانية والتي سيتم إتمامها بداية هذا العام الجديد.

البانوراما أعلاه استعرضت أهم النتائج والقرارات التي طالت قطاع الزراعة والثروة الحيوانية لنجد أن جملة النتائج والقرارات بقيت على حالها تصطف إلى جانب قوى النهب والفساد، مقابل إجهاض أية إمكانية للإنتاج المحلي لتخدم البلاد والعباد...

4 مليون وسطي تكاليف معيشة

مع انتهاء العام 2022، بكل ما حمله من ارتفاعاتٍ غير مسبوقة في الأسعار، وعلى مشارف العام 2023، ارتفع وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، وفقاً لـ«مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ليتخطى عتبة الأربع ملايين ليرة سورية «حيث وصل الحد الأدنى لتكاليف المعيشة للأسرة السورية إلى 2,507,611 ليرة سورية». ويتسارع هذا الارتفاع في التكاليف في وقتٍ لا يزال يرزح فيه السوريون تحت وطأة حدٍّ أدنى للأجر في البلاد لا يتجاوز 92,970 ليرة سورية.

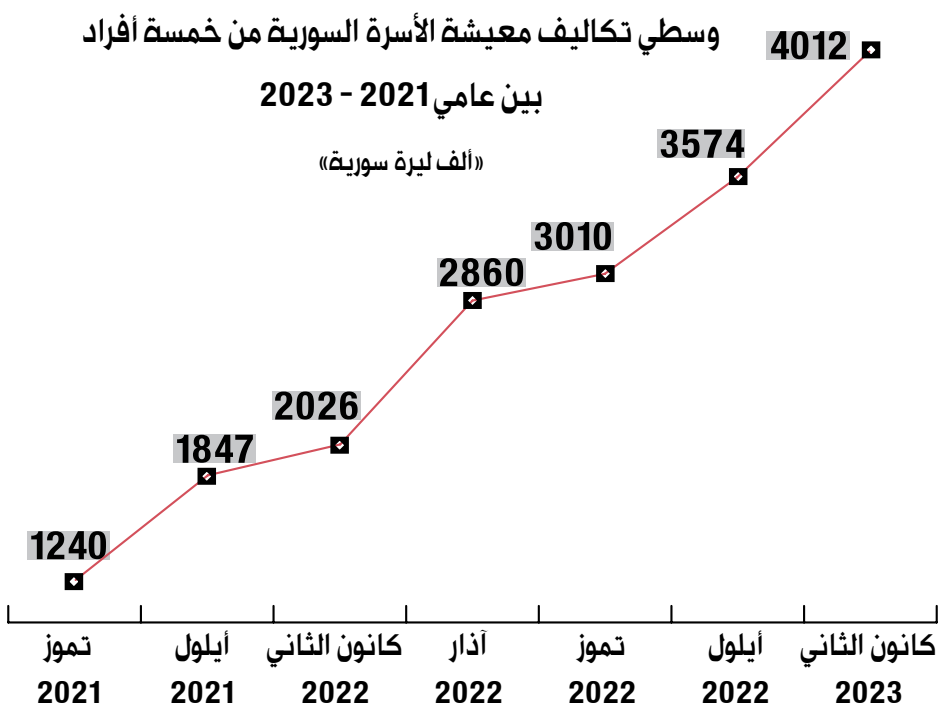

■ قاسيون

انطلاقاً من العدد رقم 1036، اعتمدت «قاسيون» طريقة محددة في حساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أشخاص. وتتمثل بحساب الحد الأدنى لتكاليف سلة الغذاء الضروري «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة. ولهذا الهدف، اعتمدت قاسيون على حساب الوجبة الأساسية للفرد خلال اليوم الواحد التي صاغها مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات للاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987، والتي يحصل من خلالها المواطن المنتج على السعرات الحرارية التي تكفل له الحياة وإعادة إنتاج قوة عمله من جديد»، على اعتبار أن تكاليف الغذاء هذه تمثّل 60% من مجموع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل الـ40% الباقية الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة «تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها».

خلال عام 2022 فقط.. ارتفعت التكاليف 97,9%!

مع انتهاء شهر كانون الأول 2022، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بحوالي 437,235 ليرة سورية عن التكاليف التي تم تسجيلها في شهر أيلول الماضي، حيث انتقل من 3,574,943 ليرة سورية في أيلول إلى 4,012,178 ليرة في كانون الثاني «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بحوالي 273,272 ليرة، منتقلاً من 2,234,339 ليرة في أيلول إلى 2,507,611 ليرة في نهاية كانون الأول» ما يعني أن التكاليف ارتفعت بنسبة وصلت إلى 12,2% خلال الشهور الثلاثة تشرين الأول، وتشرين الثاني، وكانون الأول «علماً أن تكاليف المعيشة ارتفعت في شهر أيلول الماضي بنسبة 19% عن التكاليف في المسجلة في شهر تموز».

وبنظرة شاملة على عام 2022 بأكمله، وعلى التغير الذي جرى في وسطي تكاليف معيشة الأسرة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى كانون الأول 2022، يتضح أن وسطي هذه التكاليف انتقلت من 2,026,976 ليرة سورية في بداية العام إلى 4,012,178 ليرة في نهاية العام «بينما انتقل الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة من 1,266,860 ليرة في بداية العام، إلى 2,507,611 ليرة في نهايته». ما يعني أن الارتفاع زاد عن 97,9% خلال العام، بينما بقي الحد الأدنى للأجور على حاله 92,970 ليرة سورية، أي أنه لا «يغطي» نظرياً – وفق حسابات شهر كانون الأول– سوى 2,3% بعد أن كان في بداية العام يغطي– نظرياً أيضاً– ما يقارب 4,5% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة.

تكاليف سلة الغذاء خلال ثلاثة شهور

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية لأسرة من خمسة أفراد من 1,340,604 ليرة سورية للأسرة شهرياً في شهر أيلول، إلى 1,504,567 ليرة في نهاية كانون الأول، وذلك بالاعتماد على أسعار هذه المكونات في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.

بينما بقيت أسعار الخبز والجبن ثابتة، طالت الارتفاعات جميع مكونات سلة الغذاء، باستثناء الفواكه التي شهدت أسعارها انخفاضاً بمقدار 12,5% عن حسابات شهر أيلول الماضي، حيث انتقلت تكلفة 200 غرام من الفواكه الضرورية للفرد يومياً من 1,333 ليرة في أيلول إلى 1,167 ليرة في كانون الأول. وارتفعت أسعار الحلويات بمقدار 25% عن حسابات أيلول، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 3,220 ليرة، بينما كانت في أيلول الماضي 2,576 ليرة. أما الأرز، فقد نال الحصة الأكبر من الارتفاع، حيث ارتفعت تكلفة 70 غرام منه للفرد يومياً من 504 ليرة في أيلول، إلى 945 ليرة في نهاية العام، أي أنها ارتفعت بقرابة 87,5%.

وبينما حافظ الخبز على تكلفة 500 غرام منه للفرد على السعر البالغ 114 ليرة سورية، وحافظ الجبن على تكلفة 25 غرام منه للفرد يومياً على سعره البالغ 350 ليرة، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 11,8%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من حوالي 472 ليرة في أيلول، إلى 528 ليرة في نهاية أيلول.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة انتقلت من 2,026,976 ليرة سورية في بداية العام إلى 4,012,178 ليرة في نهاية العام

وعلى هذا النحو، انتقلت تكلفة 250 غرام من الخضروات يومياً من حوالي 750 ليرة في أيلول، إلى 820 ليرة في نهاية كانون الأول، أي أنها ارتفعت بنسبة تصل إلى 9,3%. بينما سجلت أسعار اللحوم «الدجاج واللحوم الحمراء» ارتفاعاً بنسبة 13,2% عن حسابات أيلول الماضي، حيث انتقلت تكلفة 75 غرام منها للفرد الواحد يومياً من 2,550 ليرة في أيلول إلى 2,888 في أيلول.

أكثر من مليون: تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية

ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 893,736 ليرة في أيلول، إلى 1,003,044 ليرة في نهاية كانون الأول، أي أنها ارتفعت بمقدار 12,2% أيضاً خلال ثلاثة شهور.

الأسرة السورية في مطلع 2023

%87,5

ارتفعت تكلفة 70 غرام من الأرز للفرد يومياً من 504 ليرة في أيلول، إلى 945 ليرة في نهاية العام، أي أنها ارتفعت بقرابة 87,5%.

%25

الحلويات التي ارتفعت بمقدار 25% عن حسابات أيلول، إذ تجاوزت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً 3,220 ليرة، بينما كانت في أيلول الماضي 2,576 ليرة

%97,9

الارتفاع في وسطي تكاليف المعيشة زاد عن 97,9% منذ بداية العام حتى نهايته، بينما بقي الحد الأدنى للأجور على حاله 92,970 ليرة سورية

كلفة الحد الأدنى للغذاء الشهري للفرد الواحد مقابل الحد الأدنى للأجور

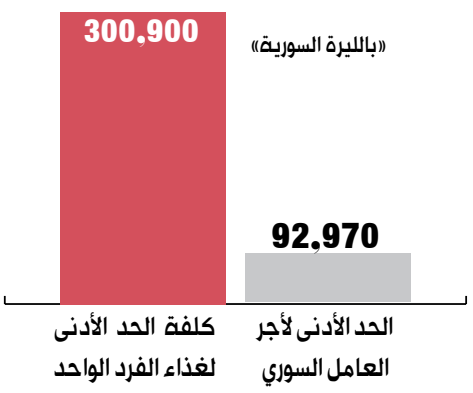

وسطي تكاليف معيشة أسرة والحد الأدنى للأجور

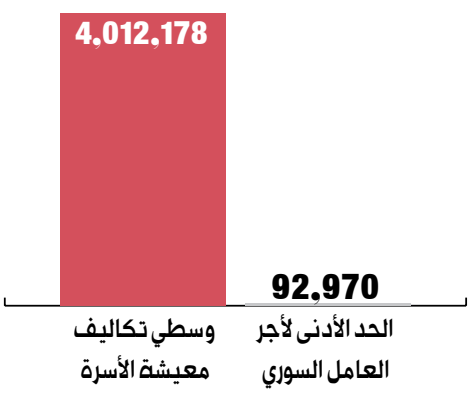

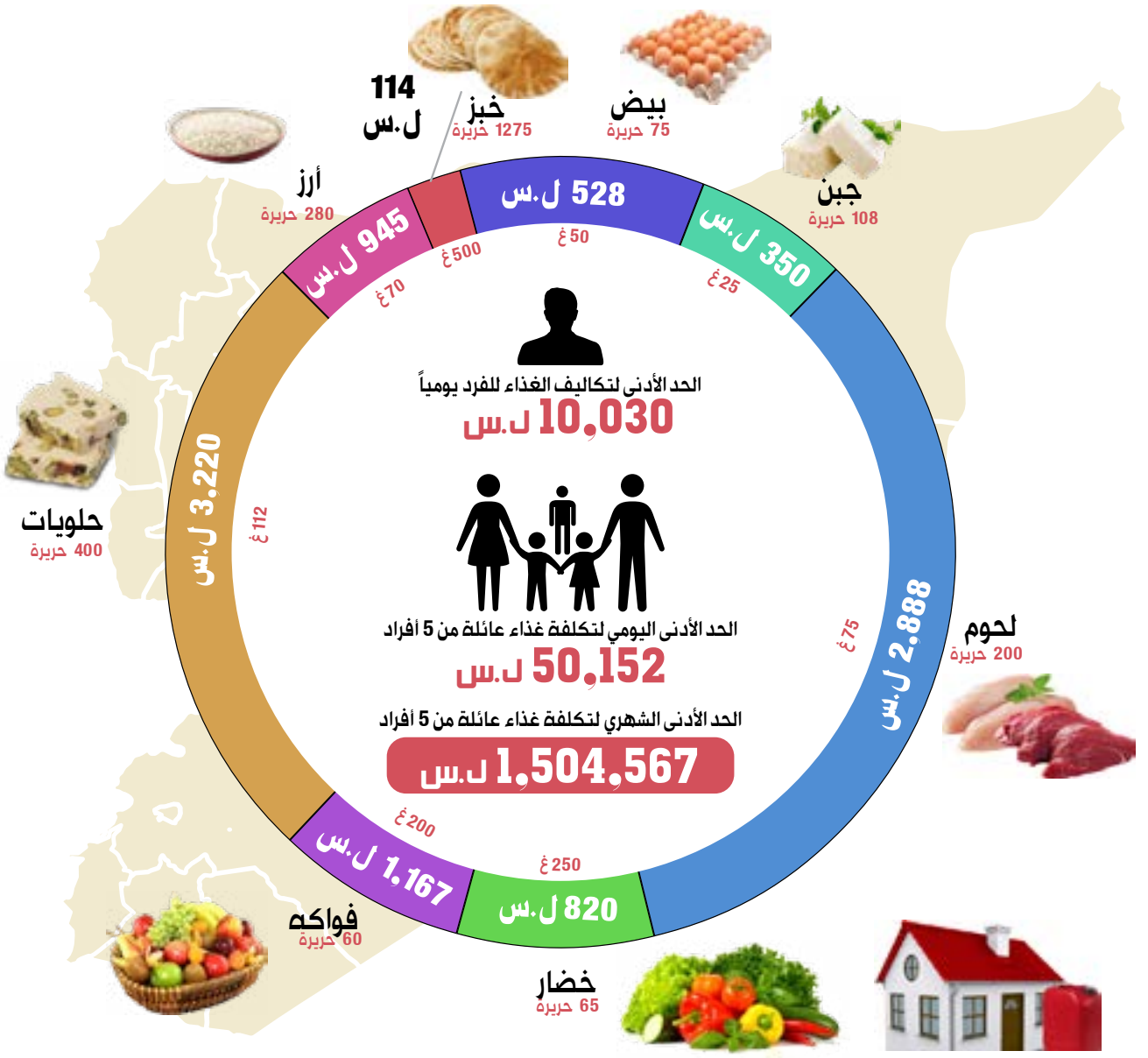

1,003,044 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

2,507,611 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

4,012,178 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ1,6

مدى تحمّل الاقتصادات لاستنزاف الأسلحة في أوكرانيا

بعد شهور من الثقة المزعومة والتفاؤل من كل القيادة العسكرية الغربية والأوكرانية العليا، بدأت الصدوع في الظهور. لكن هذه المرة لم تقتصر التصدعات على الميدان، بل على النقص في الذخائر والعتاد، وعدم قدرة الاقتصادات الغربية على تحمّل إنتاج ما يطلبه الأوكرانيون.

■ بريان بيرليتيك
ترجمة: قاسيون

خرج القائد العام للقوات الأوكرانية فاليري زالوجني في لقاء مع مجلة الإيكونومست المعنية بالشؤون الاقتصادية، ووضح حاجة أوكرانيا الماسة لأسلحة إضافية، وعواقب عدم استلامها. دار النقاش حول الحاجة لجميع أنواع الأسلحة التي تستنزف الموارد: بدءاً من صواريخ الدفاع الجوي والدبابات والعربات المدرعة وقطع المدفعية وقذائف المدفعية ذاتها، أي جميع الأشياء التي يعترف الغرب وأوكرانيا بأنّ فيها نقصاً حاداً في المعروض، وربّما لا يمكن توفيره في أي وقت قريب في المستقبل القريب أو المتوسط.

في عام 2019 نشرت مؤسسة «راند» الأمريكية ورقة بحثية بعنوان «توسيع روسيا» والتي أوصت صانعي السياسة الأمريكيين بتقديم مساعدات قاتلة ثقيلة لأوكرانيا، على أمل أن توسّع أعمالها العدائية في شرق أوكرانيا «وتزيد التكاليف على روسيا، سواء تكاليف الدم أو المال، للسيطرة على منطقة دونباس». كان التقرير يأمل في أنّ الخسائر الروسية بالمعدات والأرواح في دونباس ستكرر التكاليف التي تكبدها الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. في الواقع، وبينما يواجه الاتحاد الروسي تكاليف متزايدة بالفعل بسبب الحرب في أوكرانيا، يمكن القول بسهولة بأنّ الولايات المتحدة وبقية حلف شمال الأطلسي– وأوكرانيا نفسها– تعاني على الأقل بالقدر ذاته إن لم يكن أكثر.

في الحقيقة، الأكثر أهمية هو ربط مقدار الخسارة من الجانبين في الصراع بقدرتهما على تجديد القوى العاملة والمعدات، وتحميل تكاليف ذلك بينما يستمر القتال. بعد ما يقرب من عام على اندلاع القتال، من الواضح أنّ المخزونات في روسيا كانت متوفرة لهذا النوع من الصراع العسكري الطويل والمكثف والواسع النطاق، بينما لم تكن أوكرانيا ورعاتها الغربيين بهذا الاستعداد.

شارك الجنرال الأوكراني في لقائه مع مجلّة الإيكونومست «قائمة أمنيات» بالأسلحة التي ادعى أنّه بحاجة إليها من أجل استعادة حدود 23 شباط 2022. تضمن القائمة 300 دبابة و600–700 مركبة قتال مشاة و500 مدفع هاوتزر. لكن الاقتصادات الغربية ومخزونات التسليح في دول الناتو لا يمكنها توفير هذه القائمة لأوكرانيا حتّى لو رغبت بذلك.

لقد جاءت قائمة الأمنيات الأوكرانية في أعقاب إنفاق أوكرانيا لاحتياطي ضخم يتكون من الأسلحة والمركبات والذخيرة التي نقلها الغرب مجتمعاً إلى أوكرانيا، قبل ما يسمى بهجمات خاركوف وخيرسون. علاوة على خسارة عدد من الألوية من الرجال، فقد الأوكرانيون كميات هائلة من المعدات مع انسحاب القوات البرية الروسية، وبدلاً من ذلك تم استخدام أسلحة بعيدة المدى لضرب القوات الأوكرانية من وراء دفاعات جيدة الإعداد.

جاءت النقاط السياسية المؤقتة التي اكتسبتها هجمات أوكرانيا من خلال الاستيلاء على الأراضي على حساب إنفاق الغالبية العظمى، مما يمكن أن يتحمل الغرب إنفاقه لنقل المزيد من العتاد والذخيرة لأوكرانيا.

في مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز في تشرين الثاني بعنوان: «تدافع الولايات المتحدة والناتو لتسليح أوكرانيا وإعادة ملء ترساناتهما الخاصة»، تمّ الاعتراف بعدم قدرة المخزونات العسكرية الغربية على احتمال متطلبات إدامة الحرب في أوكرانيا، وعدم قدرة الاقتصادات الغربية على تحمّل تجديد هذه المخزونات. جاء في الصحيفة: «قال مسؤول كبير في الناتو، بأنّ الأوكرانيين كانوا يطلقون في الصيف الماضي في منطقة دونباس ما بين 6 إلى 7 آلاف طلقة مدفعية يومياً، بينما كان الروس يطلقون 40 إلى 50 ألف طلقة يومياً. بالمقارنة، تنتج الولايات المتحدة 15 ألف طلقة مدفعية في الشهر فقط، لذلك يسعى الغرب للعثور على معدات وذخيرة نادرة من الحقبة السوفييتية، يمكن لأوكرانيا استخدامها الآن، بما في ذلك قذائف مدفعية دبابات تي.72 من العيار السوفييتي، وصواريخ الدفاع الجوي اس–300».

بينما يريد الجنرال الأوكراني 300 دبابة، فقد تمكنت الولايات المتحدة من تجميع 90 دبابة فقط من طراز تي.72 يجب أن يتمّ تجديدها قبل زجها في القتال. أمّا بالنسبة لمدافع الهاوتزر الـ 500 التي يريدها الجنرال، فهي غير موجودة في مستودعات الناتو، ولكن حتّى لو وجدت فإنّ طلقات 155م.م التي تحتاجها للإطلاق تعاني نقصاً في المعروض. إنّ ما ذكرته النيويورك تايمز عن الفارق بين ما أطلقه الروس من طلقات مدفعية وما أطلقه الأوكران، يُظهر الهوّة بين مخازين الجيش الروسي والمخازين التي تمكنت دول الغرب مجتمعة تأمينها.

يبدو أنّ هدف نزع السلاح من أوكرانيا الذي يعلن الروس عنه سيساعدهم فيه الغرب مجبرين بشكل أو بآخر

تحضير مسبق

في هذا الوقت، لا يبدو أنّ الاستعداد العسكري والاقتصادي الروسي لتدعيم الجبهة وكأنه يعاني مثلما يعاني العدو. فإذا أغفلنا التدعيم البشري للجبهة الروسية بـ 300 ألف جندي، والذي يوسع القدرات القتالية للروس، هناك تدفق ثابت للأسلحة الجديدة إلى الجبهة. أفاد تقرير حديث، بأنّه قد تمّ تسليم ما يصل إلى 200 دبابة قتالية من طراز تي.90 محدثة إلى مقدمة الجبهة.

في الوقت الذي ناقشت فيه النيويورك تايمز التناقص المستمر للأسلحة، وعدم القدرة على تعويضها على الجانب الأوكراني، فقد نقلت عن مصدرها في الناتو بأنّ روسيا تصنع ما لا يقل عن 40 صاروخ كروز شهرياً، رغم أنّه من المرجح أن يكون العدد أعلى من ذلك بكثير.

على المقلب الآخر، لا تزال أرقام الإنتاج عبر المجمع الصناعي العسكري الضخم المملوك للدولة الروسية بعيدة المنال، ولكن استناداً إلى كيفية إنشاء مخزونات روسيا خصيصاً للصراع العسكري واسع النطاق والمكثف والممتد، وكيف يتمّ أيضاً تكوين الجيش الروسي لإجراء مثل هذا الصراع العسكري، من المرجح للغاية أنّه تمّ إجراء استعدادات مكثفة أيضاً قبل سنوات من إنشاء المجمع الصناعي العسكري الروسي، لإنتاج ما هو ضروري لمثل هذا الصراع العسكري. حتّى طائرات درونز غيران.2 الكاميكازية بعيدة المدى، لا تزال تصل إلى الجبهة، وتنفذ المهام رغم ادعاء المحللين الغربيين لنفاذ المخزون الروسي منها.

بالنسبة للأمريكيين، لا توجد أيّة خطط لمشتريات حالية تؤثر على دعم الأوكرانيين طويل الأجل، ولا توجد أيّة خطط تجري مناقشتها. في تقرير منشور من مؤسسة الأبحاث العسكرية الأمريكية «بريكنغ ديفنس»، ذكر أنّ عدد قذائف المدفعية التي سيتم الحصول عليها من خلال عملية شراء متوزعة على عدة أعوام هي فقط 864 ألف، وهو ما تستهلكه أوكرانيا في أقلّ من نصف عام.

إنّ قدرة المخزونات العسكرية والقدرة الاقتصادية على تحمّل إنتاج المطلوب تشي بأنّ الولايات المتحدة والناتو ليست لديهم خطّة لحرب طويلة الأمد، وأنّهم يعلقون أملهم على أن روسيا ستنفذ من الذخيرة قبل نفاذ الكميات الأوكرانية المتناقصة أخيراً.

لكنّ هذا الأمل يتزعزع في كلّ مرة يظهر فيها بأنّ مجمّع الصناعات العسكرية الروسي قد أعدّ العدّة في وقت سابق، وفي كلّ مرة يضرب فيها صاروخ كروز روسي جديد أو طائرة بدون طيار البنية التحتية الأوكرانية، أو في كلّ مرة يتم إدخال دبابة تي.90 جديدة إلى الجبهة. يبدو أنّ هدف نزع السلاح من أوكرانيا الذي يعلن الروس عنه، سيساعدهم فيه الغرب مجبرين بشكل أو بآخر.

التك توك سيغزو شوارع العاصمة قريباً!

الحديث عن الترخيص لعمل «التك توك» في دمشق لم يعد عبارة عن تكهنات فقط، فقد أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق عمار غانم أن «التك توك» مشروع لايزال قيد الدراسة.

■ نوار الدمشقي

فهل هذا المشروع، بحال الترخيص له، سيؤمن ضرورة موضوعية في دمشق كوسيلة نقل، أم عبارة عن فرصة لتحقيق الأرباح في جيب أحد المحظيين من المستوردين؟

تفصيلات

بحسب أحد المواقع الإعلامية المحلية عن لسان عضو المكتب التنفيذي، أن: «ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن تبني أحد التجار هذا المشروع وإدخاله إلى البلد واستخدامه كوسيلة نقل ليس إشاعة إنما لايزال المشروع ضمن إطار الكلام ولم ينفّذ منه شيء بعد، مضيفاً: نحن بانتظار وصول التك توك إلى دمشق لتتم تجربتها؛ وفي حال نالت الرضا والقبول سيتم الترخيص لها وتخصيصها لأماكن معينة كحارات الشام القديمة لأن هدفنا الأساسي المحافظة على التراث من أي تلوث بيئي أو غازات ومنع أية آلية بالدخول إلى هذه الأماكن، وأن التك توك صممت لتعمل ضمن الحارات الضيقة فقط وليس في الشوارع الرئيسية لمدينة دمشق».

ولفت إلى أن: «هذه الآلية يمكن أن تعمل إما على الكهرباء أو على الطاقة الشمسية وهي صديقه للبيئة».

وختم عضو المكتب التنفيذي بالقول: «مع بداية العام الجديد ستتوضح كل هذه الأمور».

الذرائع المستكملة

حديث عضو المكتب التنفيذي أعلاه مستكمل ناحية المبررات والذرائع، فالتك توك وسيلة نقل، ويعمل على الطاقة المتجددة، وبالتالي صديق للبيئة، وخاصة في أزقة وحارات دمشق القديمة الضيقة، وسوف يتم اختباره مع بداية العام.

ما يعني أن التك توك قد وصلت منه نماذج الاختبارات فعلاً، ولم يبق إلا استكمال إجراءات الترخيص من قبل المحافظة ليغزو هذا الوافد الجديد شوارع العاصمة!

ماذا عن «الباكسي»؟!

تجدر الإشارة إلى أنه سبق لمحافظة دمشق أن رخصت لوسيلة نقل خاصة بشوارع وأحياء دمشق القديمة، باسم «باكسي»، وهي عبارة عن دراجة بثلاث عجلات، مزودة بمقعد خلفي مع مظلة، بنفس المبررات والذرائع أعلاه، وهي لا تختلف عن التك توك كمشروع جديد إلا ببعض المواصفات الفنية، اللهم ربما باستثناء المحظي من استيراد هذه أو تلك من وسائل النقل!

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هو مصير «الباكسي» والعاملين عليها بعد الترخيص للتيك توك؟!

وبهذا الصدد نستعيد الذاكرة بكيفية منح التراخيص للسرافيس والميني فان، كوسائل نقل تم اعتمادها سابقاً على حساب الاكتظاظ في الشوارع، ومع ذلك لم تحل مشكلة النقل والمواصلات، فالحلول الترقيعية لمشكلة النقل والمواصلات من خلال الوسائل المتخلفة تزيد المشاكل ولا تحلها!

فحل أزمة النقل وفقاً لهذا السياق المتخلف تتم من خلال خلق المزيد من أزمات المرور واختناقاتها، ناهيك عن مشكلات الشوارع نفسها «الحفر- التزفيت- المطبات..».

المحظي من الصفقة

بعيداً عن المبررات والذرائع المساقة من قبل محافظة دمشق، فمما لا شك فيه أن هناك مستورداً محظياً لوسيلة النقل الجديدة المسماة تك توك، وسوف يجني الأرباح من بيع هذه الوسيلة بعد الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، ومن غير المستبعد أن يتم التغاضي عن خطوط سير هذه الوسيلة خارج شوارع وأحياء دمشق القديمة، ولو مؤقتاً، بغاية بيع أعداد إضافية من هذه الوسيلة، وبما يحقق المزيد من الأرباح للمستورد المحظي، أما بعد ذلك على مستوى الازدحام في شوارع دمشق القديمة، أو في الشوارع العامة الأخرى، فهو غير مهم بالنسبة للمحافظة!

فهل ستصبح شوارع العاصمة مستقبلاً شبيهة بشوارع مصر أو الهند، حيث اكتظاظ التك توك في الشوارع والحارات وعلى الأرصفة، لدرجة عدم التمكن من السير على الأقدام فيها؟ لا غرابة في ذلك طبعاً، طالما أن الغايات الربحية لها الأولوية، سواء في حسابات المحافظة، أو في حسابات أصحاب الأرباح من المحظيين!

السبع بحرات مشروع يؤكد سلطة ونفوذ أصحاب الأرباح

كثر الحديث عن مشروع إعادة تأهيل ساحة السبع بحرات في دمشق، خاصة وأنه يعتبر مشروعاً ترفياً حالياً في ظل تردي الواقع الاقتصادي والمعيشي والخدمي في عموم البلاد!

■ سوسن عجيب

فالمبررات التي قدمتها محافظة دمشق بشأن هذا المشروع على أنه يقع على عاتق شركة خاصة ناحية التكلفة والإنفاق، ودورها مقتصر بالإشراف على الدراسة الهندسية فقط، ومن المفروض تشجيع مثل هذه المبادرات من قبل الشركات الخاصة، لم تكن موفقة على الإطلاق!

أولويات المحافظة والشأن العام

أن يتم تمويل بعض المشاريع الخدمية في المحافظة من قبل الشركات الخاصة، أو من قبل المجتمع الأهلي، أمر جيد دون أدنى شك، ومن المفترض تشجيعه فعلاً، لكن الحديث عن مشروع تأهيل ساحة السبع بحرات يستشف منه وكأن هذه الساحة كانت سيئة، أو مشوهة، أو تعرضت للتخريب، وبالتالي فمن الضروري إعادة تأهيلها!

لكن حال الساحة لم يكن كذلك على الإطلاق، لا ناحية رصفها، ولا ناحية بحراتها، ولا ناحية إضاءتها، ولا ناحية غطائها النباتي التزييني، وهي على ذلك غير مدرجة ضمن مشاريع المحافظة للتأهيل كما هو مفترض، ومن الطبيعي ألّا تصرف عليها أية نفقة، كبيرة أو صغيرة، مهما كان مصدر تمويل هذه النفقة، فهناك الكثير من أولويات الإنفاق الأخرى، ولا يعفي المحافظة القول إن التمويل لهذا المشروع تم من «المجتمع الأهلي» كي يتم غض الطرف عن أولويات المحافظة، وأولويات الشأن العام في الإنفاق!

أولويات أصحاب الأرباح

التمويل لمشروع تأهيل ساحة السبع بحرات من قبل شركة خاصة باسم «المجتمع الأهلي»، ودور المحافظة المقتصر بالإشراف على هذا المشروع ناحية الدراسة الهندسية فقط، يعني أن هذه الشركة هي صاحبة هذه الدراسة «فنياً وهندسياً وتصميماً»، بالإضافة إلى كونها الممولة للمشروع، والمنفذة له.

وعند الحديث عن أي تمويل خاص لأي مشروع كان لا بد أن تكون هناك منافع مادية وربحية منه لمصلحة أصحاب هذا التمويل، وخاصة في واقعنا المشوه، الذي يطغى عليه الاستثمار النفعي، سريع وكبير الأرباح!

فما هي مصلحة هذه الشركة الخاصة في تمويل مثل هكذا مشروع، وبهذا الموقع؟

فالموقع تطل عليه بعض الأنشطة والفعاليات التجارية والخدمية التي قد يكون لها مصلحة في تحسين إطلالتها، وبالتالي ربما ذلك يحقق لها المزيد من فرص جني الأرباح، ولا ندري إن كان التصميم المعتمد للساحة سيمثل إضافة ترويجية وتسويقية لهذه الفعاليات!

تكريس الفرز الطبقي

بمطلق الأحوال فإن الرضوخ لمشيئة الممولين في مواضع الإنفاق العام، وفقاً لمثال ساحة السبع بحرات، يعني فيما يعنيه أن سلطة ونفوذ هؤلاء تعلو على سلطة وقرار المحافظة وأولوياتها!

ومع تعميم ذلك من باب «التشجيع» بحسب ذرائع المحافظة، على حساب الأولويات، فإن ذلك يعني المزيد من تكريس الفرز الطبقي في العاصمة على مستوى الخدمات وأولويات الإنفاق!

فكم تعاني العاصمة بشوارعها وأرصفتها وساحاتها وحاراتها من نواقص، وخاصة في أحياء الفقر والعشوائيات، وكم تعاني مدارسها من تردٍ وترهل في بنيتها التحتية ولوازمها، وكم هناك من نواقص في مستلزمات المشافي العامة، وكم وكم مما يعتبر من أولويات الإنفاق الضرورية افتراضاً، قبل الشروع بالكماليات والمشاريع الترفية؟!

«مُدُن العلوم» الصينية تعزِّز تفوّقها عالَمياً

أظهرت الصين، بريادة من مُدنِها الكبرى وخاصةً بكين وشنغهاي، تسارعاً في الابتكار العلمي والتكنولوجي خلال السنوات الأخيرة، مما زاد تأثيرها الدولي وجذب مواهب إضافية. تحتل بكين المرتبة الأولى بين مدن العالَم من حيث إنتاج البحث العلمي، وفقاً لمؤشر صدر أواخر تشرين الثاني 2022 عن مجلة «الطبيعة» البريطانية، لتحافظ العاصمة الصينية بذلك، وللعام السادس على التوالي، على المرتبة الأولى عالمياً منذ أن أطاحت بنيويورك من على عرش هذا التصنيف لأول مرة عام 2016. يرصد التقرير التالي جوانب من هذا التطوّر، وفق ما نُشر على الموقع الرسمي للأكاديمية الصينية للعلوم بتاريخ 30 كانون الأول 2022 تحت عنوان «الأمّة تحثّ الخطا للابتكار العلمي والتكنولوجي».

■ ياو يوشين
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

تم إصدار مؤشر Nature بواسطة وكالة النشر العلمية والتكنولوجية المشهورة عالمياً Springer Nature، وهو مؤشر يتتبع النتائج البحثية المنشورة في 82 مجلة رفيعة المستوى متخصصة بالعلوم الطبيعية، حيث يقدم نظرة واسعة لمخرجات البحوث العالمية عالية الجودة والتعاون. وتحتل بكّين ما يقرب من 20% من إنتاج البحوث الوطنية في المؤشر المذكور. ومن بين أكبر 500 وكالة بحثية في العالم، توجد 23 وكالة منها في بكين، و12 في شنغهاي «المجموع 35». أما في الولايات المتحدة فتوجد منها 14 في نيويورك، و7 في بوسطن، و6 في منطقة خليج سان فرانسيسكو «بمجموع 27».

تقدُّم سريع

في بكّين أوّل «حديقة» عالية التقنية في الصين تسمّى «حديقة جونغوانكون للعلم»، وتضمّ عشرات الجامعات، بما في ذلك جامعة تسينغهوا، والعديد من المؤسسات البحثية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم، وحوالي 300 مركز للبحث والتطوير. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد موظفي البحث والتطوير «R&D» في بكين العام الماضي 338 ألفاً، منهم 76 ألفاً يعملون في البحوث الأساسية. وتستمر المواهب العلمية في العاصمة بالارتفاع كمّاً ونوعاً.

تم الانتهاء هذا العام من إجمالي 29 مرفقاً علمياً كان قد خُطّطَ لها ببناء مدينة «هواريو» العلمية خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة «2016–2020»، وذلك بهدف العمل كمركز وطني للابتكار العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك المختبرات الوطنية ومؤسسات البحث والتطوير الجديدة، وتم تحقيق العديد من الإنجازات عالية المستوى في مجالات: المعلومات الكوانتية، والذكاء الاصطناعي، و«البلوكتشين»، وعلوم الدماغ، وتحرير الجينات، والعلاج الخلوي.

بكّين تتفوّق على لندن بالابتكار

تجاوزت بكين لندن للمرة الأولى لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً في مجال الابتكار، وفقاً لمؤشر «محور الابتكار العالَمي» Global Innovation Hub Index الصادر بشكل مشترك، في 19 كانون الأول 2022، عن مركز التنمية الصناعية والحَوكمة البيئية في مؤسسة أبحاثNature البريطانية وجامعة «تسينغوا» الصينية. كما احتلت منطقة خليج قوانغدونغ وهونغ كونغ وماكاو الكبرى وشانغهاي المرتبة 6 و10 على التوالي وفق المؤشّر نفسه.

وبشكل عام شهدت المدن في آسيا أداءً متميزاً في مؤسسات البحث العلمي والبنية التحتية العلمية، وهي تدفع مشهد الابتكار الدولي نحو التعددية القطبية والتنمية الخضراء منخفضة الكربون.

في الصين، كان أداء المدن الرئيسية للابتكار جيداً، ويتجلى ذلك في حقيقة أنّ 5 منها قد تم إدراجها ضمن أفضل 20 مدينة من حيث البنية التحتية العلمية ومؤسسات البحث، بينما تحتل بكين المرتبة الأولى عالمياً في البنية التحتية العلمية.

ولا يتوقف الأمر على تمتّع بكين بمرتبة المدينة الأولى على مستوى العالم في إنتاج البحوث العلمية وفقاً لمؤشر Nature، بل وإنّ مدينة شنغهاي الصينية أيضاً تلحق بالركب بسرعة؛ حيث تفوّقت على منطقة بوسطن الحضرية ومنطقة خليج سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة، لتحتل شنغهاي المركز الثالث بين مدن العلوم لعام 2022.

ووجدت دراسة استقصائية أجرتها Springer Nature ومعهد شنغهاي للعلوم عام 2021 أنّ شنغهاي كانت المدينة الأكثر جاذبية في الصين من بين 654 عالماً شملهم الاستطلاع على مستوى العالم. وأظهرت أيضاً أنّ معدل النمو بين العلماء الشباب في شنغهاي كان سادس أعلى معدّل في العالم، حيث ارتفع عامل التأثير لأوراقهم البحثية بنسبة 304,4% بين عامَي 2019 و2021.

وطنٌ يستعيد عقوله ويرعاها

في عام 2018، بعد قضاء ثلاث سنوات في فرنسا وسنتين في الولايات المتحدة لإجراء أبحاث ما بعد الدكتوراه، قرّر وانغ رونغ العودة إلى الصين. وقال وانغ، الذي حصل على درجة الدكتوراه في العلوم البيئية والفيزياء من جامعة بكين في عام 2013: «كنت أعلم أنني على وشك الوصول إلى المرحلة الأكثر إبداعاً في مسيرتي البحثية، وأردت أن أقضي أكثر سنواتي إنتاجية في بلدي الأم». وأضاف وانغ: «لقد نشأتُ وتعلمت في الصين، لذلك اعتقدت أنّ الوقت قد حان لردّ المعروف لبلادي». وفي غضون أيام من اتخاذ قراره هذا، عرضت جامعة فودان على وانغ مباشرةً منصباً بحثياً في «مختبر شنغهاي الرئيسي لمنع تلوث الجسيمات في الغلاف الجوي». وتم تضمينه لاحقاً أيضاً في برنامج المواهب حيث تم تقديم منحة بحثية له بقيمة مليوني يوان «286،600 دولار». وقال وانغ: «تؤمّن لي المنحة استقلاليةً كاملة في اختيار موضوعات البحث، والتي لها ميزة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالبحث الأساسي».

بفضل التخطيط والدعم الحكومي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني تحقق الصين خطوات سريعة في السباق العلمي التكنولوجي واستعادة عقولها من الخارج

كانت عودته إلى الصين مجزية؛ يقود وانغ الآن فريقاً من أربعة طلاب دكتوراه وستة خريجين وأربعة طلاب جامعيين. في غضون أربع سنوات، نشر أيضاً ثمانية أبحاث رئيسية في مجلّات علمية دولية شهيرة مثل Nature وJoule وTheInnovation وPNAS «وقائع الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم».

من الجهود التي بذلتها شنغهاي إنشاء برامج منذ العام 2015 لدعم العلماء الشباب. على سبيل المثال، استفاد من برنامج «النجم الصاعد» أكثر من 3000 عامل علمي شاب موهوب، وفقاً للجنة العلوم والتكنولوجيا في المدينة. وفي السنوات الأخيرة تضاعف عدد الأشخاص الذين يشملهم البرنامج، وكذلك التمويل الذي يتلقاه كلّ شخص. في الوقت نفسه، اجتذب «برنامج بوجيان للمواهب» أكثر من 4400 من الموهوبين من الخارج.

وقال وانغ إنّ هذه البرامج جذّابة للغاية للمواهب الشابة، لأنها لا توفر التمويل فحسب، بل تبني أيضاً تعاوناً متعدد التخصصات ومنصّات تعاون بين الصناعة والجامعة والبحوث التي تعزز بشكل كبير المساعي البحثية.

يمنح البرنامج أيضاً الباحثين استقلالية كاملة في اختيار موضوعات البحث، وكيف يريدون إجراء البحث، والطريقة التي يستخدمون بها التمويل.

وفقاً للخطة الخمسية الرابعة عشرة لمدينة شنغهاي «2021–2025» التي أقرها الحزب الشيوعي الصيني، تهدف المدينة إلى تخصيص 4,5% من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير. وسيشكل البحث الأساسي 12% من إجمالي ميزانية البحث والتطوير للمدينة خلال هذه الفترة.

الدعم والتخطيط الحكومي

ليس من المستغرب أن نرى بكين وشنغهاي ضمن أفضل المدن في العالم، بالنظر إلى التزام الحكومة المركزية بمتابعة التنمية المدفوعة بالابتكار. حيث يرجع النمو السريع للعلوم والتكنولوجيا في المدينتين إلى حد كبير إلى الدعم من الحكومات المركزية والمحلية، الأمر الذي اعترف به مؤشر مجلة Nature البريطانية. وأدى الاستثمار الكبير في البحث العلمي إلى تحسين التعاون الدولي وجذب العديد من المهنيين الموهوبين.

يقرر الطلاب الصينيون الذين يدرسون في الخارج الآن بشكل متزايد العودة إلى الصين. وفقاً للبيانات الرسمية، ارتفعت نسبة الطلاب الصينيين العائدين إلى الوطن من إجمالي عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج من 55% عام 2011 إلى ما يقرب من 80% عام 2016.

قال شيويه لان، الأستاذ في جامعة تسينغهوا، إنّ بناء مركز الصين الدولي للابتكار العلمي والتكنولوجي يجري تسريع مساره، وتعدّ بكين ومنطقة خليج قوانغدونغ وهونغ كونغ وماكاو الكبرى وشنغهاي من بين أفضل 10 مراكز للابتكار العلمي والتكنولوجي في العالَم. كما تم إدراج ما مجموعه 19 مدينة صينية في أفضل 100 مركز من هذا النوع على المستوى العالَمي.

الملف الفلسطيني في 2022: تمهيدٌ لعواصف قادمة

شهد الملف الفلسطيني تطورات كبرى خلال عام 2022، سواء على مستوى المقاومة الشعبية والمسلحة التي تميزت بـ «تحولات نوعية» فضلاً عن كمها، والتي كانت لأشهر متتالية شبه يومية، والتصدي للمحاولات الصهيونية في شق الصفوف، أو حتى تطورات أزمة الحكم الصهيونية، وبالتوازي مع ذلك، يمكن القول بأن تطورات العام الماضي قد هزت أسس سلطة أوسلو/ التنسيق الأمني سياسياً وشعبياً تماماً، ودخلت مرحلة لن تنتهي إلا بنهاية هذه السلطة.

■ يزن بوظو

عمليات المقاومة والتحركات الشعبية

استقبل الكيان الصهيوني عام 2022 بعملية حومش في الضفة الغربية عشية ليلة رأس السنة، وتحديداً قبل أسبوعين منها، حيث قام شابان فلسطينيان بإطلاق الرصاص على سيارة تقل مجموعة من المستوطنين المنتمين لجماعة دينية متطرفة، على الطريق بين نابلس وجنين، مما أدى إلى مقتل أحد المستوطنين، وفرضت على قوات الاحتلال الاستنفار ونشر 3 كتائب مشاة، وعدد من الوحدات الخاصة، للتعامل مع الظرف الأمني، وتوالت بعدها عمليات عديدة بشكل متواتر، ففي 23 من الشهر الأول أطلق مقاومون النار تجاه مستوطنة في جبل صبيح، وفي 27 منه أطلقوا النار تجاه مستوطنة جلبون شرقي جنين، ثم بدأ شهر شباط مع إطلاق المقاومين النار تجاه قوة من جيش الاحتلال اقتحمت طوباس جنوب شرقي جنين، وأحرقوا آلية تابعه له.

كما شهد شباط نفسه– في 8 و9 و11 و23 منه– عمليات إطلاق نار نفذتها المقاومة الفلسطينية على جيش الاحتلال والمستوطنات في عدة مناطق من جنين ورام الله.

وشهد شهر آذار عملية النقب في الـ 22 منه، حيث نفذ الشهيد محمد غالب أبو القيعان عملية طعن بطولية في بئر السبع أدت إلى مقتل 4 مستوطنين وإصابة آخرين، ثم جاءت عملية الخضيرة في الـ 27 والتي نفذها إبراهيم وأيمن اغبارية، اللذان فتحا النار على قوات الاحتلال في مدينة الخضيرة قتل خلالها 2 وأصيب 12 آخرين، واختتم الشهر بعملية بني براك– تل أبيب في الـ 29 منه، حيث قام الأسير المحرر ضياء حمارشة بإطلاق النار على مستوطنين قتل على إثرها 5 منهم.

وشهد شهر نيسان ثلاث عمليات نوعية، الأولى: عملية رعد في تل أبيب، نسبة إلى منفذها رعد حازم، حيث أطلق النار على قوات الاحتلال قتل خلالها 2 وأصيب 9 آخرون، وفي 28 أجريت عمليتا إطلاق نار، واحدة في مستوطنة قرب طولكرم، والثانية على حاجز للاحتلال قرب مستوطنة أرئيل في الضفة الغربية، قتل خلالها عنصر حرس المستوطنة، وانسحب المنفذون بسلام من العمليتين.

وبدأ أيار بعملية إلعاد في تل أبيب في الـ 5 منه، نفذها فلسطينيان أسفرت عن مقتل 3 مستوطنين وإصابة 6 آخرين، وانسحبا بسلام أيضاً، كما شهد هذا الشهر اغتيال الشهيدة الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة خلال تغطيتها مجريات اقتحام قوات العدو الصهيوني لمخيم جنين.

تتالت عمليات المقاومة ضمن الوتيرة نفسها خلال الأشهر اللاحقة، وصولاً لنهاية العام، نذكر منها عمليتي التميمي في القدس المحتل، وعملية كريات أربع، وبروز مجموعة المقاومة الجديدة «عرين الأسود».

ووفقاً لإحصائيات من مصادر متنوعة فقد شهد عام 2022 أكثر من 10 آلاف عمل فلسطيني مقاوم في مناطق مختلفة، منها قرابة 700 عملية إطلاق نار و40 عملية طعن، أو محاولة طعن.

وتميزت عمليات المقاومة هذا العام بتحولات نوعية، ويقصد بها كيفية تنفيذ العملية ومكانها وزمانها، حيث كللت أغلبية العمليات بالنجاح، سواء بالتنفيذ أو بما تلاه من انسحاب أو استشهاد دون أسر، وأماكن استهداف في عمق سيطرة الاحتلال، وتحت غطائه الأمني وصولاً إلى تل أبيب.

وعلى المستوى الشعبي شهد العام عدة تظاهرات واعتصامات وإضرابات، نذكر منها مثالاً: إضراب الخليل التجاري الشامل في 20 آذار، والتي كانت تضغط على حكومة أوسلو بالدرجة الأولى، كما قام الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال بعدة تحركات منسقة، شملت إغلاق كافة الأقسام في شهر آذار، ولاحقاً بدأوا إضراباً عن الطعام لتحقيق جملة من المطالب.

ووفقاً لإحصائيات من مصادر متنوعة فقد شهد عام 2022 أكثر من 10 آلاف عمل فلسطيني مقاوم في مناطق مختلفة منها قرابة 700 عملية إطلاق نار و40 عملية طعن أو محاولة طعن

سلطة أوسلو تهتز

تميز العام الماضي بمواجهات جدية ما بين الشعب الفلسطيني وقوات حكومة التنسيق الأمني، لدرجة أن مظاهر وأشكال المواجهات المصوّرة لا تختلف كثيراً عن العدو نفسه، كما طالب فلسطينيون،– بدرجة أوسع وأكبر– بإنهاء اتفاق التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني، وهو الأساس الذي تقوم عليه الحكومة الفلسطينية المأزومة، وازداد السخط الفلسطيني عليها إثر تعاونها وخنوعها بشكل تام لقوات العدو، سواء بمطاردة واعتقال المقاومين الفلسطينيين، أو بتسهيل دخول قوات جيش العدو إلى المخيمات، وتفيد جميع المؤشرات على أن سلطة أوسلو قاب قوسين أو أدنى من الانهيار جدياً.

وحدة الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام

ما تزال حالة الانقسام ما بين مختلف الفصائل الفلسطينية تسود المشهد عموماً، إلا أن العام الماضي شهد عدة خطوات جدّية في إطار حل المشكلة، تضمنت عدة اجتماعات مشتركة للفصائل في روسيا أو مصر، إلا أن الأهم من الاجتماعات نفسها، هي عمليات المقاومة الشعبية والضغط الشعبي الموحد والمتناسق ما بين مختلف المناطق، في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الداخل، أو ما يعرف بأراضي 48، مما يفرض على الفصائل إيجاد حلول لحالة الانقسام، أو أن الفلسطينيين سيتجاوَزونهم بفعل الضرورة، وتبرز مجموعات مقاومة جديدة كان منها عرين الأسود على سبيل المثال.

يتلمس الكيان الصهيوني جدية وخطورة هذا الأمر، وعليه حاول مراراً العمل على فوالق الانقسام وتأجيجها دون جدوى، منها ادعاؤه مراراً باستهداف فصيل دون آخر خلال عملياته الحربية في القطاع، وتحديداً ما بين «الجهاد الإسلامي» و«حماس»، وهو ما يُعد مؤشراً آخر على جدية عمل الفصائل ومحاولتها حل الخلافات.

أزمة حكم صهيونية

بمقابل الصعود الشعبي الفلسطيني وتطور عمله المقاوم، والمؤشرات السياسية الجيدة، فيما يتعلق بوحدة الفصائل وإنهاء التنسيق الأمني، عانى كيان العدو من أزمة حكم غير مسبوقة في تاريخه، حيث فشل لخمس مرات متتالية في تشكيل الحكومة على مدى عام ونصف، قبل أن يتمخض عن حكومة أخيرة برئاسة نتنياهو تتميز بالهشاشة كسابقتها، وبالعمق منه، تعزى الأزمة السياسية إلى انسداد الأفق أمام الكيان الصهيوني وراعيه الأمريكي تحديداً، وتخبّط قواه السياسية حول كيفية التعامل مع التطورات، وسط أزمة دولية حادة يتراجع الغربيون فيها باضطراد، لتتزايد الأصوات «الإسرائيلية» الاستخباراتية المحذرة من إمكانيات استمرار «وجود» الكيان الصهيوني نفسه مستقبلاً.

وجاءت هذه التطورات بعد سلسلة اتفاقات أبراهام، التي لم تنجِ الكيان من أي شيء محلياً أو دولياً، ولم تعط أطرافها «المُطبعة» أية امتيازات أو فوائد عملية وُعدوا بها، كالإمارات والمغرب والبحرين والسودان، ليخفت الضجيج حولها وتتوقف الموجة دون أدنى قيمة حقيقية لها.

كان عام 2022 فلسطينياً بامتياز، وعلى كافة الصعد، بمقابل كيان الاحتلال وأزماته العديدة، وهو بذلك إن دل على شيء فيدل على أن العام الجديد سيقوم على مواجهات وتطورات أوسع وأكبر، ميدانياً وسياسياً، محلياً ودولياً، لصالح الفلسطينيين، وجميع عمليات المقاومة التي شهدت تحولات نوعية خلال العام الماضي بأشكالها المنفردة والمتفرقة، لن يتوقف تطورها بطبيعة الحال، ولن يكون مستغرباً ظهور تطورات نوعية جديدة مستقبلاً، قد تتعلق أولاً باستمرار العمليات بوصفها منفردة ومتفرقة، أو منسقة وبآنٍ واحد.

2023 انتهاء الهيمنة الغربية وانطلاقة نحو عالمٍ جديد

كان أفول الغرب «Westlessness» العنوان الذي عقدت تحته الدورة 56 لمؤتمر ميونخ للأمن في مطلع 2020 وهو الشعار الأبرز للفترة التاريخية التي ندخلها، ورغم تأخر هذا الإعلان إلا أن صدوره عن هذا المنتدى الغربي بالتحديد حمل نكهة خاصة، فكيف نرى هذا الأفول اليوم؟ وهل نتجه إلى عالمٍ جديد أكثر عدلاً؟

■ علاء ابوفرّاج

قبل استعراض أبرز التغييرات في العام المنصرم، لا بد لنا من الرجوع قليلاً في الزمن وإلى مؤتمر ميونخ ذاته ولكن في 2007 حين حذّر الرئيس الروسي الغربيين من «انقلاب السحر على الساحر» ونبّه أنّ بقاء العالم أحادي القطب الذي عرّفه بأنه «مركز واحد للسلطة، ومركز واحد للقوة، ومركز واحد لاتخاذ القرار» سيكون مدمراً «لا لأولئك الموجودين في إطاره فحسب، بل لسيده نفسه لأنه يقوضه من الداخل» وأشار بعدها إلى أن «مجمل الناتج الإجمالي المحلي للهند والصين في معادلة القوة الشرائية أكثر مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، الناتج الإجمالي المحلي، على هذا الأساس لدول البرازيل وروسيا والهند والصين يفوق مجمل الناتج الإجمالي المحلي للاتحاد الأوروبي» وأضاف أنه: «لا ينبغي الشك في أن المقدرة الاقتصادية للمراكز الجديدة للنمو العالمي ستُحوّل حتماً إلى نفوذ سياسي وسيتعزز تعدد الأقطاب».

نبوءة أم ماذا؟!

في الوقت الذي يرى البعض في كلمات بوتين تلك نبوءة، يبدو واضحاً أنها لم تكن سوى قراءة دقيقة للواقع والاتجاه الموضوعي للأحداث، فاشتداد النهب الغربي الاستعماري والتمركز الشديد والمطرد للثروة، كان يقودنا دائماً إلى تعاظم الشقاق بين دول المركز الرأسمالي من جهة، وبين هذا المركز ودول الأطراف من جهة ثانية، تلك التي كانت مضطرة لتأمين الموارد اللازمة لنموها واحتياجات شعوبها، ولم يكن من الصعب إدراك أن هذه الموارد لا يمكن تأمينها إلا بوقف عملية النهب التاريخية، التي تعرضّت لها هذه المستعمرات من قبل الغربيين الذين لم ولن يتنازلوا طوعاً، وهو ما قادنا إلى مرحلة نوعية جديدة في هذا الصراع، اشتعلت فيها الجبهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ونشهد اليوم عملية تفكيك متسارعة لكل أسس عالم الأحادية القطبية وأدوات الاستعمار القديمة/ الجديدة. وبإمكاننا تحديد بعض أبرز ملامح هذه العملية، إذا ما ألقينا نظرة بانورامية على أبرز أحداث العام المنصرم.

الصِّدام مع واشنطن على جبهتين!

كان لبدء الحرب في أوكرانيا الصدى الأكبر في العام المنصرم، وخصوصاً أن لا تهدئة تلوح في الأفق القريب. وبعد مرور بعض الوقت، تبيّن أن أطراف المعركة أوسع من حدود روسيا وأوكرانيا. وأصبح تأمين مستلزمات هذه الأخيرة عبئاً كبيراً على الدول الأوروبية وواشنطن، التي ترى منفعة في إدامة الاشتباك مع روسيا لأطول فترة ممكنة، حتى لو كان ذلك حساب الدماء الأوكرانية. لكن واشنطن تورطت بفتح جبهة أخرى مع الصين في تايوان، بعد أن زارت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي الجزيرة، وما تلاها من مناورات صينية مستمرة، والتي باتت وتيرتها مرهقة بالنسبة للقوات الأمريكية المتواجدة هناك.

التأثيرات الاستراتيجية لما يجري على هذه الجبهات سيكون أكثر وضوحاً في العام القادم، وسيتضح سَمتها العام أكثر فأكثر. فالعلاقات الروسية والصينية تزداد متانة على الرغم من كل الضغوط، ويزداد التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي بشكل غير مسبوق بالنسبة للبلدين ما يمكن أن يكون له تأثيرات كبرى على الخصوم الذين تتداعى صفوفهم، ويعيشون أزمات متفاقمة، وصلت إلى أزمة حُكم شاملة تعصف بالعالم الغربي كله.

التحولات الاستراتيجية الكبرى

ربما يكون أبرز ما شهدناه في 2022 هي تلك المراجعة لاستراتيجيات بدت ثابتة وأزلية، فالتراجع الأمريكي واحتدام المعركة في أوروبا سرّع عملية فرز كانت تجري منذ زمن، وباتت مجموعة من دول الجنوب النامية مضطرة لمراجعة كل مفاصل علاقاتها مع الغرب وواشنطن تحديداً، فالحالات الفردية هنا وهناك أخذت مجتمعة معنى مختلفاً، فبعد الالتفافة التركية باتجاه الشرق، وبعيداً عن واشنطن التي بدأت في 2016، واستمرت في الترسخ حتى اللحظة، شهدنا نزعات استقلالية أوضح عند مجموعة من الدول الأخرى، الهند على رأسها، والتي وعلى الرغم من كونها إحدى دول البريكس الأساسية، إلا أنها حافظت حتى وقتٍ قريب على علاقات جيدة مع واشنطن، لكن ومع بدء حملة الضغوط الغربية على روسيا أخذت نيودلهي موقفاً مغايراً، ولم تنخرط في أي من حزم العقوبات ضد روسيا. ونجحت حتى اللحظة في مقاومة الضغوط الأمريكية الهائلة، وتحديداً تلك التي انتقدت صفقات الحبوب والنفط بين روسيا والهند، ما دفع وزير خارجية الأخيرة سوبرامانيام جايشانكار للقول: «نحن نفهم مصالحنا جيداً ونعلم كيف نحميها ونعززها» في رده على حملة التضييق الغربية ما جاء بمثابة رفض علني للطلبات الأمريكية بوقف التبادل التجاري بين بلاده وروسيا. أما في دول الخليج، فشهدنا تحولات كبرى سيكون لها أثرٌ كبير. فيستذكر الجميع الكلمات الشهيرة لوزير الخارجية السعودي الأسبق سعود الفيصل لجريدة واشنطن بوست في 2004 والتي قال فيها: إن «زواج المملكة السعودية وأمريكا ليس زواجاً كاثوليكياً بل حسب الشريعة الاسلامية التي تجيز الزواج من أربعة» وأعلن الفيصل رغبة السعودية «الزواج بدولٍ أخرى» إلى أن وصلنا إلى العام 2022 الذي بدا كما لو أن «طلاقاً» قريباً يلوح بالأفق، فعلى الرغم من أن الموقف السعودي الرسمي لا يزال يؤكد على تمسكه بالعلاقات مع الولايات المتحدة، إلا أن المطلوب من هذه العلاقة بالنسبة للرياض هو تأمين مصالح

أبرز ما شهدناه في 2022 هي تلك المراجعة لاستراتيجيات بدت ثابتة وأزلية تعاد فيها صياغة كل مفاصل العلاقة «دول الجنوب» مع الغرب وواشنطن تحديداً

السعودية لا واشنطن، ولذلك شهدنا خلافات كبرى حول دور السعودية في أوبك+ بعد أن خالفت الرغبة الأمريكية برفع الإنتاج، أملاً في خفض أسعار النفط، حتى بعد أن توجّه الرئيس الأمريكي إلى الرياض وعودته خائباً. تحوّلات من هذا النمط سيكون لها ارتدادات حاسمة، فالهند بلد بقدرات اقتصادية وبشرية هائلة، قادرة على تعديل الكفة، ولعب دور أساسي في أي مشروع للتكامل الاقتصادي المستقل لدول الجنوب. أما بالنسبة للسعودية ودول الخليج، فسيكون الابتعاد عن واشنطن خطوة أولية باتجاه انتهاء أو إعادة النظر بأحد أهم أسس هيمنة عالم الأحادية القطبية، وهو تسعير النفط بالدولار الأمريكي.

تسعير المواد الخام

إحدى المسائل التي حدثت في 2022 والتي ستترك بصمة واضحة في سير الأحداث في العام القادم، هي القرارات الغربية بفرض سقوف لأسعار الخامات، فالحديث الذي بدأ بخامات الطاقة الروسية أخذ يتوسع ويشمل خامات مختلفة، وبغض النظر عن مصدرها، ما يعني أن الغرب بات يفقد قدراته على التحكم بأسعار الخامات، هذه الميزة الاستعمارية التي مكنته لقرون من نهب ثروات الدول النامية عبر «مقص الأسعار». فالأطر التي بدأت هذه الدول من خلالها التعبير عن مصالحها تتسع، وستكون «دول الجنوب» قادرة في المستقبل القريب لا فرض الأسعار الحقيقية لخاماتها فحسب، بل واستهلاك هذه الخامات في حالة النهوض الصناعي التي تشهدها دول مثل: الصين والهند إلخ. فمحاولات الغرب اليوم استخدام سلاح العقوبات لتحديد أسعار الخامات ومنع بيعها فوق السقف المثبت، تعني أن الوسائل التقليدية لم تعد قادرة على تنفيذ المهمة المطلوبة، هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى العدوانية في مسألة كهذه لن يكون رادعاً بقدر ما سيكون عاملاً مساعداً ومسرعاً في إنهاء علاقات التبعية للغرب الاستعماري.

التجارة والطرق العالمية

اتسم العصر السابق بأنه عصر سيادة طرق النقل البحرية، والتي جرى اكتشافها وتسخيرها في خدمة قوى الاستعمار الغربية، التي عطّلت طرق التجارة التاريخية السابقة، كإجراء ضروري لفرض الهيمنة. اليوم تدرك «دول الجنوب» أن لا استقلال حقيقي يمكن الوصول إليه إلّا عبر استعادة «شرايين الحياة السابقة». لهذا كان الاهتمام الكبير بإعادة إحياء مشروع طريق الحرير القديم، الذي يتبين ورغم حجمه أنه واحد من عدد من المشاريع في الصين والمنطقة، فعملت تركيا على تدعيم عدد من خطوط النقل البري ونقل الخامات بينها وبين مناطق القوقاز، التي يمكن أن تلعب دور الربط مع وسط وشرق آسيا، وفي السياق نفسه بدأت شبكة الطرق البرية INSTC بين روسيا والهند بإنجاز نقلات نوعية في حجم التبادل التجاري، وجرى افتتاح الجزء الشرقي من هذه الشبكة، التي تعبر من روسيا إلى كازاخستان فتركمانستان وبعدها إلى إيران وصولاً إلى الهند.

المسألة لا تتعلق فقط بوجود بنية تحتية متطورة تسمح بتطوّر التجارة البينية بين هذه الدول، ولكن الأهم من ذلك أن حرب أوكرانيا سرّعت بشكل ملحوظ عملية كانت تجري منذ زمن، وبدأنا في مرحلة جديدة تتغير فيها وجهة هذا التبادل التجاري في الطاقة والخامات الأخرى. مثلاً: تحول جزء كبير من إنتاج خامات الطاقة الروسية من الاتحاد الأوروبي جنوباً باتجاه الصين والهند وتركيا. بل إن الحديث الأخير حول إمكانية تحويل تركيا إلى مركز عالمي لتوزيع الغاز، يُعد حجر الأساس في عملية عالمية لإعادة ترتيب عمليات التبادل التجاري والمتحكمين في مفاصلها، من الاستخراج إلى النقل والتوزيع والتسعير وصولاً إلى أماكن استهلاك هذه الخامات. ما من شأنه إحداث آثار تاريخية على الخارطة الجيوسياسية العالمية بعد عقود من استقرارها نسبياً.

نحو مستقبل أكثر عدلاً

رغم اشتداد الصراع في 2022 وكل ما رافقه من صدامات عسكرية على جبهات متعددة، إلا أن ما يجري ما هو إلا مخاض إجباري، فنحن نعيش اليوم مرحلة انتقالية يتغير فيها شكل العالم الذي عرفناه لعقود مضت وتعاد صياغة الاصطفافات على المستوى الدولي، فمجموعات ناشئة كمجموعة بريكس وشنغهاي تشهد تطوراً وتصبح مركز استقطاب، كونها تكتلات سياسية واقتصادية واعدة، وبدأت كثافة طلبات الانضمام إليها تزداد فرأينا انضمام إيران رسمياً إلى شنغهاي، وإعلان سعودي وجزائري عن رغبة في الانضمام إلى بريكس. كل هذا يقودنا بشكل متسارع إلى عالم أكثر عدلاً، ويضيف مساحات واسعة جديدة بعيدة عن هيمنة واشنطن، وأداة نهبها الأهم– الدولار الأمريكي– ومن جهة ثانية، ترى الدول الصاعدة نفسها أمام تحديات كبرى لا يمكن إتمامها إلا بالانخراط الفاعل لكسر كل أدوات الهيمنة الغربية وحواملها في داخل هذه البلدان، ما يدفعها لإيجاد نماذج اقتصادية واجتماعية مغايرة، وبعيدة عن وصفات الليبرالية الجديدة والمؤسسات المالية المقادة أمريكياً، التي لم تحمل إلى من تبناها إلّا الخراب وانعدام العدالة. لن يكون 2023 العام الذي ستنجز فيه كل هذه المهام، لكننا وبكل تأكيد بتنا على السكة الصحيحة، والتي وعلى الرغم من طريقها الطويل والشاق إلّا أنها تتجه إلى مستقبل أكثر عدلاً ومساواة.

العاصفة الثلجية تختبر البنية التحتية للولايات المتحدة

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوعين الماضيين عاصفة ثلجية غير مسبوقة، التي أثرت على أكثر من ثلثي مواطنيها، ووصلت درجات الحرارة في بعض المناطق إلى 46- سيليزيوس، ووُصف الأمر بأنه كارثة طبيعية، وراح ضحيتها أكثر من 50 شخصاً، لكن اللافت في النظر هو تأثيرات العاصفة على البنية التحتية للولايات المتحدة، «الدولة الأكثر تقدماً» و«الأولى اقتصادياً» وفق مزاعمها، وتحديداً منها شبكة الكهرباء وإمدادات الغاز وأنابيب المياه.

■ ملاذ سعد

لا يمكن التنبؤ تماماً بآثار وأضرار أية كارثة طبيعية قد تقع بطبيعة الحال، إلا أنه وخلال وقوعها تقوم باختبار مدى تطور واستعداد وقوة واستجابة البنى التحتية والدولة لها، وإذا ما كانت بعض الكوارث الطبيعية تأتي دون سابق إنذار، يمكن رصد بعضها الآخر بشكل مسبق، وتحديداً منها الجوّية، سواء أكانت ثلجية أم حارة أو غيره والاستعداد ما أمكن لها.

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم رصد العاصفة بشكل مسبق، وصلت الأضرار على الشبكة الكهربائية إلى «حافة الانهيار» وفقاً لتوصيفات وسائل الإعلام الأمريكية نفسها، وفي بعض المناطق انهارت فعلاً، حيث قُطعت الكهرباء تماماً عن حوالي 1,7 مليون منزل ومكان عمل، وأبلغت عدة شركات كهربائية عملاءها باحتمالات قطعها للتيار الكهربائي مؤقتاً، وهو ما جرى فعلاً، نتيجة للطلب الذي ازداد بنسبة 35% خلال العاصفة، وذلك تجنباً لانهيار النظام بأكمله، واضطرت شركة PJM Interconnection للنقل الكهربائي– والتي تُخدّم قرابة 65 مليون شخص في 13 ولاية– لقطع الكهرباء عن عملائها أكثر من المتوقع بثلاث مرات، وطالبت المستهلكين بخفض استهلاكهم بتأجيل غسيل الملابس أو الصحون مثلاً!

فضلاً عن الطلب العالي، تعزى أسباب انقطاع التيار الكهربائي إلى تجمّد العديد من خطوط الأنابيب التي تنقل الغاز، وتجمّد محطات الفحم، مما أدى إلى خروجها عن الخدمة، نذكر مثالاً ما نقلته صحيفة Chattanooga Times Free Press عن شركة TVA «خلال وقت ما من يوم الجمعة فقدت TVA 6 آلاف ميغاواط من إنتاجها الكهربائي، أو ما يقرب من 20% من قدرة توليدها، إثر فقدان الاتصال بين وحدتي توليد في محطة كمبرلاند التابعة لـ TVA ومشاكل ببعض وحدات توليد الغاز».

ورغم الطلب المرتفع، كان إجمالي أنواع وقود التدفئة ووقود توليد الطاقة للمقاطعات أقل بنسبة 10% عن المعدل الطبيعي منذ 23 كانون الثاني، بسبب ضعف الشبكة الكهربائية، وتجمّد أنابيب الغاز أو محطات الفحم.

قال بروفسور موارد الطاقة في جامعة تكساس مايكل ويبر حول الأمر: «تكشف هذه الحالات من البرودة هشاشة أنظمة الطاقة التي نمتلكها، فعلى الرغم من أن التنويع بين الرياح والطاقة الشمسية معروف ونوقش كثيراً، إلا أن هذه التجمدات تظهر هشاشة أنظمة الغاز»، حيث انخفض إنتاج الغاز بنسبة 16% عن المستويات الطبيعية وفقاً لـ BloombergNEF.

ولم تنج شبكة المياه كذلك، حيث صدرت عدة تقارير تفيد بتجمد المياه في الأنابيب، مما تسبب بضغط كبير وكسر العديد منها في عدة مناطق، حيث أبلغ نظام مدينة تشارلستون المائي خلال أحد الأيام مثالاً عن إنتاجه حوالي 380 مليون لتر، بالمقارنة مع 190 مليون لتر خلال يوم شتوي عادي، ويعتقد المسؤولون أن هذه الزيادة ترجع إلى التسريبات سواء بأنابيب مياه الشرب، أو أنابيب أنظمة التدفئة المائية.

السعودية وتعميق العلاقات مع الصين وتطبيعها مع إيران

لفترة طويلة كان الإعلام الغربي ومحللوه يتحدثون عن «منعة الخليج العربي» أمام غير الولايات المتحدة، وبأن الصين حتى لو نجحت دبلوماسياً في وسط وجنوب آسيا، فهي غير قادرة على الوصول إلى الشرق الأوسط وتطوير العلاقات مع دول الخليج العربي. كما أن هؤلاء المحللين أنفسهم كانوا يأملون باستدامة التوترات في الخليج بين السعودية وإيران، لتستمرّ الولايات المتحدة من الاستفادة منه وصولاً إلى تفجيره عند الاضطرار للانسحاب من الخليج العربي. لكنّ زيارة الزعيم الصيني شي جين بينغ إلى السعودية، والتقارب السعودي الإيراني المتزايد، يشي بعكس ذلك.

■ فاليري كوليكوف
ترجمة: قاسيون

أشار عدد ليس بالهيّن من المؤرخين إلى أنّ أحد الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب العالمية الثانية هو الصراع للسيطرة على النفط، وحتّى الهجوم الذي شنته الطائرات اليابانية في كانون الأول 1947 على القاعدة البحرية الأمريكية في بيرل هاربور، والذي كان بمثابة بداية الحرب في المحيط الهادئ، مرتبطاً بعامل النفط، حيث رغبت اليابان بالسيطرة على النفط في جزر الأرخبيل الإندونيسي الغنية به. حاولت ألمانيا النازية بدورها ضمن تطلعاتها نحو الشرق أن تحلّ مشكلة نقص النفط لديها بكلّ الوسائل.

قامت الولايات المتحدة أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية ببناء توسعها نحو الشرق على افتراض أنّ النفط هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لأيّة دولة، ولم يكن لديها في ذلك الوقت ما يكفي من هذا المورد الثمين، وكان عليها تبعاً لذلك حتّى منتصف عام 2010 أن تشتري حوالي 60% من نفطها من السوق الخارجية.

أدخلت ثورة النفط الصخري في صناعة النفط والغاز الأمريكية تعديلات جدية في هذا المجال، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة واحدة من أكبر موردي النفط للأسواق العالمية. بعد هذا الانخفاض في اعتماد الولايات المتحدة على النفط من الخليج العربي، بدأت الإدارة الأمريكية في تقليص الوجود العسكري في الشرق الأوسط، وبشكل عام الدعم السياسي والاقتصادي لدول هذه المنطقة. نتيجة لذلك بدأت علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج تتدهور تدريجياً بدءاً من إدارة ترامب وصولاً إلى إدارة بايدن.

استفادت السلطات في بكين بمهارة من هذا الوضع. يمكن فهم هذا على وجه الخصوص في التقرير الضخم «التعاون الصيني العربي في العصر الجديد» الذي نشرته وزارة الخارجية الصينية في أوائل شهر كانون الأول. يشدد التقرير بشكل محدد على أنّ الصين والدول العربية قد أوجدت بالفعل جواً من الثقة الإستراتيجية المتبادلة الواقعية القائمة على مواقف متماثلة بشأن احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض ومنع سياسات القوة والهيمنة. وتجدر الإشارة إلى أنّه منذ فترة طويلة فيما يتعلق باللغة الدبلوماسية للصين، تمّ استخدام مفهوم قيم مناهضة الهيمنة وعدم التدخل في شؤون الدول، وبالتالي يعكس تركيز بكين على مواجهة الهيمنة الأمريكية جنباً إلى جنب مع الدول العربية كأحد أهداف الصين الرئيسية في تعزيز علاقاتها مع العالم العربي. خاصة في سياق الهجمات المكثفة الأخيرة على الصين من قبل الولايات المتحدة، والرفض الصريح من قبل دول الخليج العربي لتنفيذ إملاءات واشنطن.

ضمن هذا المنظور يمكننا أن نفهم أنّ زيارة الرئيس الصيني إلى الشرق الأوسط والاتصالات الصينية العربية تعبّر عن كون الصين قد أتت إلى المنطقة لتبقى لفترة طويلة. المشاريع التي اقترحتها بكين للتنفيذ لا تغطي فقط التعاون المالي والتجاري، بل أيضاً الشراكة التكنولوجية طويلة الأجل. على سبيل المثال، تفتح المملكة العربية السعودية سوقها أمام العديد من شركات التكنولوجيا الفائقة الصينية الكبيرة، وأبرزها هواوي التي تمّ فرض حصار عليها مؤخراً من جديد من قبل الولايات المتحدة. إنّ مثل هذا الانفتاح من جانب السعودية دليل على مستوى عال من التنسيق المستقبلي بين الرياض وبكين.

لا يفوتنا أيضاً أن النقاش المشترك الصيني السعودي للقضايا الأمنية – والتي كانت لفترة طويلة من اختصاص واشنطن التي كانت تعلن أنّها تضمن أمن السعودية – تعني أنّ بكين مستعدة اليوم لتصبح معنية أكثر في القضايا العالمية، حيث يمكن اعتبارها نقطة علام لأول مرة تقوم فيها الصين بمثل هذا التعاون الأمني خارج حدودها.

ورغم أنّ واشنطن كانت واضحة للغاية عبر البيان الذي أدلى به منسق الاتصالات الإستراتيجية في مجلس الأمن القومي جون كيربي، بأنّها ترفض تكثيف سياسة بكين في الشرق الأوسط، فلا يبدو أنّ دول الخليج العربي التي رفضت في أكثر من مناسبة الانصياع لأوامر واشنطن، أنّها تلقي بالاً للاعتراض الأمريكي.

في الواقع تحتاج دول الخليج العربي اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى الوصول إلى أسواق مستقرة على أساس طويل الأجل، وهي بحاجة إلى تطوير بنيتها التحتية وطرق النقل. الجميع يعلم بأنّ الصين تملك هذه الأسواق، ناهيك عن قدراتها الاستثنائية في إنشاء البنية التحتية الحديثة، بما في ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق. هذا لن يساهم فقط في تعزيز بكين مع دول الخليج العربي، بل أيضاً في طرد الولايات المتحدة التدريجي من المنطقة. زادت التجارة بين الصين ودول الخليج بالفعل عشرة أضعاف على مدار السبعة عشر عاماً الماضية.

يأخذنا هذا إلى الجهود التي تبذلها السعودية بالتعاون مع إيران للوصول إلى صيغ تفاهم تضرب آخر آمال الولايات المتحدة في إشعال المنطقة. أجرت السعودية وإيران سلسلة متكاملة من المفاوضات، جرت بمعظمها في بغداد. خففت الجولات القليلة الماضية التوترات بين الطرفين، حتى أن وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيات أشار في مقابلة أجراها إلى أنّ المفاوضات انتقلت من المسائل الأمنية البحتة إلى المستوى السياسي. في 19 كانون الأول قال وزير الخارجية الإيراني بأنّ طهران مستعدة لبناء الثقة والتعاون مع جيرانها في الخليج العربي في جميع المجالات للمساعدة في التخلص من «فكرة توفير الأمن من الخارج»، في إشارة واضحة إلى الوجود الأمريكي.

إنّ إيران، وهي الطرف الآخر ذي العلاقة الممتازة مع الصين، والذي وقّع منذ فترة ليست بالبعيدة اتفاقية تمتدّ إلى خمسة وعشرين عاماً مع بكين، يقع على سلّم أولوياتها عدم السماح للولايات المتحدة بالعبث بأمنها. يدرك الإيرانيون أنّ ازدهار علاقاتهم مع الصين، واستقرارها مع الخليج العربي، سيضعف بشكل رئيسي من قدرة الولايات المتحدة «وإسرائيل» على تعكير صفوهم والضغط عليهم اقتصادياً.

إنّ التنسيق المشترك للصين مع الطرفين السعودي والإيراني يفتح الباب منطقياً– رغم أنّ ذلك غير مطروح في الوقت الحالي– لأن يلعب دور الوسيط في تهدئة الخلافات. قد تنضم بكين إلى موسكو التي تجمعها بالفعل علاقات طيبة بكلا الجانبين، والتي عرضت وساطتها وتقديم منصة تفاوضية تجمع طهران والرياض لاستكمال خطوات التقارب التي بدأت بالفعل.

على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عقد في 21 كانون الأول، التقى وزيرا الخارجية الإيراني والسعودي. وكما قال وزير الخارجية الإيراني فالسعودية مستعدة لمواصلة الحوار مع طهران، وأنّ المسار الدبلوماسي مستمر بالوتيرة نفسها على طريق فتح سفارة البلدين والعودة إلى العلاقات الطبيعية.

السعودية مستعدة لمواصلة الحوار مع طهران وأنّ المسار الدبلوماسي مستمر بالوتيرة نفسها على طريق فتح سفارة البلدين والعودة إلى العلاقات الطبيعية

■ بتصرّف عن:

Why is China improving ties with the Arab world?

Will there be reconciliation between Iran and Saudi Arabia?

روسيا وسبيل الهروب الوحيد من مصير يوغسلافيا

ربّما يكون اشتعال التوتر في كوسوفو محض مصادفة، ولكن سواء أكان ذلك أم أنّه عمل مخطط، فإنّ له رمزيته الكبيرة بالنسبة للحرب الدائرة بين روسيا والغرب في أوكرانيا. فإن لم يكن الاتحاد الروسي يرغب في أن يعاني من المصير ذاته الذي عاناه الاتحاد اليوغسلافي، وإن لم تكن روسيا لتصبح صربيا الجديدة، فعليها أن تتفادى الأخطاء التي أدت بصربيا إلى حالها، والتي يتمنى الغرب مجتمعاً أن تقوم بها روسيا من بوابة الدونباس.

■ دايان جاياتيليكا
ترجمة: قاسيون

من الناحية المثالية يعني هذا أن تنتصر روسيا في حرب دونباس، لكن كيف يمكن الوصول إلى هذه النتيجة من الناحية الواقعية؟ لنبتعد قليلاً عن التعقيدات العسكرية ولنعد إلى المصير الصربي لروسيا المعاصرة. بعض الأمور واضحة، ولكن أخرى ليست بهذا الوضوح.

كانت حرب الناتو ضدّ يوغسلافيا الدليل الأبرز على أنّ ما أراده الغرب في حقبة ما بعد الحرب الباردة. لم يكن الأمر متعلقاً بأيّ شكل من الأشكال بالفضاءات التي يشغلها الاتحاد السوفييتي السابق، فيوغسلافيا لم تكن يوماً جزءاً من الاتحاد السوفييتي، بل هي لم تكن في الكثير من المراحل على وفاق مع الاتحاد السوفييتي، وكانت تحاول أن تصدّر نفسها للعالم على أنّها دولة حياد بين الشرق والغرب. لكن هذا لم يمنع الناتو من قصفها وإزالتها من الوجود كدولة قائمة.

كان الغرب يريد أن يبني على إثر تدمير يوغسلافيا حقبته التي نشهد الصراع لتغييرها اليوم: النظام العالمي حيث للغرب وحده الكلمة فيما يحدث. منعت الولايات المتحدة والناتو الدولة اليوغسلافية من استخدام القوة داخل حدودها كدولة مستقلة ذات سيادة. هذا هو النظام العالمي الذي تقاومه روسيا اليوم وتعلن صراحة عن نيتها تغييره، وهو النظام العالمي الذي سنضطرّ للتعايش معه لو خسرت روسيا في دونباس اليوم. لكنّ الدرس الأكبر الذي يجب أن نستخلصه من يوغسلافيا أنّها استعدت بنفسها كي تُهزم رغم قدرتها على المقاومة، وسبب ذلك التحوّل في الإيديولوجيا والتفكير.

كانت يوغسلافيا منيعة من الناحية العسكرية. وبغض النظر عن رأينا في الحقبة التي حكم فيها المارشال تيتو يوغسلافيا، فقد كان النموذج الحاكم هناك مبنياً على نموذج الحرب «الحزبية» التي نجحت في قتال النازيين ورأب الانقسامات الداخلية. لهذا عندما تحوّل الجيش اليوغسلافي إلى جيش تقليدي للبلاد، كان مبنياً وقائماً على قدرته على خوض حرب طويلة المدى مع مستوى مقاومة لا محدود. لكنّ الجيش اليوغسلافي، المهيأ للدفاع عن كامل يوغسلافيا، لم يستمد عقيدته من الفراغ، بل كانت عقيدته مندمجة فيما يمكننا أن نسميه اليوم «بالاشتراكية» اليوغسلافية، والتي جعلت يوغسلافيا تحت قيادة مجموعة من الحزبيين الذين نجحوا في بناء دولة اتحادية متعددة القوميات.

لكن بعد وفاة تيتو ووصول سلوبودان ميلوسوفيتش إلى السلطة على رأس «الحزب الاشتراكي الصربي»، تغيّرت العقلية ومنهجية التفكير إلى شيء سيكون مألوفاً لدى متابعي تطوّر روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. لقد بدأت المجموعات داخل الحزب الاشتراكي، والأحزاب القومية الصربية الأخرى، تخرج وتروّج لكون الاشتراكية والاتحاد اليوغسلافي لا يخدم الأغلبية الصربيّة، وبدأوا بتفكيك الإيديولوجيا العقائدية للدولة اليوغسلافية، لتحلّ محلها عقيدة قومية صربيّة تقابلها عقائد قوميّة أخرى للدول الأخرى في الاتحاد اليوغسلافي.

كان الجيش اليوغسلافي قادراً على النجاة من الحرب الجوية للناتو، والمقاومة وإنزال خسارات ثقيلة جداً بقوات الناتو، لكن لم يتم نشره على الأرض ليقاتل ويقوم بالأمور التي تدرّب على القيام بها. دون الجيش اليوغسلافي المدرّب والمجهز عقائدياً ليردع الغزاة، كان القوميون غير مهيئين لهزيمة الإمبريالية والدفاع عن بلدهم كما فعل من قبلهم أصدقاء اليوغسلافيين: الفيتناميون.

القطع مع حقبة يلتسين أولاً

بالعودة إلى روسيا، فقد اتخذت تحت قيادة يلتسين المسار ذاته التي اتخذته صربيا تحت قيادة ميلوسوفيتش، لينتهي بها المطاف تحت قيادته ضعيفة مفتتة بالكاد يمكنها الوقوف في وجه الغرب ونظامه. فهل تخلّت روسيا اليوم عن هذا الطريق بالكامل وعادت إلى المسار الصحيح الذي يمكنها من هزيمة الإمبريالية في أوكرانيا. علينا كي نجد إجابة على هذا السؤال أن نبسّط كلماتنا ولو بطريقة دراميّة: الجيش الأحمر تمكن من هزيمة الإمبريالية في حربين: الأهلية والعالمية الثانية، فهل يعمل الجيش الروسي اليوم بالعقيدة التي عمل الجيش الأحمر في ظلّها كي يتمكن من الفوز؟ إنّ الإستراتيجية الإمبريالية ضدّ روسيا هي ذاتها من حيث الجوهر منذ عام 1917، لكنّ روسيا هي التي تغيّرت، وجزء من عدم تمكنها من هزيمة الإمبريالية أنّها لم تستمرّ بالعقيدة التي بني عليها الجيش الأحمر. واليوم إذا ما أراد الجيش الروسي أن يهزم الجيوش والقوات الإمبريالية، آخذين بالاعتبار أنّ مصير روسيا مهدد بالزوال في حال عدم تمكنهم من النجاح في أوكرانيا، فعليهم أن يقاتلوا بعقيدة الجيش الأحمر: الاشتراكية والأممية التي تتخطى القومية الضيقة، ويمكنها أن تطحن القوميات والانقسامات في بوتقة واحدة.

الهدف– المعلن حتّى– من الحرب السياسية والعسكرية ضدّ روسيا: تدمير القاعدة المادية للبلاد، ومهاجمة الاقتصاد وسبل العيش والنسيج الاجتماعي للروس، وبالتالي تركيع البلاد على ركبتيها وإجبارها على تنصيب قيادة دمية من شأنها تحويل روسيا إلى دولة تابعة للغرب، وفتح مواردها لنهب الغرب.

ليست الحملة والإيديولوجيا الغربية ضدّ روسيا بالجديدة، فقد كانت حاضرة منذ الرغبة في خنق الرضيع البلشفي في مهده، كما قال تشرتشل يوماً، مروراً بإعلان أوروبا الحرة في هنغاريا 1956، وصولاً إلى وثيقة سانتا– في. إنّ محاولات التوسع المتتالي للناتو إلى الشرق، وقبله تدمير يوغسلافيا، كان بهدف ضمان أنّ هذا التمرّد الذي قد يخرج من روسيا ويقف في وجه الإمبريالية من جديد، لن يكون لديه الفرصة ليخرج.

لن يرضى الغرب حتى يتمكن من إعادة روسيا إلى التسعينيات البائسة، فهو يدرك بالتجربة المريرة له أنّ روسيا يمكن أن تنتج بشكل دوري قائداً قوياً تلو آخر يرفض الانصياع. أمّا التسعينيات فقد تمكنت من فتح الطريق لجعل روسيا «دولة طبيعية» تابعة.

حتّى تتمكن روسيا نفسها من النجاة من الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة/الناتو في أوكرانيا، أي الإستراتيجية الإمبريالية، فهناك مهمة غير قابلة للتأجيل هي أن يصبح الجيش الروسي من جديد هو الجيش الأحمر. لكن لا يمكن للجيش أن يقاتل مثل الجيش الأحمر، والعقيدة «الحمراء» تمّ محوها أو محاربتها، واستبدالها بعقيدة ونموذج تمّ تجريبه من قبل وفشل. يجب على قوى الدولة الروسية أن تتحرّك بسرعة للإطاحة بالحقبة التي قطعت مع الجيش الأحمر، وأن تعيد إنجابه إن كانوا يرغبون في تحقيق الانتصارات التي حققها.

لن يكون هذا قابلاً للتطبيق عسكرياً فقط، بل على روسيا العودة إلى حيث أكد ستالين على الصناعة الثقيلة، بما في ذلك الاعتماد على الذات في تصنيع آلات إنتاج الآلات. تخبرني تجربتي أن لدى روسيا في مؤسساتها البحثية الاقتصادية كلّ القدرات اللازمة لسياسة إبداعية لمواجهة العقوبات والتغلب عليها، فإن كانت كوبا قادرة على النجاة من عقوبات الولايات المتحدة والوصول إلى إنتاج لقاحين لفيروس كورونا، فهل تعجز روسيا؟ على روسيا العودة إلى استخدام ما سماه ستالين: «حزام نقل» بين الشعب والدولة يمكنها من استعادة الإيديولوجيا القادرة على هزيمة الإمبريالية.

إن كانت كوبا قادرة على النجاة من عقوبات الولايات المتحدة والوصول إلى إنتاج لقاحين لفيروس كورونا فهل تعجز روسيا؟

■ بتصرّف عن:
If Russia Is Not to Be Reduced to a Second Serbia
The Second Great Patriotic War and Russia's Reformatting

عن وحدة وتفاعل وتناسب البنية الفوقية والتحتية وإفلاس العقل المهيمن «3»

في المادتين السابقتين حاولنا أن نعيد إجمال إحداثيات عامة للأزمة والتناقض ما بين البنية الفوقية والتحتية والتي تؤدي إلى تنافر حاد بينهما يعكس حجم التناقض الموضوعي في البنية التحتية «أي التناقض بين التطور والحفاظ على قوى الإنتاج من جهة، وبين علاقات الإنتاج التدميرية لهذه القوى من جهة أخرى» والتي تعجز عن أن تلعب البنية دور المموه أو المحافظ عليه، بعد أن كانت في العقود الماضية تلعب دور المستوعب له من خلال السردية والممارسة الليبرالية وما تحمله من نمط حياة فرداني. وفي هذه المادة سنحاول توسيع فكرة مرت سابقاً حول ما يمكن أن تمدنا به أزمة العلم، التي هي شكل مكثف ومبكر من أزمة البنية الفوقية والتي صارت اليوم أزمة عامة للوعي بشكل عام، وتحدد تمظهر إفلاس العقل المهيمن في آن.

■ د.محمد المعوش

عن أزمة العلم مجدداً، نقاط منهجية

للتكثيف، عالج الكثير من الباحثين والمفكرين من موقع الماركسية ومن موقع «الفكر النقدي- الاجتماعي» «التقدمي الإنساني» أزمة العلم، ويمكن الخروج بنقاط عامة. إن العلم يعبر كما كل فضاء الوعي والفكر في المجتمع الطبقي عن أزمة ازدواجية الذات- المادة، الممارسة- الوعي، العقل- الجسد. وهذه الازدواجية لا تظهر فقط على شكل أزمة داخلية في العلم، بل تعبر عن نفسها في قضية اغتراب العلم عن المجتمع، أي دوره كأداة تحويل للواقع على قاعدة الموقف من المجتمع الطبقي، والرأسمالية كما هي اليوم بشكل أساس. والعلم وكونه لا ينفصل عن عمليات العقل الأساسية، أي عملية الانعكاس التي في جوهرها عملية التجريد التي تبنى على أساسها عملية التعميم. لا بل إن العلم هو ميدان تظهر فيه هذه العمليات بشكل أكثر نضجاً وتبلوراً. والتجريد والتعميم، كعمليات أساسية تشكل عملية الانعكاس «من الواقع الملموس إلى تشكيل العقل نفسه»، هي سبر جوهر الظواهر عبر الإمساك بتناقضاتها الداخلية. العقل يقوم على هذه القاعدة، والتفكير العلمي كشكل خاص «كما الفن» من سلوك العقل وممارسته «كما هو التفكير «العادي»- اليومي».

ولهذا يمكن أن يشكل تاريخ العلم مادة مهمة ومبكرة لفهم ما يحصل اليوم على مستوى أشكال الوعي العادية- اليومية، ففي العلم تلعب النظرة إلى العالم دورها المركزي، أي النظرة الفلسفية إلى العالم والوجود، والموقف منه، وبالتالي فإن العلم كان حقل تجربة تاريخي مبكر للتعبير عن أزمة الانقسام بين الذات والموضوع كتعبير عن تناقض المجتمع الطبقي بشكل عام. وما يمكن أن يمدنا به تحليل أزمة العلم طوال العقود الماضية مذهل في كيفية كشفه لمظاهر مجمل أزمة الوعي والبنية الفوقية بشكل عام، إضافة إلى ممارسات العقل المهيمن المفلس نفسه في هذه اللحظة التاريخية من وصول التناقض الاجتماعي إلى مرحلة صار ما كان في العلم حاضراً بشكل مكثف، يطبع العام من فضاء الوعي اليومي والإبداعية الخاصة. أي صرنا اليوم في مرحلة يقول عنها ماكس هوركهايمر «في نصّه القديم «حول الأزمة في العلم»» عندما يظهر إلى السطح ما كان ضمنياً وخاصاً بالعين المختصّة، فيصير سهل المنال حتى إلى العين العادية.

ملامح أزمة العلم

نعيد بعضاً من الملامح الأساسية للعلم في العقود الماضية، والتي حصرها الباحثون والماركسيون منهم بشكل خاص بعناوين عامة. أولاً، إن عدم القدرة على حل انقسام- ازدواجية عقل- مادة وذات- موضوع، وتحديداً في العلوم الإنسانية «حيث تظهر النظرة إلى العالم بشكل أكثر وضوحاً من العلوم «الطبيعية»»، يؤدي إلى التوالد والتكاثر غير المتناهي والمتسارع للنظريات والمواقف والطرق تجاه موضوع البحث. وثانياً، يجري تفريغ الموضوع من حركته الداخلية وفعاليته، أي القانون الذي يحركه، فالمنهجيات المهيمنة في العلوم الإنسانية مثلاً، كالتجريبية والبيولوجية البحتة التي تبني تحليلها على تحليل الدماغ والجينات والأعصاب، تؤدي إلى نزع ذاتية الإنسان، وتفرغه من جوهره الفاعل وحتى وجوده ككيان، أي تذويب الذات بالموضوع. وثالثاً، يجري تضخم للعقلية والممارسة التجريبية، والتي تفكك القضايا وتعزلها عن وحدتها الكلية، وعن المسار التاريخي لهذا التطور، وضرب المرجعيات النظرية، أيّة نظرية، مما يجعل جميع الباحثين والعلماء يقبلون أيّة فكرة بشكل كامل إلى جانب قبولهم بنقيضها، وتبنّي كل فكرة مع بنائها الفكري في مزيج مسخ ومتناقض، ما يظهر الاتجاه «الاستهلاكي» في العلم ضد الإنتاجي- الابتكاري. وهذا يلتقي مع الملمح الرابع، أي العقلية الكميّة التي تغلّب المحاسباتية على الجوهر والمضمون، فيصير الشعار، على حد تعبير حامد إكبيا الباحث الإيراني في جامعة إنديانا والمختص في الاقتصاد- السياسي للحوسبة، «كلما كان أكثر كلما كان أحسن» «بمعزل عن طروحات إكبيا المثالية كموقف مضاد للبيولوجية البحتة في مؤلفه المشهور «أحلام اصطناعية»». والملمح الخامس هو التفكيكية المفرطة.

القضية ليست «مؤامرة ثقافية» وحيدة الجانب بل هي أزمة البنية الرأسمالية وقضية تفككها الداخلي

المقابل الاجتماعي العام لهذه الملامح

يمكن الملاحظة أن هذه الملامح «الخاصة» بالعلم يجري الحديث عنها مؤخراً في السنين الماضية كملامح بدأت تتخذ طريقها إلى المجتمع بشكل عام لتصير ملامحه. ولكن مؤخراً، أي خلال سنتين فقط بدأت تلتقي هذه الملامح في طروحات تكشف كل ما سبق. ونقصد بذلك ما نراه من ملامح تيار «توالدي- تكاثري» فيما خص المواقف تجاه ما يحصل، ومليونية المنصات والمرجعيات والآراء حول ما يحصل، وهو المكافئ لأزمة التّوالدية المفرطة في العلم، والتي تولّد تيار «الهويّاتية» في المجتمع. وهذا يفتح بالضرورة لقضية «التجريبية المفرطة» حيث يجري ضرب كل المرجعيات النظرية والركون إلى المحدوديات القاتلة التي تماثل الشكل بالجوهر، وتعدم المسار التاريخي، وتعمم النظرة الجامدة والمفككة للأحداث، وهذا مكافئ للتجريبية المفرطة التي هيمنت على العلم، وهي التي تشكل قاعدة تفريغ الإنسان من ذاتيه أيضاً، والعمل على حيونته وإغراقه في اللهاث المحموم وراء استهلاك الحدث، أو ما سمّي بعصر استهلاك العواطف، كتعويض عن التصحر للمجتمع الإنساني. وهذا بدوره يؤسس للاستهلاكية تجاه الآراء، كاتجاه مضاد للنقد والإبداع. وهذا هو الاتجاه القاتل لكل أيديولوجيات وتعميم الشكوكية والنسبية المطلقة، كاتجاه ميّز العلم مسبقاً. وما سبق يدفعنا بالضرورة إلى هيمنة تيار «ثقافة الإلغاء» كمفهوم بدأ يتبلور في السنوات الماضية، وهو يلغي كل حقيقة فكل رأي هو حقيقة بذاته، ويقوم بالضرورة على المرجعية الذاتية لصاحبه الذي هو مصدر الحقيقة الوحيد. ما يجعل المجتمع كله أمام حلقة مفرغة من «التسامح» المعطّل بلبوس طروحات قبول الآخر التي عمّت تيار حوار الحضارات/ صراع الحضارات، وكذروة لتطبيق الفلسفة المثالية الذاتية. إن ثقافة الإلغاء، والهوياتية تحت حركة «I identify» التي ظهرت مؤخراً، فرّغت الواقع من كل حقيقة ومن كل تقدم. والتوتر الحاصل اليوم بين تيار «التطورية الجينية خارج الفعل الاجتماعي» وبين «الذات التأملية في سياق اليوغا وعلاجات السعادة وعلم النفس الإيجابي» هي تعبير عن الثنائية التي حكمت العلم ضمن قطبي التجاذب «البيولوجي البحت» «والذاتي المثالي- الظواهري/ الفينومينولوجي البحت».

وفي المادة القادمة سنبيّن مجدداً أن فرض هذه الظواهر الثقافية والممارسات الفكرية ليست عملية يجري فرضها فقط على شكل قرارات، بل هي تأتي كلبوس لما يتطور في بنية النشاط «الممارسي والوعي» بشكل موضوعي. وبالتالي ليست القضية «مؤامرة ثقافية» وحيدة الجانب، بل هي أزمة البنية الرأسمالية وقضية تفككها الداخلي. وهنا نصل إلى خلاصة أساسية سياسية أنها ليست حرباً ثقافية بحتة، كما تحاول بعض الدول والتنظيمات والطروحات القول به. والرد على ما يحصل هو تحويل البنية الرأسمالية وليس فعلاً دفاعياً ثقافياً «محلياً» بل مشروع نمط حياة يعيد الربط العضوي بين الفرد والمجتمع والطبيعة بدل التفكيك الحاصل على أساس نشاط جديد هو الوحيد القادر على التجميع، أي الترجمة الممارسية لنمط إنتاج جديد مع ما يعنيه من تحويل في العلاقات، وأهمها علاقة الإنسان بالعالم ونظرته إليه وإلى نفسه.

انتفاضة العبيد في عيد الميلاد

في يوم عيد الميلاد عام 1831، أشعل 60 ألف أفريقي مستعبد في جامايكا أكبر انتفاضة في تاريخ جزر الهند الغربية البريطانية. وأثرت انتفاضة عيد الميلاد بشكل مباشر على إلغاء العبودية في عام 1833 والتحرر الكامل عام 1838.

في أواخر كانون الثاني 1831، كان المزارعون البيض الجامايكيون ينامون بهدوء في أسرتهم. بينما انتشرت الشائعات منذ فترة طويلة عن التذمر بين الأفارقة المستعبدين المقيمين في المزارع في جميع أنحاء الجزيرة. وقبل أن يعرفوا ذلك، أضرمت النيران في الجزيرة عندما قام عشرات الآلاف بتسليح أنفسهم للقتال من أجل حريتهم.

من الضروري فهم البنية الاجتماعية لجامايكا المستعمرة في القرن التاسع عشر. والتي كانت مثل الكثير من جزر الهند الغربية تحت سيطرة أقلية من المستوطنين الأوروبيين البيض والمتاجرين بالبشر وأصحاب المزارع، مقابل الأغلبية الأفريقية المستعبدة في الجزيرة.

وإدراكاً منهم لأقليتهم نشر المزارعون عنفاً شرساً لتأديب عبيدهم، واستخدموا ثروتهم ونفوذهم الكبير للضغط ضد دعاة إلغاء عقوبة الإعدام في البرلمان والصحافة. لكن على الرغم من جهودهم، كانت الشمس تغرب على العبودية في الإمبراطورية البريطانية، وأخذ العبيد زمام الأمور بأيديهم.

نظم العبيد شبكة واسعة من الاتصالات والمنظمات السرية في جميع أنحاء الجزيرة، وكانت الاجتماعات تجري سراً بعد الصلاة في الكنائس. بدأ الأمر مع الإضراب العامّ السلمي في يوم عيد الميلاد، للمطالبة بزيادة الأجور وزيادة الحريات. وسرعان ما تحولت المظاهرة السلمية في البداية، إلى انتفاضة عنيفة، ومن بين 600 ألف من السكان، حمل ما يقدر بنحو 60 ألفاً السلاح لمقاومة مالكي العبيد وأصحاب المزارع.

كان البيض ينظمون فصائل قمع العبيد طوال القرن الثامن عشر بمساعدة السلطات الاستعمارية، وكانت هذه الفصائل مشكلة من الأفارقة الذين وجدوا أنفسهم يقاتلون زملاءهم الأفارقة المضطهدين.

أدت الانتفاضة إلى مقتل أربعة عشر مزارعاً ومئتين من الأفارقة المستعبدين، مع أضرار في الممتلكات تقدر بنحو 124 مليون جنيه إسترليني اليوم. أحرق المتمردون الأفارقة مئات المباني في جميع أنحاء الجزيرة. وتم إعدام 340 من العبيد بأساليب وحشية عرضت رؤوسهم في جميع أنحاء الجزيرة لتكون بمثابة تحذير من انتفاضات مستقبلية.

أعدم قادة الانتفاضة وبينهم المنظم الرئيسي «شارب المعمداني»، الذي كان يقول للعبيد: أفضل الموت على حبل المشنقة على أن أعيش في ظل العبودية. أعدم شارب على المشنقة في 23 أيار 1832. ويتذكره الجامايكيون حتى اليوم كبطل وطني في جامايكا، وطبعت صورته على الأوراق النقدية الجامايكية.

أدت الانتفاضة إلى إلغاء العبودية، ولكن البريطانيين كانوا يأخذون من جامايكا تعويضات تدفع إلى أصحاب المزارع المحترقة حتى قبل سنوات قليلة!

أخبار ثقافية

أعلام الفلسفة الغربية الحديثة

صدر حديثاً عن الهيئة العامة السورية للكتاب مجموعة من الإصدارات ومنها كتاب «أعلام الفلسفة الغربية الحديثة»، تأليف: د. صالح شقير. ويتناول الكتاب أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث، منذ بداية القرن السابع عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، أي بدءاً بفرنسيس بيكون وديكارت، وصولاً إلى ماركس ونيتشه؛ ويدرس الكتاب التغييرات التي جرت في التاريخ البشري على المستوى الفلسفي والسياسي والعلمي مثل عصر النهضة والثورة البرجوازية في الغرب والنهضة العلمية في القرن التاسع عشر التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية انتقال موضوع الفلسفة إلى العلاقة بين الإنسان والعالم، وبين العقل والمادة حسب وصف المؤلف.

أحفورة عمرها مليون عام

أعلنت مديرية الثقافة والسياحة بمقاطعة هوبي، عن استخراج أحفورة «جمجمة رجل يونشيان رقم 3» بنجاح، داخل موقع يعود إلى أوائل العصر الحجري القديم في مقاطعة هوبي الصينية، حيث تم اكتشاف الجمجمتين الأولى والثانية من هذا النوع، واللتين يعود تاريخهما إلى ما بين 800 ألف سنة إلى 1,1 مليون سنة، على التوالي في عامي 1989 و1990. وتُعتبر الأحفورة الجديدة لجمجمة الإنسان المنتصب الأكثر اكتمالاً من بين التي تم العثور عليها في أوراسيا الداخلية لهذا العصر. إن الباحثين قاموا بنمذجة ثلاثية الأبعاد 20 مرة، والتقطوا 200 ألف صورة، وسجلوا عملية الحفر بأكملها عبر الفيديو، واستخرجوا أكثر من 1400 عينة رسوبية.

كانوا وكنا

كتبت جريدة قاسيون في افتتاحية العدد 265 الخميس 2 شباط 2006 بعنوان «زيادة الأجور حق وليست صدقة»: ارتفعت الأسعار موجة إثر موجة وغير معروف أين ستتوقف في ظل السياسات الحكومية الانفتاحية على قوى السوق، فالموجة قبل الأخيرة إثر تذبذب سعر صرف الدولار أكلت 30% من القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود. وحملت صورة الغلاف عنوان «فقراء وجياع العالم يختارون الثورة».

حصيلة قاسيون الثقافية للعام 2022

وصلت حصيلة قاسيون الثقافية خلال العام الماضي إلى 151 مادة، منها 47 مادة فكرية فلسفية، 14 مادة عن التراث، 18 عن الكتب، 19 عن السينما والمسلسلات والدراما والمسرح، 22 مادة تاريخية، وعشرات المواد حول الإعلام والقضايا الاجتماعية والقضية الفلسطينية والتعليم والرياضة والرسم والأدب والفاشية. بالإضافة إلى 100 خبر ثقافي و50 صورة تاريخية.

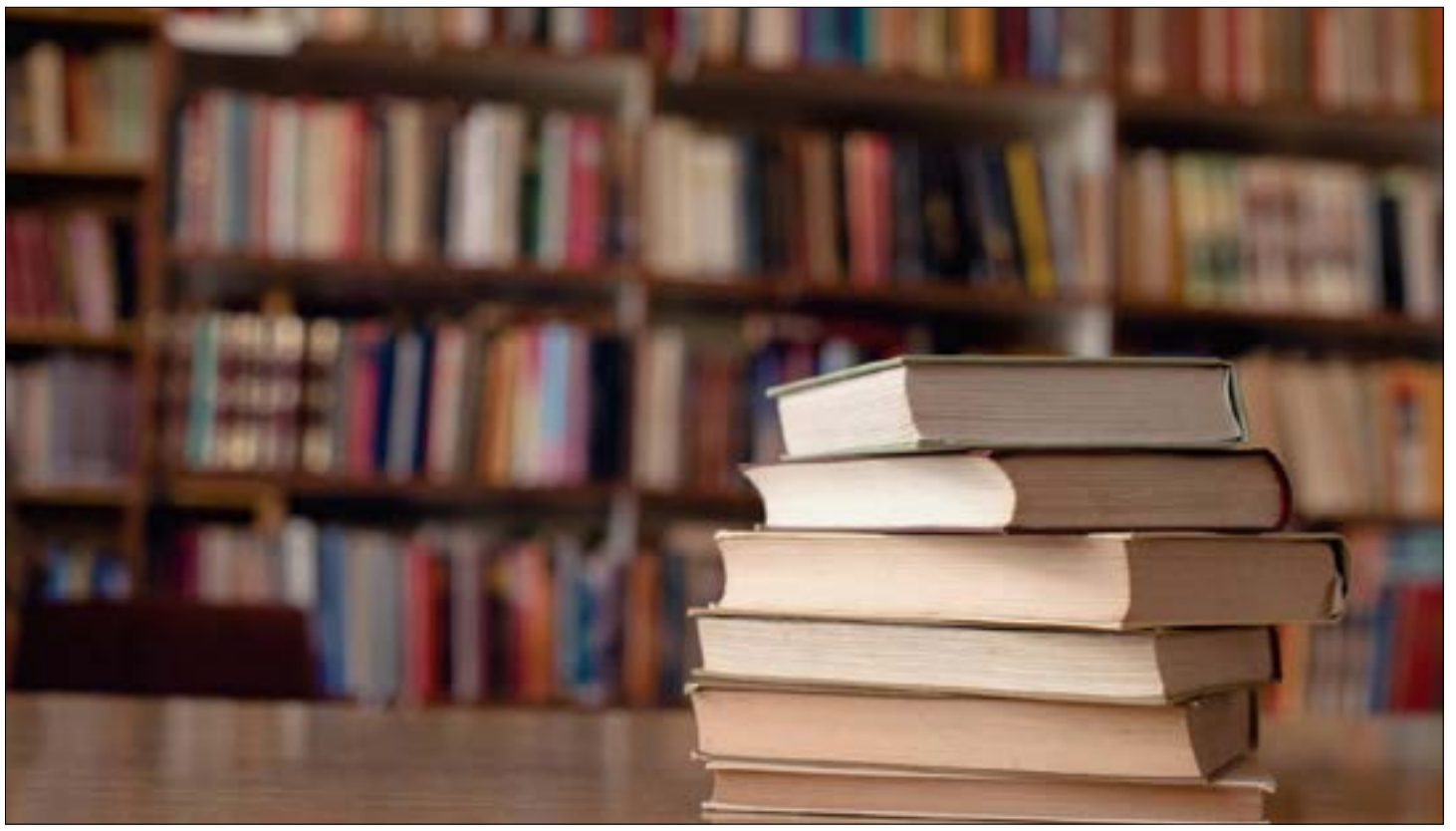

كل شيء صار على الطاولة وتحديداً: تعريف الإنسان

إن مسألة تعريف الإنسان ككائن إبداعي أساس في جدول الأعمال اليوم. فالإنسان اليوم، ومع وصول التطور التاريخي للبنية الرأسمالية نفسها إلى نهايتها المنطقية، يصل هو أيضاً إلى نهايته المنطقية في تحقيقه واقعياً التعريفات النظرية التي ملأت الأدبيات. إنه يحقق نفسه كائناً إبداعياً في علاقته بالواقع. ولهذا تتقدم إلى الواجهة اليوم كل المقولات التي ظلت في الأعمال النظرية ثانوية كونها لم تكن مطروحة على جدول أعمال التاريخ في ذات الوزن الحالي ومن أهمها مقولة مكسيم غوركي: بعد أن نجيب عن سؤال كيف نعيش، يجب أن نجيب عن سؤال لماذا نعيش؟ واليوم يجتمع السؤالان في ذات اللحظة التاريخية. وهذا كان قد أجاب عنه ماركس في حاجة الإنسان أن يكون ضرورياً لغيره ولنفسه حتى يتحقق. هذا هو المسار القادم الذي يجب أن ترتسم تفاصيله العملية. «العدد 1064».

ما بعد زمن الحروب والأوبئة والجوع والتوحش

إن الخراب الذي تسببت به حرب السنوات الثلاثين مضغوط على امتداد ثلاث أو أربع سنوات، ومنشور في القارة جمعاء، والمجاعة والأوبئة، وتوحش العساكر والجماهير الشعبية على السواء، الناجم عن العوز المدقع، والتشويش الميؤوس منه في آليتنا الاصطناعية في التجارة والصناعة والتسليف. كل هذا سينهي الإفلاس العام، وانهيار الدول القديمة وحكمتها الدولية الروتينية انهياراً فظيعاً إلى حد أن التيجان ستتساقط على الأرض بالدزينات ولا تجد أحداً يلمها، الاستحالة المطلقة للرؤية سلفاً كيف سينتهي كل هذا ومن سيخرج منتصراً في الصراع. إلّا أن هناك نتيجة واحدة لا ريب فيها إطلاقاً، هي الضنى العام، وتوفر الشروط لأجل انتصار الطبقة العاملة النهائي. «العدد 1056».

الموت برداً في تراث السوريين

الجواب عند التراث السوري القديم وعند التراث الشرقي عموماً، فالخبز والزيت رمزا الغذاء في الحكمة الشعبية في تناقص مستمر عند غالبية الناس والفحمات الكبار رمز التدفئة في تناقص مستمر هي الأخرى. وكأن التراث السوري القديم يحذّر من مغبة رفع الدعم وما سيفعله ذلك بالناس. «العدد 1057».

إما تعاظم البربرية وإما فتح الكون

حتى لا تسقط الشخصية صريعة اشتداد التناقض وبربريته، يجب مدّها أولاً بأدوات نقيضة لتلك التي تكبحها عن إدارة الصراع. وهذا لن يحصل بشكل فردي محض، بل هو مشروع سياسي علني يحمل فيه تصوراً جديداً عن العالم ونمطاً جديداً للحياة مع ما يعنيه ذلك من أدوات فهم وممارسة تتناسب مع تناقضات المرحلة وبناء الجديد. وهذا يحتاج مؤسساته الإعلامية والعلمية والأطر الجامعة للقوى الحية خارج إحداثيات المعركة السياسية المباشرة، من فنون وأدب وعلوم وثقافة وكل أشكال العقل الحي. «العدد 1069».

من أدوات الفاشية الثقافية

فكما أنكر موسوليني في الأمس أعمال دانتي ومايكل أنجلو ورافايل وغيرهم من رموز الثقافة الإيطالية، يتنكر فاشيو اليوم لأعمال دوستويفسكي وعلى يد الجامعات الرسمية. ويجري إنكار العلوم الحقيقية على نطاق واسع. وفوق ذلك كله، يجري تزوير هائل لتاريخ شعوب العالم، ومحاولة إعادة كتابته بما يخدم مصالح الفاشية الجديدة. «العدد 1062».

حول المدرسة السوفييتية في التاريخ

رغم التجاهل الأكاديمي العالمي لعدد كبير من هذه الأعمال، وخاصة من جهة المؤسسات والجامعات الغربية، تشكل هذه الأعمال حتى هذه اللحظة نقطة انطلاق لاستمرار تدوين تاريخ البشرية بشكل عام، وتاريخ كل بلد أو كل شعب على حدة. واكتشاف الجديد في هذا التاريخ. أي لم تفقد أهميتها المعرفية ولو أنها بحاجة إلى بعض التعديلات تتعلق ببعض الاكتشافات العلمية الجديدة، وستستند الاكتشافات القادمة والأعمال الجديدة على هذه الأعمال القديمة التي أنتجها السوفييت خلال القرن العشرين. «العدد 1070».

كل هذا سينهي الإفلاس العام وانهيار الدول القديمة وحكمتها الدولية الروتينية انهياراً فظيعاً إلى حد أن التيجان ستتساقط على الأرض بالدزينات ولا تجد أحداً يلمها

الثورة السورية الكبرى في الجرائد البلشفية

جاء في جريدة تشيرفوني سليانين: انضمت العديد من القبائل إلى الانتفاضة في سورية. وجرى إرسال التعزيزات بشكل عاجل من فرنسا. وتسيطر القبائل الفقيرة بخيولها وأسلحتها على مناطق أوسع مما يسيطر عليه الثوار في المغرب. وتقدر قوات الثوار بثلاثين ألف شخص. «العدد 1080».

شباب ينطفئ في عالم يشتعل

يكاد لا يخلو يوم من أخبار موت شاب هنا أو انتحار آخر هناك، سواء في وسائل الإعلام أو ما يتناقله الناس بين بعضهم. والمرعب في الأمر أنه موت مفاجئ ومجاني يحكم قبضته في الغالب على شباب صغار في السن نسبياً. «العدد 1074».

الإبداع الثوري والانتقال عالي التعقيد: نحو كومنترن القرن الحادي والعشرين

إن الممارسة من خلال الأطر الرسمية الحالية للبنى الفوقية دولاً وإعلاماً بالتحديد، فإنه يجب خلق الهوامش التي تسمح لوزن الخط الأكثر ثورية بالحضور والتأثير دون المخاطرة بتفجير وحدة الدول وتماسكها. وإذا عدنا إلى كتاب د. قدري جميل الأخير «الأزمة السورية، الجذور والآفاق» الصادر عن دار الفارابي في بيروت، وتحديداً إلى فكرة «مخففات الصدمة» في إشارته إلى خلق أطر تشكل مساحة تحمي من التصادم المباشر بين المجتمع والدولة. «العدد 1073».

الفلسفة كحكمة شعبية متجددة

الحكمة الشعبية هي نتاج تاريخي وجزء من التطور التاريخي كما يقول أنطونيو غرامشي في كتابه «قضايا المادية التاريخية» والفرق بينها وبين الفلسفة أن الفلسفة نظام فكري متكامل بينما الحكمة الشعبية يصعب وضعها في وحدة متماسكة بسبب طابعها المتناقض والمبعثر. وآثارها تعود إلى شكل جماعي من أشكال التفكير الذي يخص مرحلة تاريخية أو بيئة شعبية معينة. وأكد غرامشي من ناحية أخرى على ضرورة بلورة ذلك المذهب الفلسفي الذي سيتحول إلى حكمة شعبية متجددة، ولكن لا يتحقق لنا ذلك إلا إذا كنا نستشعر باستمرار ما يستلزمه الاتصال بالبسطاء. «العدد 1079».

الوظيفة الجماهيرية للمسرح

للمسرح وظيفة جماهيرية رئيسية بالإضافة إلى وظيفته الفنية المسرحية، فهو يؤدي دور الاجتماع الجماهيري أو دور المنبر الشعبي لمخاطبة وعي الناس. وقد صاغ عدد من الفنانين المسرحيين هذا الدور من تجربتهم التي أضافوها إلى المسرح. «العدد 1087».

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار